میکروفیلم تهیه شد
تصویر دیجیتالی
۱۳۸۶/۴/۲۶
آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب: الوافیه (شرح متوسط بر کافیه)

مؤلف متن: ابن حاجب، عثمان بن عمر دمشقی

شارح: رکن الدین استرابادی، حسن بن محمد

تاریخ تحریر ...... نوع خط نسخ تعداد سطر ۱۹

جزء کتب نحو زبان عربی عدد اوراق ۱۸۲

طول ۱۹ عرض ۱۲٫۵ شماره عمومی ۲۳۸۷۸

وقف / خریداری ...... تاریخ الحاق ...... وقفی / خریداری

ملاحظات: جلد ... کاغذ ... عناوین شنگرف

۱۹۳

[illegible]

مصباح الفلاح جلد

درون خوانه کر غفور رصیت

بجین ابروی در ... [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

احمد الله على عظمة جلاله حمد غريق تمطالعة جماله واشكره على جزيل نواله شكر معتقد بها بمعاده ومآله وامجده باشرف اسمائه وصفات كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالبي بصحبه وآله وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو اولا مع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومبانيه الا نادرا مع ذكر علل اكثرها لرسم خدمته الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سند الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين ظهير الاسلام والمسلمين محي المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم بعرش ابن بيلها ملك الختني اعز الله انصارهما وضاعف اقدارهما بسبب انتقاله بهذا الكتاب الذي هو دستور في هذا الفن لاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا بحل الفاظ

وشرح

وشرح معانيه وموصلا الطالبين الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا او مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه على جزئه فاذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس وباقي قيوده كالفصل فلفظ احترز به عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب وقوله وضع لمعنى احترز به عن المهملات وهي الالفاظ غير الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احترز عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولكن يشكل الحد بالكلمات التي من لوازمها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول انه يشكل بالكلمات الموضوعة للالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة فان لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو بل موضوعة لمفهوم يصدق على مثل زيد قائم وهو مركب من محتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه عن الاشكال الاول ولئن سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل زيد قائم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم وجود دلالة جزء لفظ الخبر على جزء معناه وان كان معناه مركبا وهو مثل زيد قائم مركبا وهو مثل زيد

في قوله لفظ وضع لمعنى

ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل زيد قائم وذهب عمرو

وقف نمودور ثه حاج شيخ حسن سلطانى
بهشهرى بحوزه علميه مشهد مقدس

وقف نمودور ثه حاج شيخ حسن سلطانى
بهشهرى بحوزه علميه مشهد مقدس

فانه مركبا لدلالة جزئه على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون الشى مفردا و
ومعناه مركبا ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل قائمة فان قائمة
فيها يدل على جزء معنى قائمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء يدل على
الجزء الاخر وهو التانيث فيكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب
عنه بمنع دلالة قائم فى قائمة على معنى فضلا على ان يدل على جزء معنى
قائمة غاية ما فى الباب انه موافق فى اللفظ لقائم الذى هو دال على
معنى والذى يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع
التذكير والتانيث فيها وهو محال وهى اسم وفعل وحرف لانها اما
ان تدل على معنى فى نفسها او لا الثانى الحرف والاول اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلثة او لا الثانى الاسم والاول الفعل وانما انحصرت
الكلمة فى الانواع الثلثة لان الكلمة لا يخلو اما ان يدل على معنى فى
نفسها او لا فان لم تدل فهى الحرف فان دلت فهى اما ان تقترن باحد
الازمنة الثلثة اعنى الماضى والحال والاستقبال او لا تقترن فان
اقترنت فهى الفعل وان لم تقترن فهى الاسم والمراد من قولنا الحرف
لا تدل على معنى فى نفسه ان الحرف له معنى ولذكر المعنى متعلق لابد من
~~على معنى فى نفسه ان الحرف له معنى ولذكر المعنى متعلق~~ لابد له من ذكر
المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء متعلق وهو البصرة وللتبيين م
او الكوفة او غيرهما لابد من ذكره عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو
والاصوب ان يقال معنا ان الحرف مشروط فى دلالته على معناه ذكر
متعلق

متعلقة ولا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فى دلالته
على معناه ذكر متعلقه الا انه انما جئ به للتوصل فى جعل الجنس صفة
للشى فلزم من ذكره ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على معناه وقد علم
بذلك حد واحد منها اى قد علم بدليل حصر الكلمة فى الاسم و كل م
الفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت
الكلمة التى هى جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها عن غيره
فيكون جنسها وفصلها معلومين مع تقييد الجنس بالفصل فيكون حدها
معلوما لان المراد من معرف الحد معرفة الجنس والفصل مع تقييد بالفصل الجنس م
الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد قوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام
زيد لان مثل غلام وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد
بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الاخر لافادة المخاطب فائدة تامة يصح السكوت
عليها نحو قام زيد واكرم امر للمخاطب ولمثل كلام المركب من كلمتين كمسئلة اكثر من م
واحدة مثلا لهذا قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب لزم ان يكون
من الحد خارجا ولا يشكل بمثل قائم ابوه فى مثل قولنا زيد قائم ابوه فانه
ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور
لانه لا يصح السكوت على قائم ابوه ولا يتاتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل
واسم اى ولا يمكن حصول الكلام الا فى المركب من اسمين نحو زيد قائم
او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من هذين القسمين لان التركيب
العقلى من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع وهى المركب من

من اسمين وحرف المركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل
والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين
من هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم
لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرناه في تعريفه والاسناد يقتضي
المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب
تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة والكلام يقتضي المسند والمسند اليه
وهما موجودان في المركب من الاسمين لجواز وقوع الفعل مسند او الا
سم مسند اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او واحد
منهما اما في المركب من فعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من حرفين
فلانتفاء كل منهما اما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او
المسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما اما في المركب من
الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسند او الحرف
لا يقع مسند او لا مسند اليه الاسم ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى يشمل الكلم
والفعل والحرف وبقوله في نفسه يخرج عنه الحرف وقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما ليس مدلوله
الزمان نحو الرجل وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم والامس
وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح والاغتباق
وينبغي ان يراد بالدلالة اوليته حتى لا ينتقض بالاسماء الافعال

لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وقوع المركب من فعل واسم

لة دلالة ٢

فانها تدل على معنى مقترن بزمان غير الثلثة معين نحو
صه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال لان
دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه اولا لا يدل
الا على اسكت وبواسطة يدل على السكوت المقترن بالا
ستقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد بالاقتران
وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه
النقض باسم الفاعل والمفعول لان اسم الفاعل ما وضع
لذات موصوفة بصدور الفعل عنه واسم المفعول ما و
ضع لذات موصوفة لوقوع الفعل عليه وان اقترنا بالزمان في قولنا زيد
ضارب عمرو الان او غدا او مضروب امس الا ان اقترانهما ليس بحسب
الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بيضرب
المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين
انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا
لكن حصل الالتباس عند السامع ولقائل ان يورد النقض على هذا
التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفسه لحد لانه
يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق
الحد صدق المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات
والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه
بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم والفعل والحرف اولا علم
ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على آخره لكن معنى الى ٢
حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا يسقط كل واحد من
النقضين اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة
لانه مجموع الحد مركب والكلمة مفرد واما الثاني فلان والعقود
والنصب والاشارات ليست بكلمة ولقائل ان يقول لا يخلو من ان
يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد
غير معين كالمضارع وايا ما كان ينتقض بحد الاسم والفعل اما
ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذى يقترن
به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا
ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا هف
وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها من
غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال لقائل ان يعود ويقول
لانه ان يراد به واحد غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لانه
يلزم منه ان يكون الذى اقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما
لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذى اقترن به الزمان
المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين
واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع المعين فان لم

تقييده

تقييده به ولم يلزم من ذكر حد الاسم ههنا مع قوله من قبل و
قد علم بان لكل حد كل واحد منها التكرار لانه ذكر ههنا بالمطابقة
وهناك بالالتزام ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والا
سناد اليه والاضافة اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص
بالشئ سواء وجدت في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان
او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة الى الانسان واعلم ايضا
ان معرفة الاسم تكون بالحد وتكون بالخاصة والفرق بين الحد
والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود
مثلا اى كلمة صدق عليها انها كلمة دلت على معنى في نفسه غير
باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما
صدق المحدود صدق الحد بمعنى انه كلما صدق عليه انه اسم الا
زمنة صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة بمعنى
انه كلما وجدت خاصة الشئ مطابقة عليها وجد ذلك الشئ
مثلا اى كلمة وجدت فيها الالف واللام صدق عليها
انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن لا بد على الفعل ان يقال
كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول
اللام عليها كالضمائر وغيرها وانما لا تنعكس الخاصة لجواز كونها غير
شاملة لجميع افرادها بعضه هي خاصة له كالكاتب بالفعل ثم تقول

قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من التبعيض الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي منها دخول اللام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب ودخول الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان اصل الفعل ان لا يدخله شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد والتنوين والمراد بالتنوين ما عدا التنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكورة بالاسم ولم يدخل على الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي تدخل عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخله التنوين بالفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت الآن وصه اي اسكت سكوتا ما وقتا ما والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض عن المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف

اليه

اليه عوض عن المضاف التنوين فلان الفعل لما لم يضف الى شيء لم يحذف عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات وعرفات لاختصاص الجمع بالاسماء فانه يدخل على جمع المؤنث السالم فانه مقابل وعوض عن النون التي في مسلمون على ما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله التنوين واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف لتحسين الانشاد واما العلامات المعنوية فالاسناد اليه اي كونها مسندا اليه لان مطلق الاسناد مشترك بين الاسم والفعل وانما اختص الاسناد اليه بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند الى شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شيء لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص واما للتخفيف فلا يجوز فيه اضافة للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لما ذكرناه لانهما زائدتان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذه الزائدة لافادته بدونه لما ذكرناه ولا يجوز اضافة للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه ولم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا

المضاف اليه عوض عن التنوين عوض فلم يدخل التنوين

فليس

7

غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب في تحقق الجز
يعقين ولئلا يخرج عنه اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه
مرفوعة في نحو خبر المبتدا وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان
هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض
بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك كما صرحتم به في علة بنائه
وهو ليس بمبني الاصل على تفسيركم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا
وليس بمشابهة لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك
الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك واياك لان المشابهة
للمشابه للشي مشابه لذلك الشي وهذا الكاف حرف لا يقال لا نسلم
ان المشابهة للشي مشابه لذلك الشي لجواز تغايره المشابهتين
لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في الافراد
والخطاب ووقوعه مرفوعة وهذا الكاف الذي يشبه الكاف الذي
في ذلك واياك في الافراد والخطاب وان لم يشبه في وقوعه
موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك
واياك في الافراد والخطاب وهذا القدر كاف في ايجاب البناء فيكون
مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء بني المنادى المذكور
لكونه مشابها للكاف الذي في اياك وذلك لكان جيدا او لم يتوجه
النقض المذكور على تعريفه اصلا وحكمه ان يختلف آخره باختلا

كذلك قلنا لا نسلم الله لبس

فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك واياكم

ولا تقديرا وهو معرب ومبني اي الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو
اما ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف
فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني فالمعرب المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احترازا عن الالفاظ التي
لم يتركب مع غيرها كالاعداد وسائر الاسماء وهو شامل للبناء
ايضا هولاء في نحو قام هولاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل
هولاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجي في بابه والمراد بمبني الاصل
الفعل الماضي والامر المخاطب والحرف واعلم ان المعرب انما يكون معربا بشيئين
احدهما وجودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجي فتعرض له بقوله
المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع من الاعراب وهو عدم مشابهة
لمبني الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب
لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشي لنفسه وجوابه ان نقول لما
دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل فدلالته على انه ليس بمبني الاصل
اولى ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
لانه يبحث عن احوال الاسم وح لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله
المعرب المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده من المركب اي المعرب
المركب الذي ركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه
النقض بمثل غلام زيد والمراد من المشابهة المنفية في قولنا لم يشبه
مبني الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف

التركيب

العوامل لفظا او تقديرا اى وحكم المعرب خاصية ان يختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا نحو جاءنى زيدٌ ورايت زيدا ومررت بزيد
او تقديرا نحو جاءنى فتى اصله فتى ورايت فتى اصله فتيا ومررت
بفتى اصله بفتى قلبت الياء الفا فى الاحوال الثلث لتحركها وانفتاح
ماقبلها فصار فتى فى الاحوال الثلثة وانما لم يختلف آخره لفظا لو
جود الالف فى آخره وامتناع قبول الالف الحركة وانما قال ان
يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف فى غير الآخر لم يكن من
خواص المعرب نحو اختلاف الراء فى امرء والنون فى ابنم تقول
جاءنى امرء وابنم ورايت امرء وابنما ومررت بامرء وابنم وانما جعل
الاعراب فى آخره لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد
الفراغ من الموصوف وكذلك يذكر الاعراب بعد المعرب وانما قال
لاختلاف العوامل احترازا من اختلاف لا لاجل لاختلاف
العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من فى من
ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال فى شرح هذا الكتاب انما لم
اعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة وهو الذى يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا لانه تعريف الشئ بما هو اخفى منه لان الغرض
من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف
العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا
~~الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون~~ هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف

الموصوف

به

٨

به لزم تعريف الشئ بما هو اخفى منه وانه غير جايز ويمكن ان يجاب
عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم بان الغرض من تعريف
المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال
العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اى نوع
من انواع الاسماء يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيها يختلف
آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب والنوع الآخر لا يختلف
آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب الاعراب ما اختلف آخره به
ليدل على المعانى المعتورة عليه اى الاعراب هو الذى به يحصل
اختلاف آخر المعرب اى الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو
الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم مقامها وهو الواو والالف والياء
كما فى الاسماء الستة اعلم ان المراد بالسبب ههنا السبب
القريب غير التام اما تقييده بالقريب فلئلا يدخل فيه العوامل
والمعانى المختلفة فانهما اسباب بعيدة للاختلاف ولا يسمى
اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل
واحد من الضم والفتح والكسر ولو حمل السبب على السبب التام
لكان وجه لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها
بعد ما لم يكن موجب لاختلاف آخر الكلمة قوله ليدل على
المعانى المعتورة آه متعلق باختلف فى قوله ما اختلف آخره
وهو اشارة الى علة وضع الاعراب فى الاسماء وهى انه لما كان

في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب
اعراب الاسماء ليتميز تلك المعانى بعضها عن بعض نحو ما
احسن زيدا وما احسن زيد فان معنى الاول شى احسن زيدا
ومعنى الثانى ما صار زيد ذا احسن ومعنى الثالث اى عضو
من اعضاء زيدا واى خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى العتورة
المتداولة ويقال اعتور الشى اذا تداولوه وانواعه رفع ونصب
وجر اى انواع الاعراب رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع
انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله
فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة وانما
قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه اى المسوبة اليه
ليس علما للفاعل فقط لوجوده فى غيره كالمبتدا وغيره بل علم الفاعل
والاشياء المنسوب اليه كالمبتدا والخبر واسم كان وما غيرها
ولهذا لم يقل النصب علم المفعول وانما لم يقل الجر علم الاضافيه
لكونه علما للاضافة فلا يوجد فى غيرها بخلاف الرفع والنصب فانهما
يوجدان فى غير الفاعل والمفعول والمراد بقولنا الجر على الاضافة
انه علم المضاف اليه والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب
اى العامل ما به يحصل المعنى المقتضى للاعراب شى اخر نحو قام
زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضى للاعراب هو الفاعلية
وهو انما تحصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه ذكر حرف عوامل

الاسم فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا و
الكسرة جرا اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع فى تفسير هذا الكلام وهى ان
الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخف واحصر من الحروف فان كان
بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة و بالفتحة
وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف
ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حروف
حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول
لما كان انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها
بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب
الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها يشترك فى نوع واحد من الاعراب
قوله فالمفرد المنصرف وجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا اى اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة
وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءنى
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد و رجال واعرابها جار على الاصل
وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين
لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه
كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه
بالفتحة وللقائل ان يقول هذه العبارة نظر والعبارة الصحيحة
ان يقول رفعه الضمة او اعرابه الضمة رفعا وللقائل ان يقول

ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد بالمفرد اما مقابل المثنى والمجموع
واما مقابل المركب والغير سبيل الى الاول لان اسماء الستة المضافة
الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك
ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه
كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر
احكامها بعده قلنا لا احتياج الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام
غير المنصرف بعده واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير
الاسماء الستة جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المؤنث
السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسر فنصبه غير جار على الاصل لانه
جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع
لجره كما يجيء فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزيدة على الاصل غير المنصرف
بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة
كما يجيء تعليله اعلم انه يشكل بمثل سليمان علما فانه غير منصرف
مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكره في بعض كتبه ومثله
حال الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان
مفتوحا الحقه الفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو
مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء وانما قيد
اعراب هذه الاسماء بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة
كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وانما

اشترط

اشترط كونها بالمضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كان مضافة
الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري نحو جاءني
ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر
وهو كونها مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات
تقول جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وهذا النوع
جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف لانه كانت
في آخرها حروف تصلح ان يكون اعرابا من غير الحركات بان يحصل
نقل الحركة الى ما قبلها حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك
نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان يحصل القلب حال
النصب نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصارت رايت اباك وبان يحصل نقل الحركة الى ما قبلها
بعد السلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك نقلت حركة
الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلب الواو ياء بسكونها و
انكسار ما قبلها فصارت مررت بابيك المثنى وكلا مضافا الى
مضمر واثنان بالالف والياء اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر
واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع والياء حالتي النصب والجر
تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت زيدين وكليهما
واثنين ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا
الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه لذلك بل يكون اعرابه

اصله بابوك

تقديرا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في
المثنى لان المراد بالمثنى مفرد ولحق باخره الف او ياء ونون وظاهر
ان كلا واثنان ليسا كذلك جمع المذكر السالم والواو عشرون واخوا
تها بالواو والياء اعلم ان جمع المذكر السالم والواو عشرون الى
تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء
تقول جاءني الزيدون والرجال عشرون ورايت الزيدين ورجالا
عشرين ومررت بالزيدين واولو ليسا في جمع المذكر السالم لان المراد
بالجمع المذكر السالم اسم مفرد لحق باخره واو او ياء ونون فظاهر ان
اولو وعشرون ليسا كذلك فان قيل ان عشرون جمع لان واحده عشرة
قلنا لم يجز ان يكون عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه
لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع
على ثلثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك ولوجب ان يقال
عشرون بفتح العين والشين ولانه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع
يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب
المثنى والمجموع جاز على خلاف القياس من وجهين احدهما
من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى
ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع ليس بالالف اما العلة
في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع

فرعان

فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل
اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه
كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون
اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير
الحركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه
الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة ومحال الاعراب ستة ثلثة للمثنى و
ثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف
وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لا سيما في حالة الاضافة
الا ترى انك لو قلت رايت زيدك لم يعلم انه مثنى او مجموع فلو جعل
اعراب الجمع كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب المثنى
الجمع كذلك دون المثنى بقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى
والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف
يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب الجمع بالواو
في حال الرفع لوقوع الواو ضمير المرفوع في المجموع نحو ضربوا ويضربون
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا
النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة
النصب للجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة

الحق

فى الكلام ومن حيث قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء فى المثنى علامة الاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء فى الجمع علامة للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء ومع النون وبدونها علامة الجمع فالنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفى غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان الحركة هذه الحروف عند نقل الاعراب التقديرى فيما تعذر كعصى وعلامى مطلقا وانشغل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمى رفعا واللفظى فيما عداه اعلم ان الاعراب تقديرى ولفظى اما الاعراب التقديرى ففى موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثانى ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل اما الاول ففى موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهى اسماء فى اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف فى اخر ولشاع ثبوت الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف فى فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده فى حال اللام والاضافة ظاهر واما فى التنكير فمقدر ولهذا المجيء الاعراب على ما قبله والثانى فى الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضافة الى ياء المتكلم نحو غلامى وغلمانى ومسلماتى وانما

١٢

تعذر الاعراب لفظا لوجود حركة ما قبل الياء بالكسرة ويمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسر فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مثما تلين لا انفا لا يجوز ان يكون هذه الكسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضى للاعراب وكسرة الاعراب متأخرة عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب ولانا نقول هذه الكسرة لاجل التغير الذى ذات الاسم الى ياء المتكلم وكسرة الاعراب لاجل التغير الذى هو الاعراب وما بالذات متقدم على ما بالغير فهذه الكسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامى تقديرى حالتى والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة حال الجر واختار المص انه تقديرى فى الا حوال الثلثة لما ذكرنا وليس اعراب غير المنصرف حال الجر تقديريا لان الاعراب جرية بالفتح لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حال النصب تقديريا لان اعراب نصبه بالكسرة لفظا غاية ما فى الباب ان جر الاول والنصب الثانى على خلاف الاصل فاما المستثقل ففى موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهى اسماء فى اخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديرى رفعا وجرا دون النصب تقول جاءنى قاضى اصله قاضىٌ ومررت بقاضىٍ استثقلت الضمة والكسرة على الياء حذفتا فالتقى ساكنان فحذف الياء دون التنوين لكونه للعلامة وهى التمكن فحذف الياء فصار جاءنى قاض ومررت بقاض وتقول فى النصب رايت قاضيا لخفة الفتحة على الياء والثانى جمع المذكر السالم

واما المستثقل

بقاضى اصله

اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول
جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى با
لسكون فقلبت الواو ياء لسكونها وادغمت الياء في الياء تخفيفا وابدلت ضمة
ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب
ان يكون بالياء ههنا كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة
فما سواه لفظي لا يقال قوله اللفظي فيما عداه مكرر لانه ذكره من قبل بقوله
فالمفرد المنصرف والجمع المكسر اه لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف اه مثال
اللفظي والتقديري كلاهما لان اعرابهما بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا
وقد يكون تقديريا غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها
تقوم مقامها وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع
ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول
تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدي
كرب وعمران واحمر اي غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان
من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين والعلل
التسع هو ما ذكره في البيتين وانما قال وهذا القول تقريب لان في عدد
العلل خلافا فقال بعضهم انه تسع وقال بعضهم انه اثنان الحكاية
والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع
العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف منهما بطريق الحكاية
الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه نظر لانه

لابناو

13

لابنا ودبثر احمر وافكل علما واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث
بالتاء الظاهرة كطلحة او المقدرة كزينب او بالالف وهو اما تركيب التانيث
بحسب المعنى كزينب مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم بحسب اللفظ
كطلحة او تركيب العدل في عمر بحسب المعنى ووجهه انه بمنزلة علمين تقديرا
لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه الى عمر خوف اللبس بالصفة
وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع بحسب المعنى فانه بمنزلة
جمعين وتركيب الاسمين بحسب اللفظ نحو بعلبك وتركيب الالف والنون
اما مع الاسم بحسب اللفظ كسكران او مع العلمية بحسب المعنى كعمران او
مع الوصفية بحسب المعنى كعطشان وتركيب العجمة وهو اما تركيبها با
لعجمي والعربي بحسب اللفظ او تركيبها مع العلمية بحسب المعنى وفي كله
نظر لان ما ذكر في بعض التركيب ليس تركيبا لان التركيب المعتبر في منع
الصرف وهو تركيب الكلمتين وما ذكر ليس كذلك وما ذكر في بعلبك وان
كان صحيحا من جهة التركيب لكنه ليس بصحيح من جهة جعل مجرد التركيب جميعه
سببا بمنع الصرف والا لكان غير المنصرف حال التنكير فالنظر في تسميته
وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسعة المذكورة وشبه الف التانيث
ارطى ومراعات الاصل نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسع
تقريب واقرب اي اصوب مما ذكره غيره او يكون المراد به ان القول
بان كل واحدة من العلل التسع علة قول تقريبي لا تحقيقي لان كل واحد
منها ليست بعلة تامة لمنع الصرف والا لوجد منع الصرف مع كل واحد

منها وليس كذلك او يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المبتدى وذائدة في البيت منصوبة على انها عن الحال فمثل قولك يمنع الاسم من الصرف للنون زائدة اذ لا عامل ههنا بنصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون جزء مبتدإ وهو للنون لان الجملة وهو قولنا النون زائدة ليست بسبب منع الصرف ولا بان يكون صفة النون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون وبدا لذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحد من هذه العلل التسع فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة التعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف البصريون انه انما يمنع الصرف لمشابهة الف التانيث وقد لم يقل انه فرع لشئ وقال الكوفيون انه انما يمنع الصرف بالاصالة لا بالمشابهة وقد يكون فرعا على ما زيد عليه او على الالف والنون الغير الزائدتين ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر العلل بقوله عمر واحمر اه فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والتعريف وابراهيم للعجمة

حكاية م

عليها م

فائدة م

والعلمية

١٣

والعلمية ومساجد للجمعة المكررة ومعدى كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد للعلمية ووزن الفعل وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخل كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر في الاسم مخصوصا بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امرأة بمسلمات كان حالها في الاعراب حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع الكسر لانه ليس علامة الجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا يحذف من المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما في سائر المواضع لكونه معربا حال الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذه التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع الفعل منه وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه مشابهة الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان كل واحدة منهما فرع الشئ كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب يضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة

ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا [illegible]
ذكره اى ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما ضرورة الشعر
لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون
منصرفا ومثاله [illegible] اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان
سلاسلا غير منصرف للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله
وما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصودة
ثم عشرتهم وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اى وما يقوم مقام
العلتين الجمع والفا التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو
صفراء وانما ذكره ههنا لانه قال من تسع غير المنصرف وما فيه علتان
من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة
التي تقوم مقام العلتين اثنان احدهما الجمع وانما قام مقام العلتين
لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه صيغة منتهى الجموع اى على صيغة غير
صيغة الجمع السالم يمنع جمعها التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه
علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا اخرى
لكان مثل جمع غير منصرف للجمع والصيغة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز
ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون
مع الصيغة كذلك والثانية الفا التانيث وانما قال الفا التانيث
مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما

للعلمية غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين فالعدل
خروجه عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع اى
العدل خروج الاسم عن صيغة الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين
احدهما تحقيقي والاخرى تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر
الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله
شيء آخر كثلاث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثناء مثنى وتحقيق
العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد فيه قياس غير منع
الصرف يدل على ان اصله شيء آخر وذلك انه من الاعداد والاعداد
من الواحد الى العشرة واحد واثنان ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث
عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد
منها العدد المكرر فهو غير منصرف للعدل والصيغة كما في قوله اولى
اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما فوق اربعة يعني خماس ومخمس وسداس
ومسدس الى عشار ومعشر يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا
يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه اسم التفضيل
وقياس اسم التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولام الاضافة
ان يكون على صيغة افعل من وههنا آخر ليس مع لام التعريف ولا
مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة اخر من فلما قيل اخر علم
انه معدول عن اخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمع جمعاء
فعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كما

يجمع صحراء على صحارى او صحراوات فقياس حمعاوات على
انه معدول عن حماء او حمعلوات او تقدير اكمر وا باب قطام
في بنى تميم اى العدل التقديرى انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد
فيه قياس يدل على ان اصله شئ اخر غير منصرف ولم يكن فيه الا
العلمية قدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهى ان الاسم لم يمنع
الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثال عمر فانه اذا نظر فيه لا
يوجد قياس يدل على ان اصله شئ اخر غير انه وجد غير منصرفة
وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل
فيه وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما باب قطام
ففيه اشكال وذلك انه عند بنى تميم غير منصرف للعلمية
والتانيث فلم يوجب الضرورة تقدير العدل فيه والذى يمكن
ان يقال فى توجيهها ان فعال مبنى عند اهل الحجاز واما
عند بنى تميم فان يكن فى آخره راء فمعرب غير منصرف فان كان
فى آخره راء كحضار ووبار فمبنى وليس فيه الا سببان العلمية
والتانيث والسببان لا يوجبان البناء وقدر فيه العدل للضرورة
ليحصل الموجب البناء فلما قدر العدل فيما آخره راء وقدرها فى غيره
لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير
العدل فيه وانى وجدت نسخة لهذا الكتاب على المصنف ولم يكن
فيها لفظ قطام فسالت قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة

بعض

١٧

بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود الوصف شرطه
ان يكون فى الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع
وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد اى شرط الوصف المانع
من الصرف ان يكون وصفا فى الاصل فلا تضره غلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية العارضة ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون
وصفا فى الاصل صرف اربع فى قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن
الفعل والوصف فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع
غير منصرف للعلتين وليس كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من
الصرف لا يقال ان الشرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف فى اربع
لان الشرط ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان
التاء التى فى اربعة ليس للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء
التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر
امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود
صفة فى الاصل ثم جعل اسما للحية وكذلك ارقم صفة فى الاصل الوضع
لشئ فيه سواد وبياض ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة فى الا
صل الوضع لشئ فيه سواد وبياض ثم جعل اسما للقيد فاسود
وارقم وادهم صفات فى الاصل فصارت اسما بسبب العارض فلو
كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة فى تاثير الوصفية
الاصلية وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر

لكان اسود وادقم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف فلم تؤثر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية م

اعلم ان فى افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين
احدهما منع الصرف لتوهمهم الحدث فى افعى وكون الاجدل من
الجدل وهو القوة وكون الاخيل من الخيلان او من التخيل
فمنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان ابن ثابت
ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى فما طاير فيها عليك باخيلا والمذهب
الثانى الصرف لعدم العلم بكونها صفات فى اصل الوضع واصل الصفة
الاسم الصرف ولهذا قال المص وصعف منع افعى واجدل واخيل التاء
بالتاء وشرطه العلمية اى شرط التانيث بالتاء فى منع الصرف ان يكون
علما لانه لو لم يكن علما لكان ذكر التانيث فى معرض الزوال فلا يكون
ذكر التانيث لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة
فى قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف فيها من غير العلمية و
انما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء
فان العلمية ليست شرطا فيه والمعنوى كذلك اى شرط التانيث المعنوى
فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث
فى معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف
جريح فى قولنا مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث
المعنوى فيه من غير العلمية وكذلك صرف حايض مع تحقق التانيث
المعنوى ووزن الفعل فيه من غير العلمية وشرط تحتم تاثيره زياده
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب

ودسقو

17

دسقو وماه وجور ممتنع اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى
منع الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون زائدا على ثلثة احرف او
وسطه متحركا او العجمة معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة
باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون فى
غاية الخفة فغاية خفة تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق
فى الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع
صرفه لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى ولا يجب صرفها
لوجود التانيث والعلمية التى هى شرط جواز منع الصرف وزينب وجب
منع صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة
على الثلثة وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع
صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع
وجود شرط وجوب منع صرفهما وهو العجمة وانما خص المعنوى بهذا الشرط
لعدم احتياج اللفظى اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثى ساكن
الاوسط لان التاء تطلب فتحة ما قبلها ولقائل ان يقول نمنع ذلك
لوجود مثل شاه وذات ويمكن ان يجاب عنه بانها متحركة الاوسط
تقديرا الا انه يلزم من هذه الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط
الذى هو احد امور شرط تحتم تاثير تحركه الاوسط لفظا او تقديرا
ويلزم منه انه ان سمى بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه
وفيه نظر والذى يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية ان يقال ان المراد

الرفع

بالتاء فی قوله یطلع تانیث بالتاء هو التاء المختص بالتانیث والتاء فی بنات
وذات لیست کذلک لانها بدل عن شیء فان سمی به مذکر فشرطه الزیادة
فقدم منصرف وعقرب غیر ممتنع ای فان سمی بالمؤنث المعنوی مذکر فشرطه
فی منع الصرف ان یکون زائدا علی ثلثة احرف لانه لو کان علی ثلثة احرف
لم یکن فیه تانیث لا من حیث اللفظ ولا من حیث المعنی اما من حیث المعنی
فلکونه اسما لمذکر واما من حیث اللفظ فلکونه خالیا من علامة التانیث
ومن قائم مقام حرف التانیث وهو حرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع
قام مقام حرف التانیث لانک تصغر قدما بقدیمه وعقربا بعقیرب والتصغیر
برد الاشیا الی اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة التاء التانیث لزم الاتیان
بالتاء فی تصغیر عقرب واذا تقرر ذلک فقدم اذا سمی به مذکر انصرف لانتفاء
شرط منع صرفه وهو الزیادة علی ثلثة احرف وعقرب وثلث من نسوة ثلث اذا سمی به مذکر
لم ینصرف لتحقق العلتین مع تحقق شرط منع صرفها ولهذا کان کراع غیر
منصرف مع کونه اسما للفحل فان قیل یلزم مما ذکرتم منع صرف مثل کلاب اذا سمی رجل
لکون تانیثه معنویا مثل عناق قلنا لا نسلم ان التانیث فی الجمع حقیقه بل لکونه
بمعنی الجماعة المعرفة شرطها ان یکون علمیة ای وشرط المعرفة فی منع الصرف ان
یکون علما لان المعارف خمسة العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعریف والمضاف الی احدها
وما سوی العلمیة غیر مانع من الصرف اما تعریف المضمر والمبهم فان المضمر والمبهم
مبنیان وباب غیر المنصرف من المعربات واما تعریف المعرف بلام التعریف والمضاف الی احدها
فلانهما یجعلان غیر المنصرف منصرفا او فی حکم المنصرف علی المذهبین فیا الاولی ان لا یجعل

ای اصل ذلک هذه فهو لیس للتانیث بل للالحاق [illegible]

المنصرف

١٨

المنصرف غیر المنصرف منصرفا واذا بطل هذه الاقسام تعین ان التعریف المانع من الصرف هو
العلمیة فقط هذا اذا لم یعتبر تعریف التوکید اما اذا اعتبر فشرط التعریف
احد الامرین وهو اما تعریف العلمیة واما تعریف التوکید وهو بتقدیر
اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غیر منصرف لوزن الفعل والتعریف
واعتباره للاحتیاج الیه فی منع صرف بعض التوکید وقیل تعریف التوکید تعریف
العلمیة لان الفاظ التوکید اعلام لها والیه ذهب ابو علی الفارسی فعلی هذا
لا یحتاج الی شرط احد الامرین العجمة شرطها ان یکون علمیة فی العجمیة
وتحرک الاوسط او زیادة علی ثلثة احرف فنوح منصرف وشتر وابراهیم ممتنع
ای شرط العجمة فی منع الصرف امران احدهما ان تکون علما فی العجم لانها لو لم تکن
علما فی العجم لتصرفها العرب فیه بادخال اللام او الاضافة او التنوین او التعریب
فیه وغیر ذلک فصار من جنس کلامهم فلم یبق العجمة فیه فلم تمنع الصرف
ولهذا لو سمی رجل بلجام لم یمتنع الصرف لانتفاء الشرط وهو کونه علما فی العجم
والشرط الثانی احد الامرین وهو اما تحرک الاوسط وزیادة علی ثلثة احرف
لانه لولا ذلک لکان الاسم علی ثلثة احرف ساکن الاوسط فیکون فی غایة
الخفة وغایة الخفة تقاوم احد السببین فلم یبق فیه الا سبب واحد فلم
یمنع الصرف واذا تقرر ذلک فنوح اذا سمی به منصرف لانتفاء الشرط الثانی
وهو تحرک الاوسط والزیادة علی ثلثة احرف وشتر وابراهیم اذا سمی بهما
امتنعا من الصرف للعلمیة والعجمة وحصول الشرطین معا الجمع شرطه صیغة
منتهی الجموع بغیر هاء کمساجد ومصابیح واما فرازنة فمنصرف ای شرط الجمع

المانع من الصرف ان يكون صيغة على صيغة منتهى الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى
الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير
وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز جمعها جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع
ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني
ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده
ثلثة احرف واوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانها لو كانت
بهاء نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه
حكم المفرد واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منها على كثيرين واما
الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونها مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين
واعلم ان المراد بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فراه جمع فاره ولو قال
بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى
الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة
منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء بجميع الحروف الموجودة
فيه وليس مثل مدايني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء النسبة
الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة
وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين
وهو اما احتراز عن مثل مدايني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان
كذلك فقرازنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونها مع الهاء
وحضاجر علم للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع هذا جواب عن سوال

مقدر

١٩

مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان نقول لا نسلم
ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية
وهي متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو عظيم
البطن فان قيل هذا السوال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية
لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانت
فيه يمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية
والتانيث لانه علم للضبع والضبع مونث قلنا لا نسلم ان في حضاجر تانيثا لان
حضاجر علم الجنس فهو علم الحقيقة المشتركة بين المذكر والمونث كاسامة للاسد
واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا نسلم انه يلزم منه
ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير مرئية
ولهذا لو نكر لكان غير منصرف ولقائل ان يقول سراويل يكسر ان يقول
شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف وسراويل اذا لم يصرف
وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا
صرف فلا اشكال وهذا ايضا جواب عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا
الوزن انما لم يصرف الا اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وسراويل
ليس كذلك وجوابه انه اذا لم يصرف وجهان احدهما انه لفظ عجمي فلما
استعملته العرب حملته على الالفاظ التي على وزنه في العربي فكانت الالفاظ
التي هي على موازنته في العربي غير منصرفة فيمتنع صرفه ايضا والوجه الثاني

فيه

للجمعية

انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع
الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة كلام
العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على
الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تقديري وتحقيقي بناء على الجواب
الثاني ولم يتعرض المص لهما في مواضعهما واما اذا صرف سراويل وهو
القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية
والجمعية منتفية هاهنا فوجب صرفه ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض
اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا اختلاف
بين النحاة المحققين كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف
الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان
هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة
احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس هاهنا بعد الف التكسير حرفان
ولا ثلثة احرف فيكون جوار مثل سلام وكلام فيكون منصرفا وقال سيبويه
ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة بعد
الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني جواري بكسر الراء فلولا ان الياء
مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءني جوار
بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف لاجل
كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه
فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض عن الياء او عن حركة الياء لان

اصل

اصل هؤلاء جواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار
هؤلاء جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله
تعالى والليل اذا يسر وكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو
اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء
او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس بتنوين التمكن بل
تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق
غير منصرف فتقول رايت جواري لخفة الفتحة ولو قيل مررت بجواري
بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا التركيب بشرطه
العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك
اي شرط التركيب المانع من الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي
فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان بالمشابهة في معرض الزوال فلم يكن لازما
والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي ان لا يكون باضافة وان لا يكون
بالاسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاخرى ان لا تجعل المنصرف
غير المنصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد
لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وذرى
حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف
لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بالا

يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب
حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما
على المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا
واختصاص منع الصرف بالمعربات فلا حاجة اذا الى الاحتراز
عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزم احد الامرين
وهو ما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجود الاحتراز
عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب
من اسمين لا يشكل بمثل زيد مع كونه مركبا من الاسم والتنوين علما
الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء
فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم
من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهة لالفي التأنيث في امتناع
دخول تاء التأنيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون
في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهته لالفي التأنيث
لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه نحو سعدان لنبت
وسعدانة ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كان
في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة لتحقق مشابهته ومن جهة
لالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث ان كل واحد منهما زائدتان
تزيدان معا ومن انهما يجيء بهما بعد سلامة الكلمة واستيفاء
الاصول وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء

فعلانة

٢١

فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر و
المؤنث بتاء التأنيث وعدمه نحو سكران والاول هو الحق لان وجود فعلى
ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات
ومن خواصه ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اي ومن اجل
انه اختلف في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن
ولم يختلفوا في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة
منع صرفه رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن
قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو
وجود فعلى من رحمن ولم يختلفوا في سكران لتحقق الشرطين وهما انتفاء
فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان
لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فصرف بالاتفاق
ووزن الفعل شرطه ان يختص به كشمر وضرب او يكون
في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء اي شرط وزن الفعل المانع
من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في
الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم
العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما او كانفعل وتفعّل واستفعل
وافتعل واما ان يكون زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل للتاء
التأنيث لتأكد مشابهة الفعل واوزانه افعل وتفعل ونفعل
ويفعل وافعل امر للمخاطب ولا تفعل نهيا له ونحوه فان سمي رجل

برجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعلمي
مثل جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف
زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى
لغتهم في زيادة حرفه او اصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون من حروف
نرجس زيادة ارادوا انه لو اخذ الفعل منه لقيل نرجس
بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه منصرف لان في الاسماء فعللا
مثل جعفر فلم يكن نونه زيادة فلا يشكل بقبوله التاء كقولهم
نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه
يشكل باسود اسم الحية فانه غير منصرف للوصفية الاصلية ووزن
الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية الانثى واجاب
عنه بعضهم بان قبول التاء طار بعد استعماله اسما ومعناه ان
المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا يستعمل صفة وكان
غير منصرف للوصف ووزن الفعل وح لا يتوجه الاشكال بنرجس
علما ولا باسود اسم الحية ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل
اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجود فيه وهو ان
في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله
زيادة لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زيادة
لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا الشرط يعمل لانتفاء الامرين معا

اما

اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول هذا جمل يعمل
وهذه ناقة يعملة اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء ح و
كذلك حكم ارمل وقيد علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها
لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل اي كل
غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا نكر
صرف لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع العلة ما الا والعلمية
شرط في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع العدل
ووزن الفعل مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه
تبين ان العلمية المؤثرة لا تجامع مع علة الا وهي شرط فيها لان تلك
العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامع معه من حيث بينهما التضاد
وان كانت التانيث بالتاء والتانيث المعنوي او المعرفة او العجمة
او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرطه فيها وان كانا
في الصفة فان العلمية لا تجامعهما لما بينهما من التضاد وان كانت
الجمع الموصوفة او التانيث بالالف فلانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالهما
في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية ولمنع تجامع مؤثرة لا
مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع
صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية ليست شرط في
العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلث ورباع
ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة وهما

سبب ٣

متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على
واحد اى العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سوال
مقدر وذلك السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا فى العدل ووزن
الفعل فجاز ان تكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا
نكر صار زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فتكون غير منصرف لان
العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا
نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اى لا
يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفي السوال
المذكور نظر لانه لا يتوجه عليه السوال المقدر لان العلمية في الكلمة
المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بمؤثرة والا
لزم الترجيح من غير المرجح دليس ... مثل مساجد علما كذلك
لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية
كذلك فتحصيل الحاصل بالجمعية ولا شئ من العدل ووزن الفعل
كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية
المؤثرة شئ منهما اعنى العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه
بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما
فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل
احدهما اعلم انه انما قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم يكن مؤثرة
لم ... قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان مثل مساجد

وحبلى

وحبلى وحمراء اذا سمي به فيه علمية وليس من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية
غير مؤثرة لان منع صرفها انما هو للجمعية الاصلية والتانيث وخالف
سيبويه الاخفش في مثل احمر علما ثم نكر اعتبار الصفة ~~ولتسميه كذلك~~
بعد التنكير اعلم ان احمر غير منصرف لوزن الفعل والصفة واذا سمي به كذلك
غير المنصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي
ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن
الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر
فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه
ان نقول لم سلمنا انه انما نكرها لم تعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر
بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية
لما بين العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك
حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر باب
تلك مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم
يكن فيه الا العلمية بعد التسمية وقبل التنكير واما بعد التنكير فلم
يبق فيه الا الوصفية الاصلية ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من
اعتبار متضادين في حكم واحد اى ولا يلزم سيبويه باب حاتم
اذا سمي به هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة
الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل
حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان

حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة
الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة
بعد العلمية في احمر لكان معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو
اعتبرت في حاتم على الزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع
الصرف وذلك لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة تقع على كثيرين والصفة
واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد تنكيره
لعدم اعتبار العلمية في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع
الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز المتضادين
في حكمين مختلفين كقوله اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو
لو نهيت الاحوص فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه
على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علية مؤثرة فانه اذا نكر صرف انما
يكون كليا على راى الاخفش لا على راى سيبويه وجميع الباب باللام
او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف
اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه تقديري ولكن
اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف اولا من هذه
الحيثية فقال قوم انه منصرف لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم
اعني اللام والاضافة اخرجه عن مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخل الكسر
وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايم فيه بل انما دخله الكسر
لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال اللام والاضافة لم يوجد التنوين

فيمنعه في فتح الكسر وقال قوم ان بقي العلتان كان غير منصرف كمساجد
وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة عملا بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق
احديهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق
من المذهبين الاولين المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي
اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على
الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او اخفى لان كل
من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع وكل من يعرف الرفع يعرف المرفوع فالمرفوعات
خبر المبتدا المحذوف اي هذا باب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات
لان التعريف انما هو للماهية لا لافرادها كتعريف الاسم والفعل وغيرهما
بل يرجع الى المرفوع فمنه الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه
اليه اي من المرفوعات الفاعل وانما ابتدا بالفاعل من المرفوعات
لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو
ما اسند اليه الفعل آه وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه
فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل اسم اسند الفعل
اليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني وليس باسم و
ان كان في تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال
والظرف والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل
مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل

لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع وكل من يعرف الرفع يعرف المرفوع ٢٣

اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني وقدم عليه اي
قدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان زيدا في قولنا زيد
قائم مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه لكن
ليس الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم
ابوه اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله
نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه
به لان الفعل وهو الضرب لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل
وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل
الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم
الفعل به حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل
عنده انما يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل
او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل مقدما عليه
والثالث ان يكون قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا
قام زيد فقط لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او تقدير
الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد
بالاسناد هو الاسناد في الايجاب او السلب ولقائل ان يقول
لا يصح ان يراد بالفعل في قولنا اسند اليه الفعل الاصطلاحي او
الفعل الحقيقي الذي هو المصدر واياما كان فيه اشكال اما ان
اريد به الفعل الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم

بالفاعل

بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الفعل الحقيقي
فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به
مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث والضمير في قيامه يعود
الى ذلك المدلول ح لا اشكال الحد وفيه نظر ولقائل ان يقول ويورد
عليه النقض ببعض التوابع نحو اعجبني زيد علمه مع ان علمه اسند
الفعل اليه مقدما عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالمسند اليه انما هو المسند اليه اولا واعجبني اسند الى زيد
اولا وثانيا الى حسنه والاصل ان يلي فعله اي واصل الفاعل ان يلي
الفعل ويتقدم على المفعول وسائر الاشياء المعمولة للفعل لقربه
بالفعل اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد بدون
سائر الاشياء ولكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف سائر الاشياء فلذلك
جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا اي ومن اجل ان اصل
الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد
فانه لولا ان زيد المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم
اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة غير جائز ولهذا جاز ان يقول ظنهما
الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول
امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وهو مؤخر
لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيد مفعول

ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة اعلم ان المفعول الاول من باب
اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل آخذ اخذ والثاني بمنزلة المفعول الاول
في مثل آخذ عند البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه درهما وجواز
اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصايدا فان
قيل لم جوزتم اضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا و
ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر بعده في موضعين قلنا
جوزنا للضرورة ثمة وهي وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضماره
قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة هاهنا لجواز
تقديم المفعول على الفاعل واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة
او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه
اي اذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو
ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل
على المفعول دفعا للالتباس ولانه لو قيل التاخر فاعل والمتقدم
مفعول لكان عدولا عن الاصل من غير دليل وحاجة وانما قال والقرينة
لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل
على المفعول نحو اكل موسى الكمثرى فان المعلوم ان موسى آكل والكمثرى
ماكول وضرب موسى العاقل عيسى الحاقل فلم يحصل الالتباس بتاخير
الفاعل وضربت موسى سعدى وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا
وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا

وقد فرض

وقد فرض انه متصل هف وانما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مؤخرا
عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يتقدم الاضعف على الاقوى
فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا
لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل
بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم
المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم
الفاعل على المفعول امتناع تقدم المفعول عليه فقط وكذلك
اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه لو اخر الفاعل انقلب المعنى
لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر واذا قيل ما ضرب
عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون
عمرو مضروب الاخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم
المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم
انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال
لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو اما ان يجوز مع تعدد
المثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد احدا
احد م الا عمرا زيد او لا مع تعدد المثنى المفرغ نحو ما ضرب احد الا عمرا
زيد فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود والحصر في احدهما

هق وان كان الثانى كان القول بما ضرب الا عمرو زيد ممتنعا لانه
يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لان لا يمتنع ان يكون
فاعلا لما ضرب ح لانا نختار القسم الثانى وهو ان يجوز لامع زيدا ص
تعدد المستثنى ويمنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيد المواخر
لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب
زيد الا عمروا وح لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش
اجازه فى كتاب الكبير وكذا عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمروا لان معناه ما ضرب
زيد الا عمروا فالعلة التى ذكرناها فى الا موجودة ههنا واذا عمرو
اتصل بمفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره اى واذا اتصل
بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب
تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو تقدم وقيل ضرب غلامه زيدا
لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا
اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثانى
منه وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين
لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثانى فيكون بمنزلة الفاعل
وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول
نحو ما ضرب عمروا الا زيد لانه لو تقدم انقلب المعنى قولنا لان معنى ص
ما ضرب عمروا الا زيد ان عمروا ليس مضروبا الا لزيد وزيد ان
جازم

[margin, vertical:] مضمر معمول ودونه بعد الا او معنا ها والمضاف ...

يكون

٢٧

يكون ضاربا لغير عمرو واذا تقدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمروا جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون
زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من اشكال الذى عرفته وكذلك اذا وقع
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيد وجب تاخير الفاعل عن
المفعول لانه فى معنى ما ضرب عمروا الا زيد فالعلة التى ذكرناها
فى امتناع تقديم الفاعل فى الا موجودة فى انما وكذلك اذا اتصل
مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربنى زيد وجب
تاخير الفاعل وتقدم المفعول على الفاعل لانه لو تقدم الفاعل
لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل هق وانما
قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال
المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضربتك لما ذكرناه
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا مثل زيد لمن قال من قام و
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا
فى مثل وان احد من المشركين استجارك اعلم ان الفعل الرافع
للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز
وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القائل
زيد فى جواب من قال من قام اى قام زيد فحذف فيجوز اظهار
قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما
تطيح الطوائح اى تهلكه المهالك فكان قائلا قال من يبكى يزيد

نقال ضارع اى يبكيه ضارع لخصومته فضارع مرفوع بانه فاعل فعل
محذوف الضارع الضعيف الذليل والمختبط السائل الذى يختبط بالليل
والطوائح جمع المطيحة وهو القواذف على خلاف القياس والقياس
الصحيح ان يجمع المطيحة على مطايح ومثله قوله تعالى يسبح له فيها با
لغدو والاصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع
بانه فاعل فعل محذوف فكان قائل قال من يسبحه فقيل رجال ولا يجوز ان
يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما يسم فاعله بقوله يسبح لان الرجال
ليسوا مسبحين فى البيوت بالغدو والاصال واما حذف الفعل على سبيل
الوجوب ففى كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اى وان استجارك احد
وانما وجب حذفه لان فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتى به لزم
جمع المفسر والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة
وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتدأ وما بعده
خبره لان ان حرف الشرط وحروف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا
او تقديرا ويحذف فان معا فى نعم لمن قال اقام زيد اى وقد
يحذف الفعل والفاعل جميعا قام زيد ويجوز حذف الفاعل والفعل
ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية وهى
المبتدأ والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال واذا تنازع الفعلان
ظاهرا بعدهما فقد يكون فى الفاعلية نحو ضربنى واكرمنى زيد وفى المفعولية

مثل

مثل ضربت واكرمت زيدا وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين
ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول اى اذا تنا
زع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدها سواء كان العاملان
فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا
بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يكون بعينه ذلك الاسم فاعلا
له او قائما مقامه نحو ضربنى واكرمنى زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون
فى المفعولية اى كل منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له
صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك
قل الله يفتيكم فى الكلالة لان الجار والمجرور لا يكون مفعولا
صريحا وقد يكون فى الفاعلية والمفعولية اى احدهما ان الاول
يقتضى الفاعلية والثانى يقتضى المفعولية نحو ضربنى واكرمت زيدا
وضربت واكرمت وضربنى زيد واكرمت وضرب زيد اشار الى هذين
الضربين صريحا بقوله مختلفين اى متعاكسين فى الاقتضاء ليكون الاقسام
الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المفهوم بعد قوله فقد يكون
تنازع الفعلين فى الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول
يقتضى الفاعل والثانى يقتضى المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون
حالا من الفاعلية والمفعولية لانه يقع زائدا غير محتاج اليه
ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيل الفعلين
مختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد ضربت ضربت زيدا

فمن التنازع فيكون فى الفاعلية ... زلك الاسم م

وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضى الفاعلية والثانى يقتضى المفعولية م

زيد او الثانى ان يقتضى الاول المفعولية والثانى الفاعلية نحو اكرمت م م

فى الفاعلية اى فقد يكون م

على تأم

من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني التاكيد للاول
والمراد بمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في
عملهما حتى لا ينتقض بمثل ما ليس من المفعول ضربت وضربني زيد وانما
قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول
مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون
اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم فيجعله فيه لكون الاسم للقرب
وللجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم
لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين
حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما
لامتناع تنازعهما مضمرا بعدهما لاستواء الفعلين في الاضمار سواء
كان مضمرا غائبا نحو زيد ضربني واكرمني او مضمرا مخاطبا نحو ضربت واكرمت
او متكلما نحو ضربت واكرمت لدفع الالتباس وكذلك في غيره وفيه
نظر لجواز ان يقال ما اكرم الا انا وانت وما ضربت واكرمت الا اياك ما ضرب م
في غيرها وزيد ضربك واهان او ضرب واهانك ولا يجاب عنه بان
معمولا هذين محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين
في اعمال احدهما سواء حذف معمول الاخر او اضمر وانما قال بعدهما او بينهما م
لانه لو كان الاسم قبلهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور
عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني
ونحو ضربني زيد واكرمني واقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم

عليهما

عليها نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية
والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول
لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني او اقتضيا نحو زيدا ضربت واكرمت م
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت
لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال
الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من
غير ورود عامل آخر عليه والتعين زيد في المثالين الآخرين لان يكون
مفعولا لضربت لما ذكرنا في لزوم الامر الثاني نظر فان اعملت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي اي ان
اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي
الفاعل او يقتضي المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل
في الاول ليوافق في الاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين وضربوني الهندين وضربتني واكرمت الهندات م
واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندات
ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف
الفاعل هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف
الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف
والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف
ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدين واكرمت هندا وضربني واكرمت

ضربني

الهندين وضربني واكرمت الهندات وعلى تقدير الحذف الاضمار
تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني
واكرمت الزيدين وفي المؤنث تقول ضربتني واكرمت الاول ضربتني هندا ذ
ضربناني واكرمت الهندين وضربني فاكرم الهندات والمراد با
الفاعل في قوله اضمرت الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل — هو الفاعل
فيه مثل ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله تنازعا
في الفاعلية وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة
وهو ان الفعل يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب وبعمل الثاني الفعل — نعم الاول
دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء وبعمل يعلم منه انه
لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب او الاول النصب والثاني الرفع او الاول — او النصب
الرفع واعمل الاول دون الثاني لجاز عند الفراء والذي احتج به
الفراء والنهي انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو حذف الفاعل
من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي
يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها
واستشعرت لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب — اعمل
وجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واستشعرت دون جرى و
حذف المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت اي وان عملت الفعل
الثاني كما هو راى البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذف المفعول
من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني

زيد

زيد وانما لم يجز اضماره هربا من اضمار قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه
في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في التنازع
الفاعل اضمار قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوه في المفعول لعدم
الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا — منطلقا مفرد
منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول الاول حسبني وهو
منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول
الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار مفعول الثاني لحسبني الله
بعد ذكر منطلقا نحو حسبني الله وحسبت زيدا منطلقا اياه فان
اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا
ان يمنع مانع فتظهر اي وان اعملت الفعل الاول كما هو راى الكوفيين — فيين
فالفعل الثاني متوقفا اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى
الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر فتقول
ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين واكرموني — الزيدين ضربت م
الزيدين ليطابق الملفوظ المراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل
في قوله هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت
واكرمه زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك
المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع الالتباس

المفعول المضمر ذلك المفعول على الحذف بما هو غير مجاز
للحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا
يقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم
الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان
وضربني واكرمت الزيدون واما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما اتنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار
المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لا يجوز لولا الاظهار للزوم اما
الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين
باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه
يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول
الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني
عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلقا والضمير الذي
يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما
يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان
الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا
اسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما
لزم من حيث انه اعمل فيه الاول ولو اعمل فيه الثاني لزم التثنية
قول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب

مستلقين الزيدان منطلقا ان حسبني وحسبتهما

قليل من المال ليس منه لفساد المعنى استدل الكوفيون
على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الثاني بقول امرئ
القيس وهو انما اسعى الى اخره ووجه الاستدلال به ان كفاني
ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني يقتضي رفع قليل ولم اطلب يقتضي
نصبه وهو اختار اعمال الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول
من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الثاني فلولا ان اعمال
الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختر امرؤ القيس
مع لزوم الحذف لانه لو تنازعا لفسد المعنى لانه يلزم منه
اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احدهما
ان لو لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت
منفيا ولو دخل على المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف
على جواب لو حكم جواب لو فقوله لم اطلب يكون جواب لو واذا
تقررتا هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من
المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله ولو انما
اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم
يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة
لم يكن طالبا لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليل من
المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال
فاذا يلزم ان يكون طالبا لقليل من المال وان لا يكون

فعرضه

لا ان فصيح والفصيح الاختيار الا انه مع هذا الفصيح والمعنى ... مما تنازع فيه الفعلان ظاهر

فصار ذلك المنفي

طالبا لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا
لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك
والمجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما
اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي قوله مفعول
ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه و
شرطه ان تغير فعل يفعل الى فعل ويفعل اعلم انه انما ذكر المفعول
الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول
ما لم يسم فاعله فوجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول
ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل
نحو ضرب زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى
يفعل ان كان مضارعا اي بضم اوله وبكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا
وبضم اوله وبفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم
من قوله ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان التغير المذكور شرط فيها
اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه
فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا وبينا ول
حد المذكور القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
والثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك اي لا يقع
المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول
الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول دائما لكونهما مبتدا وخبرا
في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه وهو غير جائز وكذلك

في حالة واحدة م لايقع

لايقع المفعول الثالث مسندا الى المفعول الثاني فلو وقع موقع
الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير
جائز وكذلك مفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع الفاعل موقع م
لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم
يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع
مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوي
والخشبة او لا مع الواو واستوي الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم
المعطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه
هو المذكور بعد الواو وانما لم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع
الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين
اذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير
ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء اي اذا وجد
المفعول به ووجد المفعول به ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار
والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبته للفاعل
على اكثر فتقول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في
داره زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فيقيم زيد مقام
الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر بالصفة
لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زائد على مدلول
الفعل من صفة او غيرها ليفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل

لا بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف عليه م

قوله داره

قوله وان لم يكن فالجميع سواء اى فان لم يوجد المفعول به فالجميع
اعنى ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء فى قيامه مقام
الفاعل فامت مخبر فى ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا
فى الدار اى واحد منها مقام الفاعل فاى واحد منها اقيم مقام الفاعل
جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثانى
اى اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من
اقامة المفعول الثانى لان مناسبة المفعول الاول بالفاعل اكثر من مناسبة
المفعول الثانى لان الاول آخذ والثانى ماخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى
الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل
كان فى مفعول الاول فاعلية ما وفى الثانى مفعولية ما قوله ومنها
المبتداء والخبر اى المرفوعات المبتدء والخبر فالمبتدأ هو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه او الصفة
الواقعة بعد حرف النفى والالف الاستفهام رافعة لظاهر
مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فقوله
الاسم هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او فى معنى الاسم نحو عندى
انك عالم وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه اى ان تسمع بالمعيدى
اعنى سماعك بالمعيدى قوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز
به عن الاسماء التى لا يكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمى
ان وكان واسمى ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثالث

باب اعلمت قوله مسندا اليه احتراز عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية
التى هى فى حكم الاصوات التى ينعق بها وهى الاسماء الغير المركبة مع غيرها
واحترز به ايضا عن خبر المبتدء لانه وان كان مجردا عن العوامل
اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسند به قوله او الصفة الواقعة | رافعة
بعد الف الاستفهام او حرف النفى ليدخل فيه مثل اقائم زيد
وما قائم زيد فان اقائم مبتدء مع انه ليس بمسند اليه وزيد
فاعل له ساد مسد الخبر يعنى ان الفائدة التى تحصل من المبتدء
والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة لخرج من تعريف المبتدء
هذا النوع وانه غير جائز اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام | من المسند صح
لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قائم زيد قوله رافعة لظاهر
احترز به عن الصفة الواقعة بعد الالف الاستفهام وحرف
النفى الواقعة لمضمر نحو اقائمان الزيدان فان هذا لم يكن مبتداء
بل خبر مبتدء والزيدان مبتدء لان هذا لو كانت مبتدأ والزيدان | يثنى صح
فاعل لها ساد مسد الخبر لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند
الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل
رافعة لظاهر لكانت مبتدأ وليس كذلك لانه خبر مبتدء | الزيدان صح
وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير مضمر مستتر ليخرج عنه
مثل اقائمان ويدخل فيه اقائم الزيدان واقائم انتم ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر فى قوله رافعة لظاهر اللغوى

لا الاصطلاحى وحينئذ لم يتوجه النقض بمثل اقائم انتم لان انتم ظاهر
فى اللفظ ولقائل ان يقول ان الحد ينتقض بمثل اقائم ابوه زيد اذا
جعلت زيدا مبتداء واقائما خبره وابوه فاعلا لقائم لانه يصدق
عليه الحد المذكور مع انه جزء مبتداء والجواب ان يقال اقائم
مبتداء فى جملة والجملة خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لا
سم الفعل مع انه مبتدا على ما اختاره فى باب اسماء الا
فعال قوله مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان
فالمثال الاول للمبتداء الذى هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية
مسند اليه والمثال الثانى للمبتداء الذى هو صفة واقعة
بعد حرف النفى رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذى
هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام قوله فان طابقت
مفردا جاز الامران اى ان طابقت الصفة الواقعة بعد
حرف النفى والف الاستفهام مفردا واقعا بعدهما نحو اقائم
زيد وما قائم زيد جاز الامران اى جاز ان يكون الصفة مبتداء
وما بعدها فاعلها وحينئذ يكون داخلة فى تعريف المبتداء لكونها
رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وهى خبره وحينئذ
لم يكن داخلة فى المبتداء لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لا
نها لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر قوله
والخبر المجرد المسند به المغايرة للصفة المذكورة قوله
هو م

المجرد

المجرد احتراز به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل
الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم قوله المغاير للصفة
المذكورة احترز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام
رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه
انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتداء او
ينتقض ايضا بمثل اقائم فى اقائم انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة
المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند
المسند الى المبتداء وعن الثانى ان المراد بالظاهر اسم ملفوظ ملفوظ
سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتداء التقديم اى اصل المبتداء
ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله
ومن ثم جاز فى داره زيد الخ اى ومن اجل ان اصل المبتداء التقديم جاز ان
يقال فى داره زيد لان زيد وان كان متاخرا عن داره لفظا فهو مقدم
تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها فى الدار لانه يلزم منه اضمار
قبل الذكر لفظا ومعنا لان الضمير فى صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم
على الدار لفظا ومعنى اما التقدم لفظا فظاهر واما التقديم معنا فلان صاحبها
مبتداء وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتداء نكرة
اعلم ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة ليمكن ان الخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن جاز ان يقع
نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه حينئذ يقرب
بمعين م

وحق المحكوم عليه م
وامتنع صاحبها فى الدار م

اذا تخصصت بوجه ما مثل
ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل
فى الدار ام امراة وما احد خير منك
وشر اهر ذا ناب وفى الدار رجل
وسلام عليك م

من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصيصه
بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله لعبد مبتدأ
ومؤمن صفة وخير من مشرك خبره فالمبتدأ ههنا نكرة تخصصت با
لصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة و
الثاني تخصيصه بالعلم بثبوت الخبر كقولك ارجل في الدار ام امراة
فرجل مبتدأ نكرة خبره في الدار وامراة عطف على رجل في الدار
والمرأة والمبتدأ النكرة تخصصت ههنا بحصوله في الدار لانه ثبت
من استعمالهم انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما
في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصيصه بالعموم كقولك
ما احد خير منك فاحد مبتدأ وهو نكرة وخير منك خبره والمبتدأ
النكرة تخصصت بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها
لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل على النكرة افاد العموم
لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة وكذلك في مواضع
يفيد العموم نحو تمرة خير من كسيرة ونحو من عندك وما احسن
زيدا وما عندكم والرابع تخصيصه بكونه فاعلا في المعنى وموصوفا بصفة
في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدأ نكرة واهر جملة
فعل ماض فاعله ضمير عائد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول
اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ فالمبتدأ النكرة تخصصت
اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصيص

فلولا افادة العموم م

بما يتخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه
وانما قلنا انه تخصص به الفاعل فاعل في التقدير لان معناه ما اهر
ذا ناب الا شر الخامس تخصيصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك
في الدار رجل فرجل مبتدأ وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتدأ النكرة
بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قائم رجل السادس
تخصيصه بالتكلم وهو في الدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام
مبتدأ نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ و
تخصيص المبتدأ النكرة بالمتكلم اذ معناه اسلم سلاما عليك
فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فحرف
فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب يشعر بالفعل
المقدر وهو سلمت اما او اسلم فان كان الاول لم يدل الا على
الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع
غير مشعر بالفعل فيكون معنا سلام عليك مطلقا من غير
اعتبار الماضي والاستقبال والحال واذا كان كذلك كان سلام
مخصصا بالمتكلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم
بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام من قبله لانه للدعاء
المطلق قوله والخبر قد يكون جملة الى اخره اعلم ان خبر المبتدأ
قد يكون مفردا نحو زيد قائم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابل
المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن

نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف م

عن مثل اسمي الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله نحو زيد مضروب غلامه وزيد ضارب غلامه وقد
يكون جملة خبرية اى محتملة للصدق والكذب ولا ينكر بمثل
قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد يقول فيه اضربه
او لا تضربه والا فالخبر مفرد وهو يقول وما بعده مقول وهي
اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم
او قام فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثاني وقائم خبره والجملة اعني المبتداء الثاني
وخبره في محل الرفع بانه خبر الاول واما فعلية وهي التي يكون
الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء وقام فعل
ماض وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء
او غير المصنف ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية
نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار والمصنف لم
يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك
لانها ان كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن
الخبر جملة اصلا وكلامنا في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل
تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية قوله فلا بد من
عائد اى فلا بد في الجملة الواقعة خبر المبتداء من ضمير يعود
الى المبتداء او قائم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد
وذا في حبذا زيد ولهذا قال من عائد ولم يقل من ضمير ليحصل

الفائدة

[Margin: وابوه مبتداء]
[Margin: مبتداء م]

الفائدة الاخرى انك لو قلت زيد عمرو قائم لم يعلم حتى ينضم الى عمرو قائم
او معه لتعين لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتداء واذا عرفت ذلك
فالصواب ان يقول لا بد من عائد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتداء
لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن الضمير الشان نحو هو زيد قائم ويتميز عدم
احتياج هذا الخبر الى عائد لكونها بمنزلة المفرد ولكون المبتداء عبارة
عنه في المعنى قوله وقد يحذف اى ولعله يحذف قرينة دلت عليه
نحو قولهم البر الكر بستين درهما فالبر مبتداء والكر مبتداء ثان وبستين خبره
والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر المبتداء وهو البر
وليس فيهما ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف لوجود القرينة
الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم
ان الكر الذي بستين من البر وتقديره البر الكر بستين منه و
قولهم كذلك السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء ومنوان مبتداء
ثان وبدرهم خبره مبتداء ثان والجملة خبر يعود الى المبتداء
لكنه محذوف لوجود القرينة وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم
ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان
منه بدرهم والجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب
بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع
بانه صفة منوان وهو الذي صح وقوع منوان مبتدا انه نكرة
وقوله وما وقع ظرفا الى آخره اعلم ان خبر المبتداء يقع

[Margin: اى الضمير العائد من الخبر الى المبتداء]
[Margin: اى وجوبا م]
[Margin: الكر مبتداء م]
[Margin: وهو منه م]
[Margin: اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن ولكنه خبر الجملة ص]
[Margin: والاكثر انه مقدر بجملة]

ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار وح يجب تقدير العامل
لان الظرف المعمول لابد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل
مفردا وهو اسم الفاعل تقديره زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم
ان ذلك العامل خبر للمبتدا واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم
الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو
الفعل تقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المتعلق المقدر
هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال وعلى التقديرين
لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال
ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا له وكذلك الظاهر نحو في الدار
ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا قوله مقدما على الخبر
مع جواز تاخيره عنه لكن تعرض له اشياء فتوجب تقديمه
على الخبر بعد ان كان جائز التاخير عنه فمنها ان يكون المبتدا
مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب
والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك ~~فمن مبتدا وابوك~~
فمن مبتدا وابوك خبر ومن تكرمه اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك
لافعلن كذا وما زيد الا قائم ولزيد قائم وانما وجب لهذه
الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي
نوع من انواع الكلام ولانه معترض قبل المغير اما قوله خالي
لانت ومن عرب خال بال السماء واكرم الاخوال لا افناد

وقيل

انه ص

وقيل خالي مبتدا ولانت خبره والاخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر
ايضا ومنها ان يكون المبتدا والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا
انه يجب تقديم المبتدا على الخبر لانا لو قلنا المتاخر هو المبتدا
مع انه اصل والمقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج
ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون
للمبتدا والخبر متساويين في التخصيص والتنكير نحو افضل منك
افضل مني فان المبتدا والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا
وجب تقديم المبتدا ههنا لعين ما ذكرنا ومنها ان يكون الخبر فعلا
للمبتدا نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتدا على الخبر ههنا لانه
لو اخر لالتبس بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم نعلم انه فاعل
ام مبتدا وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدا
لم يجب تقديم المبتدا على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه اخر لا يلتبس
ح بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا
له مفردا لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما فالزيدون قاموا
قوله واذا تضمن الخبر الى اخره اعلم ان هذا الكلام اشارة
الى اشياء تعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتدا بعد ان اصله
التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد صدر الكلام كالاستفهام
مثلا نحو اين زيد فزيد مبتدا واين خبره ويجب تقديم الخبر
لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما

قيد الخبر بالمفرد لان الجملة لو كان مشتملا على صدر الكلام لم
يجب تقديم الخبر على المبتدا نحو زيد من ابوه فان زيد مبتدا
من مبتدا ثان وابوه خبر المبتدا الثاني والجملة في محل الرفع
بانه خبر المبتدا الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام
لان من في من ابوه يتضمن الاستفهام وللاستفهام صدر الكلام
وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لان الاستفهام
يقتضي صدر الكلام لا صدر كل كلام ولقائل ان يقول الخبر في قولنا اين صدر
زيد جملة لانه ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان
الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه
مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر جملة اذا تضمن ما له صدر
الكلام لم يجب تقديمه على المبتدا الجملة الصريحة والجملة ههنا
غير صريحة والجملة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر
على المبتدا مصححا للمبتدا نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان
المتعلق الخبر ضمير في المبتدا اي يكون في المبتدا ضمير يعود
الى المتعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدا
والضمير في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق
بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا
لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز

ان يقال

ان يقال على الله عبده متوكل فالصواب ان يقال ولمتعلقه ضمير
في المبتدا وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكرناه ويمكن ان يجاب
عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر ظرفا وهو الجار والمجرور واراد
بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال لعدم كون الخبر ظرفا لا لكن فتوكل
ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان ان
مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتدا وعندي مقدم عليه
خبره وتقديره عندي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر
ههنا على المبتدا لئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة في الكتابة
لانه لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي احتمل انها المكسورة
وعندي ظرف قائم واحتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم واحتمل
انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدا وعندي خبره قوله وقد
يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي وخبر المبتدا جاز ان يكون اكثر من
واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة
جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله وهو الغفور الودود
ذو العرش المجيد فعال لما يريد فهو مبتدا والبواقي اخباره قوله
وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره وذلك الاسم
الموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بها مثل الذي يأتيني او وكل رجل يعنى او في الدار
في الدار فله درهم اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء فله درهم صح
في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث

ان المراد كونه سببا للجزاء من حيث الابهام ومن حيث انه ذكر
معه ما يصح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتداء موصولا
صلته فعل او ظرف نحو الذى يأتينى او الذى فى الدار فله درهم
اونكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل فى الدار او يأتينى فله موصوفة صح
درهم وانما اشترط ان يكون صلته او صفتها فعلا لتاكد مشا
بهته الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفا
لان الظرف محمول لحتياجه الى عامل وذلك العامل هو الفعل دون
اسم الفاعل ليتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان تعلم انه لابد
لصحة دخول الفاء فى خبره من ان تقصد ان المبتداء سبب
للجزاء وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى
ان نحو ما الذى يأتينى له درهم ولم يكن صلة او صفتها جملة شرطية
نحو الذى ان يكرمنى واكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه
من الجواب فلم يحتج الى جواب آخر قوله وليت ولعل مانعان
باتفاق اى ليت ولعل يمنعان باتفاق النحاة عن دخول الفاء
على خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكره
تكون صفتها ظرفا او فعلا مثلا لا اتفاق ليت ولعل الذى فى الدار
ويأتينى فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل
وبين الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونه
انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم

فان

فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت واعلمت وان
المفتوحه وما ولا مانع بالاتفاق لانها اذا دخلت عليها زالت
السببية واذا زالت المشابهة للشرط لكونه مقتضيا لصدر الكلام الصدرية زالت صح
والحق بعضهم ان بهما اى الحق بعض النحاة ان بليت ولعل فى امتناع
دخول الفاء على خبره ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوز ذلك
والاخفش منعه وحجة المانع انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز
دخوله على ما يشبهه وحجة مجوز ان ان لم تغير للجملة معنى الكلام بل
تؤكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول
ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله
تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب
الحريق لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول
ولا موصوف بشئ من المذكورين لانا نقول لما دل على جواز دخول الفاء على الخبر بالموصول صح
المبتداء الذى هو الاسم الموصوف المذكور بعد دخول ان فدلالته على
جواز دخوله على الموصول اولى الا انه يلزمهم ان يكون المبتداء الذى
يدخل الفاء على خبره نكرة موصوفة صلته فعل او ظرف ونكرة صفتها
فعل او ظرف واسم موصوف بالموصول الذى صلته فعل او ظرف اعلم
ان بعضهم والحق ان المفتوحه ولكن بليت ولعل ايضا والصحيح عند والصحيح صح
بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما وبعضهم جوز دخول الفاء على

جبريه وذكر قبل منهم ان سيبويه جوزه ومنعه والاخفش صح

خبر ليت ولعل وقد يكون في قول ليت ولعل مانعا بانفاء نظر قوله وقد يحذف

المبتداء لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله اي وقد يحذف

المبتداء على طريق الجواز اذا وجد قرينة دلت عليه كقول المستهل

الهلال والله اي هو الهلال وكقولنعم فصبر جميل اي فصبري صبر جميل

ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وقد يكون الخبر محذوفا قوله

والخبر محذوفا جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره

مثل لولا زيد لكان كذا ومثل ضربي زيدا قائما ومثل كل رجل وضيعته

ومثل لعمرك لافعلن كذا اي قد يحذف خبر المبتداء تارة وجوبا فاما جوازا

فللقرينة مثل خرجت فاذا السبع اي السبع واقف او مفاجئ او نحوه يدل

عليه اذا التي للمفاجاة فيجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا

فبشرطين احدهما وجود قرينة يدل على خصوصية الخبر والثاني

التزام غير الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط

الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتداء ووجوب

الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لكان

كذا اي لولا زيد موجود فزيد مبتداء وخبره محذوف وهو

موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين

لان لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود

الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان

الخبر خبر المبتداء بعد لولا لنعم بالعلماء بري لكنت اليوم

بذيلون خاصا ... كقول الشافعي

انتو

اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيد

وهو مذهب الرماني والثاني بعد مبتداء هو مصدر منسوب الى الفاعل

او المفعول او اليهما مذكور بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر

المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا

ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا

به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما ضربي زيدا قائما وضربي زيد قائمين

انما لم يقل مضافا ... منسوب ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما فانه

ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه مبتداء

وهو اضيف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتداء

محذوف وتقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فقائما منصوب بانه

حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون قائما خبر كان واللجاز

تعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان و

هو عائد الى زيد وحذف خبر المبتداء وهو حاصل كما يحذف متعلقا

الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان

الحال تدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول

الشرطين لان قائما يدل على اذا كان لدلالة الحال على الظروف واذا

يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العامة فقائما يدل على الخبر

لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه

وهو قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون

مخلوط

الامير قايما اى اخطب كون الامير بمعنى وجوده خطيبا اذا كان قايما
جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب اوقات كون الامير اذا كان
قايما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخر لا يكون افعل
التفضيل مضافا الى المصدر والثالث بعد كل مبتدا عطف عليه
بالواو التى بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل
مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل و
الواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان
مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو
العطف بمعنى مع تدل على خصوصية الخبر وهى المقارنة وان غير
الخبر وهو ضيعته التزم موضع الخبر ان يكون بعد المبتدا ويها
وقع بعد غيره وهو المعطوف الرابع بعد كل مبتدا مقسم به
مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف
تقديره لعمرك قسمى او يمينى وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين
لانه لما قيل لعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر معا جوازا كقو
لك نعم جواب من قال ازيد قائم قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد
دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه
خبر المبتدا بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر المبتدا من
بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتدا عليه وعدم جواز تقديم
خبر ان على اسم ان فى غير الظرف ومن حيث دخول ان وعدم دخول

اى داخل هذه الحروف

ان قوله وقال هو المسند بعد دخول هذه الحروف فقوله المسند شامل
لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التى لنفى الجنس وخبر ما ولا التى بمعنى ليس
وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشيا
عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قائم فقائم هو المسند
بعد دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بخبر يقوم فى مثل قولنا ان زيدا يقوم
ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو
الجملة اعنى يقوم مع فاعله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الى اسم ان او ضميره او بسببه فاللام للعهد واعلم ان هذه الاشكال
وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرناه قوله وامره كامر خبر المبتدا
اى وامر خبر ان كامر خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة
تكون فعلية واسمية ولا بد فى الجملة من ضمير يعود الى المبتدا ~~تكون فعلية وسمية~~
~~ولا بد فى الجملة من ضمير يعود الى المبتدا~~ فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم
خبر ان كحكم خبر المبتدا الا فى شئ واحد وهو ان خبر المبتدا جاز
ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان لم يجز تقديمه على اسم لكون ان
لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى
ان لدينا انكالا وكقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وغير
ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع فى الظروف
ما لم يتسع فى غيرها لانه ما من اسم وفعل الا وهو فى زمان او مكان
الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا فى الظروف ما لم يجوزوا فى غيرها

وشرطية وظرفية صح

خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل
ظريف فيها اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها ان اما الاجل
ان ان للاثبات ولا لاجل النفي فحمل لا على ان حملا للنقيض على النقيض
كما حمل النظير على النظير واما الاجل ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي
فحمل لا على ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه
هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل
لخبر اي خبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس
وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق
التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فيها فظريف هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال
المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة رجل قوله و
يحذف كثيرا اي يحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي
ولا سيف الا ذو الفقار اي لا موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه
اي وبنو تميم لا يثبتون خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عام الحصول
العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون
الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان
عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف
ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا ونحو جميعه

ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على عدم حصول
في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند
اليه بعد دخولهما مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في
الاستاذ اعلم ان ما ولا لا تعملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم و
الفعل وكل ما يدخل على القبيلين لا يعمل عندهم وعند اهل الحجاز تعملان
وبه ورد القران كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما
بليس من حيث انهما للنفي والدخول على المبتدا والخبر ومشابهة ما بليس اكثر
من حيث كونها لنفي الحال ودخولها على المعارف والنكرات وعلى المبتدا
والخبر ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك واذا شابه
بليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله بعد دخولهما
خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما
كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لانما هي للنفي والدخول على المبتدا
والخبر دون نفي الحال ودخوله على المعارف ودخول الباء في خبرها
كان عملا لا كليس قليلا ولا رجل هنا قال وهو في لا شاذ اي عمل
لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن
قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس براح لي وقوله المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على النصب وانما عدل
عنه لئلا يوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود
الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى

المسند اليه شامل للمبتدا واسمي كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقولهم

لان مشابهة لا بليس

الى المنصوب لا

عبارة عن ما هو مذكور لفظا قوله فيه المفعول المطلق انما ابتدا
بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه
الا يرى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا اما
لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به
وله ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقوله
اسم احتراز عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له
في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم
ولقائل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب
وايا ما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه
لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان الفاعل هو الضرب ولانه مفعول
مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظ وهو فعل
الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين
احدهما ان زيد في المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل
لضرب الاول والثاني تاكيد الاول واما ثانيا فلانه لا يطلق بالاصطلاح
على ضرب لفظ ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق
باصطلاح انه فعله لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ به وجوابه

الصحيح

الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب قوله فلا يحترز عنه
لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو
كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بلفظ الفعل فلا فقوله
فعله فاعل احتراز عن المفعول به وله ومعه وفيه عما لم يفعله
احترازا به عن قبح بحث قدرة الله ولصدق عليه اسم لكنه ليس
بمفعول لان قدرة الله لم يكن فاعل غير الله قوله ما فعله فاعل انه
ليس بمفعول مطلق وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام
فان القيام اسم ما فعله فاعل فعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما
فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام
يمتنع ان يكون فعلا وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور وليس بمعناه نحو كرهت قياما فان قياما وان صدق
عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل
فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى
الكراهية وليس العالم في قولنا الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق
حدث والعالم ليس ليدخل فيه مثل ويحه كذلك ويسهو والمراد بالفعل
اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه ويحه ونحوه
والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا
ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضرب الامير لان قولهم
بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية لاله الشي باسم الشي في الاول

وفى الثانى تسمية للشئ باسم شبهه والله اعلم لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكر بيانا
له لم ينتقض بمثل كرهت كراهيتى محبته ويكون للتاكيد والنوع والعدد اى المفعول
المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زايدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد
نحو جلست جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا
على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة وهو اما ان يدل عليه
باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا و
اى ضرب وضربت الضرب الذى تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب الامير
او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك
وان كان دالا على مرة صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست
جلسة بفتح الجيم قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اى المفعول المطلق
الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه
حينئذ لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل فى افرادها ويجوز تثنية المفعول
المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيهما لانه اذا كان
فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان
للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل
الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه
اى يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون
بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرناه فى تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا

ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اى وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول
وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر خير مقدم
ان شئت اظهرت واما الثانى وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على
ضربين احدهما سماعى اى مقصور على السماع والثانى قياسى وانما سمى هذا
قياسا لامكان ان يذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف
الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف
الفعل بخلاف الاول فانه يمكن ان يذكر لكن وجوب حذف الفعل فى
الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال
الاول السماعى قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الى آخره اى سقاك
الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم واجب
الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب
ان نقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو
حمدا له وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند
البعض وهو المختار عند صاحب الكتابة دون البعض قوله وقياسا
فى مواضع منها اى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا
فى مواضع منها ما وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفى او معنى نفى
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك او وقع المفعول
المطلق مكررا فى موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم

او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون
فقوله ما وقع مثبتا احترازا عن ان وقع منفيا نحو ما سير سيرا وقوله
بعد نفي احترازا عما وقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد سير سيرا فانه ليس
ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فان مثبت
بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا قوله داخل على اسم
احترازا عن ان وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت
الا سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل
لان فعله مذكور قوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك
الاسم احترازا عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه
خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل وقوله او وقع مكررا اي او وقع مكررا
المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه ليدخل
فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا التقدير زيد يسير سيرا وانما قلنا في موضع خبر عن اسم
ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا
دكا فقوله نحو ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي وهو ما داخل على اسم وهو
انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت
تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الواقع موقع الخبر
وان لم يكن خبرا للمبتدأ على ضربين احدهما انه فعل للمبتدأ كالمثال
الاول والثاني انه فعل مشبه به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيرا

سيرا

٢٥

فسيرا مثبت بعد نفي داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن انت وقوله وزيد
سيرا سيرا او وقع مكررا في موضع خبر عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول
المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا احترازا عن ان يقع
اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فتقتلون
قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة
احترازا من ان يقع تفصيلا لكن لا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد او
مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر سفره
القريب او سفره البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا يكون الا كذلك لا
متناع تقديم تفصيل الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما
منا بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة
المتقدمة هي قوله فشدوا الوثاق ومضمونها الشد والوثاق واثرها
المن او الفداء او الاسترقاق وغير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما
تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على
اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار
ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت حسن و

صوت

وقوله علاجًا احترازًا به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجًا فانه ليس من هذه القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء وهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك وقوله بعد جملة احترز به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احترز به عن نقع للتشبيه علاجا بعد غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار وقوله وصاحبه احترز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد مشتملة على اسم بمعناه لكن لا تشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت بالبلد فاذا فيها صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار للتشبيه علاجا بعد جملة وهي له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له على الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان

يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احترز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له على الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه قوله ومنها مضمون جملة لها محتمل غيره مثل زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اي من جملة المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترز به عن ان يقع مضمون جملة احترز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احترز به عن ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقية لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا غير حق فقولنا حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع تاكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره لانه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره ولقائل ان يقول مسافرته في

تقدير احقه حقا م

في قولنا زيد مسافر مسافرته ومضمون الجملة فهي اما ان يحتمل غيره او لا يحتمل فان احتمله اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيد المضمون جملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع تاكيد المضمون جملة لها يحتمل غيره ويدل عليه قوله يسمى الاول تاكيدا لنفسه والثاني تاكيدا لغيره لا يقال مسافرته في المثال المذكور تاكيدا المضمون الجملة وحينئذ لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيد المضمون جملة ليستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم وهو تاكيد لنفسه وتاكيدا لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره الب الباما بعد الباب واسعد اسعادا بعد اسعاد وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا او المراد بالوقوع تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء المفعول

لم يكن التاكيد بل لنوع النوع لكنه لزم التاكيد صح

ولقائل ان يقول التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتدا ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى الا انه لا يلزم نصبه انما

ولا يرد على المفعول به لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع تقدمه عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف الفعل اي قد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز عن السماع

في بعض الصورة نحو ما احسن زيدا ولانه لا ينقدم عليه م

وهو مثل قولهم امرأ ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث وقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يجعل انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اى اتيت مكانا ماهولا اى معمورا واتيت مكانا سهلا ودل خزنه الثاني

المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اى الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب زيدا فقيل بحرف نائب مناب ادعو خرج مثل اطلب اقبال زيد وقوله لفظا لان الاصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه واقيم يا مقامه للتخفيف وقوله تقديرا مثل يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف اعرض فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع

به ان كان مفردا معرفة مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اى يبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم ان كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولا جملة ولا يقال لم قال يبنى

علي

على ما يرفع به او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا ويا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله يبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هذا او يا هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا بالنصب لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسرة لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات يا غلاما قوله ويخفض بلام الاستغاثة مثل يا لزيد انما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه حينئذ معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانضمام حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام مثل يا زيداه اى ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وحينئذ لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام يخفض المستغاث والالف يفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا

على ما يرفع به م

المضاف م

والله تعالى ويجوز الحاق الهاء حينئذ للوقف فيقال يا زيداه قوله

وتنصب ما سوى هما مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اى وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وما سوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما نصب هذه الاشياء الثلثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثانى فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكانه عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لا يستلزم احتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه مضاف الى المنادى وغير مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل اى توابع المنادى المبنى اذا كانت مفردة او فى محفوظا فاذا اجتمع بينهما ينفتح لاجل الالف ويخفض لاجل الالف فقط بخلاف الاول اى الفتح فانه اعم فلا يلزم اجتماع المعنيين بلام الاستغاثة لفظا من حرف الجر لا تلغى

حكمها

٤٩

حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبنى احترز به عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يرفع وقوله المفردة احترز به عن التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لانه لا يجوز فيها الا النصب لان التوابع المضافة المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه اى المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو ولم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبى معه والطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبنى وتنصبها حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبنى توابع محله فلا يقال جاء فى هؤلاء الكرام بل يرفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبنى حركة الاعراب من حيث العروض يعنى ان حركة كل واحد من المنادى المبنى وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة اعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى

من هنا يعلم ان المراد بالمنادى المبنى فى قوله وتوابع المنادى المبنى المفرد هو المنادى المبنى بسبب حرف النداء

العاقل ويا فاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هولاء الكرام
لان المنادى في هذه الصورة ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على
لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاخرين ليس بمضموم المحل
لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل
انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا كان مضموما وجاز
ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين مختلفين كما في
في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه
مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى
ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر كذلك المنادى هاهنا مضموم المحل
باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة لفظا ومنصوب
المحل باعتبار كونه مفعولا به والخليل في المعطوف يختار
الرفع ابو عمرو النصب اى كان المعطوف الممتنع اعلم ان الخليل بن احمد
يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى
ثان وابا عمرو والجرمي يختار النصب لانه تابع وتابع المبني يكون تابعا
لمحله قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا
فكابي عمرو اى كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اى من
الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام
عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه حينئذ يمكن انتزاع
اللام منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه

الاولى بمضموم محلا في الثاني ان المنادى في المثالين الاخرين فان ضمير المنادى في المثالين

الا لزوم

كعدمه

٥٦

كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق
فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يكن انتزاع الالف والالف
واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا لمبني فالاولى
ان يكون تابعا لمحله ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع
اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان بحكم جزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك
جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع حينئذ اولى تنبيها على انه منادى ثان
واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها فحينئذ
فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس بان لا اعتبار في اللام
عندهم سوى لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج
الى العذر في جواز يا الله ويا التي تيمت قلبي ويدل عليه جواز
يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من
تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى
فيما ينزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه
في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع عنه للزوم مانع
حرف النداء اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس
ان كان علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان
لم يكن كذلك لم يكن نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما
بان النضر ونظرا اعلم وليس الالف واللام لمعنى في النضر خلاف

بينهما

ومن اجلكم

علامه

الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرنا اولا بعض المخالفة قوله والمضافة تنصب عطف على قوله المفرد اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة بطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيد الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد اخاك ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد وتقول في

العطف

العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه بتكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن وابنة مضاف الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح والفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله يختار واما اختيار الثاني فلانه حينئذ استحق امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصارا بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح اخر المنادى كما يفتح اخر الاسم الاول المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه الابن اما ان يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناءه على الفتح مع جواز الضم لما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من قوة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد اللفظ قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل اي اذا نودي الاسم المعرف بلام

نقول في العطف والمنادى مضاف يا عبد الله وبكر زيد ويا عبد الله والحاصل

لكن الرفع م

بان يكونا علمين او

التعريف بحرف الجر مثلا نوصل الى ندائه بالاسم المبهم فيقال فى ندائه
كذا يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج الى
التوصل بالمبهمات فى ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء
فى كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف
فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفى التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم
وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا
للفظ قوله والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء وتوابعه لانها
توابع معرب اى التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم
مع انه صفة مفردة للمنادى المبنى وانه جاز ان يكون الصفة المفردة
تابعة للفظ المبنى ومحله وانما التزموا رفعه لكون تنبيها على انه
هو المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت
او مضافة لانها توابع المعرب ولوجوب كون توابع المعرب
تابعة للفظ المعرب نقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف
وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعرابه محله اعراب
لفظه نحو ما زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال
لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذى المال على ان تجعله بدلا
من اى كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال وكذلك الكلام فى يا زيد
العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال تابعا للعاقل والعاقل
مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة تعين

النصب

النصب وان جعلت الظريف تابعا للرجل فى يا ايها الرجل الظريف جاز
الرفع والنصب ويعلم ذلك من قوله تابعه اى توابع الرجل قوله
وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان
يقال انتم قلتم اذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل
والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال
كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان نقول انما يقال يا الله ولا
يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام الذى فى الله
ليس للتعريف واما لعدم الاذن الشرعى فى اطلاق الاسماء
المبهمة على الله تعالى قوله ولك فى مثل يا تيم تيم عدى النصب
والضم اى لك فى المنادى اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم اخر نحو تيم
تيم عدى لا ابا لكم ولا يلقينكم فى سوءة عمر الضم والنصب فى الثانى
اما ضم الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة فيبنى على الضم وكذلك
نصب الثانى ظاهر لانه منادى حذف اداته محذوف واما تاكيد لفظى
للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى عدى المحذوف وتقديره
يا تيم عدى تيم عدى حذف لدلالة الثانى عليه وانما قال
الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب حينئذ لكونه مضافا
على ما ذكرنا قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلام
ويا غلاما ويا غلاما والهاء وقفا اى المنادى المضاف
الى ياء المتكلم نحو يا غلامى يجوز فيه يا غلامىَ بفتح الياء وهو

لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لاى حم

بل عوض عن الحرف المحذوف الاصلى وهو الهمزة
فى الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة
الاصلية وعوضت الالف واللام بالادغام
اللام ثم ادغم اللام فى اللام
فقالوا الله ثم غلب على
الواجب فجعلوه اسما للواجب الوجود وخص به

فالاول رفع والنصب

نصب الاول فاما

الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات
الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله ويا لهاء وقفا اى
ويجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلامية ويا غلاميه و
يا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا
يا ابى ويا امى ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا ويا الالف دون
الياء يعنى اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا وامًّا
يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز
فيه روايتين وهى يا ابت وامت بكسر التاء لقلب الياء تاء ومناسبة — ايضا م
الكسرة للياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف
متحرك بالفتحة ويا ابتاه ويا امتاه بتعويض الالف والتاء عن الياء
ولم يقل يا ابتى ويا امتى لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع
البدل والمبدل عنه وهو غير جائز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة
مثل باب يا غلامى وقالوا يا ابن عم ويا ابن ام اى اذا كان المنادى
المضاف الى ياء المتكلم فتقول يا ابن عمى ويا ابن امى بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما
ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن ام بحذف — يا ابن عم م
الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه انتقل من

المنادى

من المنادى المضاف الى المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة لعدم
جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف — غير الابن نحو يا غلام امى وعمى او كان المضاف اليه
والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخى ويا غلام غلامى وانما اختصاص — غيرهما نحو يا ابن اخى او كان الى المضاف م
بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرها
قوله وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة اى ترخيم جائز — المنادى م
في سعة الكلام والاختيار وفي غير المنادى جائز للضرورة كقوله
ديار مية اذ مى تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اى ادمية — والترخيم م
قوله وهو حذف في آخره تخفيفا اى ترخيم المنادى حذف في آخره
تخفيفا لا لعلة اخرى قوله وشرطه ان لا يكون المرخم مضافا ولا مستغاثا — غير التخفيف م
ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة واما بتاء التانيث
اى شرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم آخره وهو آخر المضاف — لو رخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم م
لم يكن الترخيم آخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم
آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس
من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة
مد الصوت والتطويل والترخيم مناف لهما وان لا يكون جملة لان
الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زائدا
على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما
اذا حذف عنه شئ واذا كان زائدا على ثلثة احرف فلم يلزم الاجحاف
في نفس الكلمة بمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا

فلا يشترط فيه ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف
منه الا تا التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذن لم يلزم من
حذف تا التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة
بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من
يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بالاناث
فلا يقال في ترخيم حبيبة اذا كانت صفة يا حبيب لئلا يحصل
الالتباس لجواز تانيث المذكر غير العلم اذا اريد به النفس
واما اذا كان علما لم يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر وبالعكس
في العلم حملا على المعنى قوله فان كان في آخره زائدتان في حكم
الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة
احرف حذفتا اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم
فانه قد يحذف له حرف وقد يحذف له حرفان فاذا كان في آخر الاسم
زائدتان زيدتا معا في حكم الزائدة الواحدة وذلك كما فيه
الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان
نحو سكران ومروان او ياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة
التثنية والجمع نحو زيدان وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما
بمنزلة حرف واحد لكن شرطه ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف
احترازا عن مثل يدين ودمين وكذلك يحذف حرفان اذا كان
في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة

احرف

احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه
في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف
علة زائدة وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر
من اربعة احرف احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو
سعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في نفس الكلمة
للترخيم الذي هو لطلب التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت منا
بعد معرفة لمي اي يا لميس فحذف السين وبقي يا فعيل والمراد بالمدة
حرف زائد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم
من منصور وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار بل يقال في ترخيمه
يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف
غير زائدة بل بدل عن متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير ولذلك
مستميل ومستمال واعلم انه او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف
لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمى فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة
المذكورة لعل ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من السمو
من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه جمع
اسم اصله اسماو فقلبت الواو همزة فعلى الاول وهو
اختيار عند سيبويه ~~جمع اسم اصله اسماء~~ المصنف مما في آخره
زائدتان وعلى الثاني مما في آخره حرف صحيح قبله مدة قوله وان كان
مركبا حذف الاسم الاخير اي ان كان المنادى مركبا نحو

نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير
بمنزلة التاء التانيث في نحو فاطمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم
فكذلك يحذف الاسم الاخير قوله وان كان غير بحرف واحد اي
وحذف ان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان
او الاسم الاخير حذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو
ان يحذف له حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف
قوله وهو في حكم الثابت اي آخره على الاكثر فيقال يا حار ويا
ثمود ويا كرو اي المحذوف في المنادى المرخم يكون حكمه
في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول
القائل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد
هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد ذلك الاسم وان كان المحذوف
في حكم يترك الباقي من الحروف على ما كان عليه من الحركة والسكون
فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما برأسه فيقال
يا حار ويا ثمي ويا كرا اي قد يجعل الباقي من المنادى
المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم لانه حينئذ منادى مفرد
معرفة ووجب بناء المنادى الباقي اسما برأسه كان في آخره
واو وقبله ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادلٍ جمع
دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في
ترخيم ياكرو وان جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه
يجب

ذلك صح

الثانية صح

للحذف الالف والنون بنحو ياكرو وان بعد جعل الباقي اسما
برأسه وقعت الواو متطرفة متحركة وما قبلها مفتوح فوجب قلبها
الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة قوله ولا يستعملون صيغة النداء
في المندوب اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حروف النداء
وهو يا في لفظ المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب
لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا وانما صيغة النداء
يستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب اختص المنادى من حيث
التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب
اختص بوا ليكون نصا على الندبة قوله وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في آخره فان خفت
اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى
اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب لا يقع نكرة
وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا فالحكم توابع المنادى
مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب
والبناء لانه لما جرى مجراه في الصيغة اجرى مجراه في احكامه
من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة الالف في آخره اي لك
زيادة الالف او ما يقوم مقامه في آخر المندوب لان المطلوب
فيه مد الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا

او موصولا لحق باخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس
قلت واغلامكيه واغلامكموه اى فان خفت الالتباس بزيادة ده
الالف لم تزد الف بل تزيد حرفا مجانسا لحركته او مجانسا
له نحو غلام مخاطبة فتقول مخاطبة واغلامكيه بزيادة اليا
لانه لو زيد في آخره الف وقيل واغلاماكاه التبس بغلام رجل
مخاطب فالحق به اليا المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام
جماعة مذكرين فانك لو الحقت باخره الفا وقلت واغلاماكماه
لالتبس بغلام المخاطبين فالحقت باخره الواو التي هي مناسبة للجمع
فقلت واغلامكموه قوله ولك زيادة الهاء اى ولك زيادة الهاء في الوقف ص
مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلا
مكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف
يزيد بيان هذه الحروف قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه
انما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه
والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذا المطلوب لا يحصل
الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما
اما قولهم وا من حفر بير زمزماه فانما جاز لانه في قولنا واعبد
المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد المطلب
وكونه معروفا كان في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط
حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم

جاز

جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب
الا العلم قوله وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان
الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب
يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه
لجاز جاءني زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس
ذلك لان الاول ان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني
ليس المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني
امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب
تام والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح
فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق
علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف
بمنزلة كلمة واحدة وكذى الصلة بخلاف الصفة لهذا المعنى
مع الموصول م
السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة قوله
ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمستغاث
والمندوب نحو يوسف اعرض وايها الرجل اعلم انه يجوز
حذف حرف النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف
والمضاف نحو عبد الله افعل كذى اى يا عبد الله و
اي نحو ايها الرجل افعل كذا اى يا ايها الرجل اما جواز
حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثير استعمال

ندائه فلو حذف منه حرف النداء عن المضاف لم يلتبس بغير المنادى
واما حذف حرف النداء عن المضاف واى فلكونهما مشابهين للعلم
في عدم وقوعهما صفة لاى فان كل واحد من العلم والمضاف
واى لا يقع صفة لاى وحينئذ لم يجز حذف حرف النداء من الجنس
والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاى
نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه
صفة لاى نحو يا ايهذا ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف
حرف النداء ينافيهما قوله وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق
واطرق كرا مخنوق هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ليل في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا حرف النداء
عنه وحذفوا ايضا عن كرا وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء من
الجنس وجوابه انه شاذ اى لا يعول ولا يقاس عليه والله اعلم
اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف حرف النداء
قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا
ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول
به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه مثاله قوله تعالى الا
يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر
عامله على شريطة التفسير اى الثالث من المواضع الاربعة

التي

التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مضمرا
مفسرا بشئ فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله وهو
كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه
هو قوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده
فعل احتراز عن مثل قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا الباب اذ ليس
بعده فعل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيد محبوس انت
عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو
محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل كما يجي في موضعه وقوله
مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه
منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل
قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل
عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلقه ذكر الاسم وهو الغلام فلو لم
يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه قوله لو سلط عليه
احتراز عن الاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف
له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية دون لم
ولا مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليط الفعل عليه لفظا
لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله وكذلك ما بعد النفي

واحترازعن الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة
عليه لفظا من حيث المعنى كقوله تعالى ﴿ كل شىء فعلوه فى الزبر ﴾
اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من
قيد يدل على هذين الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه قوله سلط
عليه هو مناسبة لنصبه من غير مانع ويعلم منه انه لا يجوز
نصب زيد فى زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل
الفعل المذكورات وقوله او مناسبة اى فى معناه او لازم معناه
ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيد الاسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه لنصبه
ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهى قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت
به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقدير الاول ضربت
زيدا وتقديره الثانى جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا
لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته ستره وتقدير الرابع لابست
او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملازمته وملا
بسته له والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر
قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر
وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول
يدخل فى التعريف المذكور لما اضمر عامله خبر كان لان زيدا فى قولنا
زيد كنت اياه نصب وعليه الحد المذكور فيلزم ان يكون

الامر الاعتقاد على كاصاحبه او الهمزة او هو فى النفى وهنا لم يتقدم

مفعولا

مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر
كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم
ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه قسم
من اقسامه لجواز كون قسم الشىء اعم من الآخر من وجه دون وجه ولان
المراد بالاسم فى قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه قال كل اسم
مفعول به بعده فعل الى آخره ولم يذكر اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما
قسم المفعول به الذى يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم
~~ان كل اسم الذى بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالاشتغال~~
منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله ويختار الرفع بالابتداء عند
عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب
واذا للمفاجات اى يختار رفع الاسم الذى بعده فعل مشتغل
عنه بضميره او لمتعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع
اى عند عدم قرينة النصب التى يكون النصب معها مساويا للرفع
او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان النصب والرفع جائزان
فيه لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتضى للحذف والرفع ليس
كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب
المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى منه قرينة النصب المختار نحو
اما مع غير الطلب نحو جاءنى زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما
لكان النصب هو المختار للتناسب لتقدير النصب كان عطف الجملة

الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة
الاسمية على الجملة الفعلية والاولى للتناسب لكن مع وجود
اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا
فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف
دون الرفع وانما قال امامع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان
النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير
الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل
الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق ولا الكذب وعلى
تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب لو تقدير الفعل
بعد اما وكلاهما اوقوع الطلب خبر المبتدا وكذلك الرفع مختار
بعد اذا المفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لانه او
لو نصب عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندرة
وقوع الفعل بعد اذا المفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزامه
حذف الفعل قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب
اى يجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف
عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا اعطيته لانه على تقدير
النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير
الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى

اكثر م

على النصب

اكرمته م

حفظا للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام اى ويختار
النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته
وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام دا
خلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام دا
خلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما
على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع
بعد الهمزة كما تذكر في باب الاستفهام وانما قال بعد حرف الا
ستفهام احترازا عن اسم الاستفهام نحو من لقيته لعدم ترتب هذا
الحكم على الاستفهام واذا الشرطية وحيث واى ويجوز الرفع
ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته وبعد حيث
نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون
الرفع لانه على تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية
لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها والاولى
الجملة تستعمل للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا المفا
جاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اذ هي
مواقع الفعل اى ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده
الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع
يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل
الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز

فاكرمه م

النصب كان اذا وحيث مضافا الى الجملة الفعلية وعلى تقدير م واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية م

على تاويل بعيد وهو ان يقال الاصل ان تقول زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الاحتياج الى الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان المفسر صفة فلا يفيد معنى هو المقصود وعلى النصب لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء مبتدا وخلقناه في محل الرفع وحينئذ يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء وحينئذ لم يفد معنى مقصودا من الاية لان معناه حينئذ لم يفد معنى مقصودا ان كل شيء ما هو مخلوق لنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشيا مخلوقا لنا بقدر والمقصود من الاية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال واذا كان النصب منصوصا

يكون م

تقرير م

يفيد ان نصب كل شيء م

الاحتمال م

فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وفعلية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع بعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص نحو ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته اوهي ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التخصيص والجنس نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتخصيص واجب الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما يجي وهنا لما لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل بعده ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم

ويمتنع للمعطوف ما يمتنع للمعطوف عليه م

وذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم ان المراد بالشرط ان
ولو دون اما قوله أليس ازيد ذهب به منه فالرفع واجب
اى ليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه
لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم
ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم
يقتضى النصب فالرفع لازم حينئذ على الابتداء والجملة التى بعده
خبره قوله وكذلك كل شىء فعلوه فى الزبر اى وكذلك قوله تعم كل
شىء فعلوه فى الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح
لكان تقديره فعلوا كل شىء فى الزبر وهو باطل وذلك لان الجار
والمجرور وهو فى الزبر اما صفة لشىء او متعلق بفعلوا وكل
واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شىء مسطور
فى الزبر من الاوامر والنواهى والثانى كذلك لانهم ما فعلوا فى الزبر
شيئا فالرفع لازم فكل شىء مبتدا وفعلوه اعنى الفعل والفاعل
والمفعول فى محل الجر بانه صفة لشىء والجار والمجرور فى محل الرفع
بانه خبر المبتدا تقديره كل شىء مفعول لهم ثابت فى الزبر قوله
ونحو الزانية والزانى فاجلدوا الخ كل واحد منهما عنده جملة
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اعلم ان ظاهر

هذه

٦١

هذه الاية يدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل من كون مع الطلب
لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب
المبرد الى ان الزانية مبتدا والزانى عطف عليه وقوله تعالى
فاجلدوا خبر المبتدا وانما دخل الفاء على خبر المبتدا لان الالف
واللام فى الزانية والزانى بمعنى التى والذى فتقديره التى زنت
والذى زنى وثبت من قبل ان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل
او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر ههنا كذلك
ووقع الامر خبر المبتدا على تاويل مقول فيه اجلدوا كل واحد منهما
وحينئذ لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله
وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدا على تقدير حذف المضاف فى
وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزانى
فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة
ثانية بيان للجملة الاولى وحينئذ لم يكن من هذا الباب
لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه
لكونه جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب اى ان لم يكن المراد
غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما فى قراءة
الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومع
الفاء قرينة النصب المختار وهو الطلب اعنى الامر كما مر قوله الرابع
التحذير وهو معمول وهو بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او

او مع ذكر المحذر منه مكررا مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
والطريق وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف
بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اعلم ان باب التحذير
من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير
معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ما هو معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا
فقوله معمول يتناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله
بتقدير اتق والمحذوف يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان
معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما
بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتق فانه معمول بتقدير
اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله
او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولك الطريق الطريق فانه وان لم يكن
معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق منه مكررا وقوله
او ذكر معطوف على فعل ناصب للتحذير التقديره وهو معمول بتقدير خذ تحذيرا
مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول
مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل لعدم
الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك والاسد
اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد ان يتعرض لنفسك فحذف واتق لما ذكرنا
فاستغنى عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهية اجتماع ضميري
الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل به عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل

والطريق ص
والتحذير ص
والمحذر منه ص
اتق ص
والاسد ص

للضرورة

للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك وان تحذف اي اتق
نفسك ان تتعرض للمحذوف والمحذوف ان يتعرض لنفسك والمحذوف ان يتعرض
لنفسك والحذف نحو ضرب الارنب بالعصا ولكن فيه عبارة اخرى وهي اياك
من الاسد واياك من ان تحذف ولكن فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف
اي من ان تحذف ولجواز حذف من وسائر حروف الجر عن ان وان لطلب
الخفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز
لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول
غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك لامتناع حذف
حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفتها العرب فيها
الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما
وتقول في اخترت من الرجال زيدا وكقوله تعالى واختار موسى قومه
سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفته العرب
حرف الجر المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه اسم
فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل يتناول الشيء
قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة ما فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج
عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم
الفعل ههنا لفظا او تقديرا قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام
المفعول فيه والزمان هو اليوم والليل واجزاؤهما وما تركب منهما
والمكان ما يستقر قوله وشرط نصبه تقدير في اي شرط نصب

ولا تقول اخترت الرجال زيدا ام
من زمان او مكان ص
لا يقال انه منقوض بيوم الجمعة
في قولنا يوم الجمعة صمت لصدق
الحد عليه مع انه ليس مفعولا فيه
لكونه معتبرا لما ذكر في تعريف
المفعول به ص

الحكم الجزم

للمفعول فيه ان لا يكون في ملحوظه ملفوظةً لانها لو كانت ملفوظة
امتنع نصبه والازم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا
حالة واحدة وان لا تكون في مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان
اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله ظروف الزمان كلها تقبل
ذلك اى وظروف الزمان معينا كان او مبهما فانها يقبل النصب
بتقدير في لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصدر فكما ينصب
المصدر معرفة كانت او نكرة ينصب ظروف الزمان مبهما كان او
~~المصدر معرفة كانت او نكرة ينصب ظروف~~ معينا قوله وظرف المكان
ان كان مبهما اى ان كان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست
خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب
بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل
كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو
المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب يستلزم
المكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب
بتقدير في ولم تقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان
مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست لما كان ظرف المكان المبهم
قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسيره لانه
المبهم فسره وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف
والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها

تبرو الافلام
ظرف المكان م

قوله وظرف المكان ان كان مبهما اى كان ظرف المكان مبهما قبل النصب
بتقدير في نحو جلست مكانك مع خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان
معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه الفعل
عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين
ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان
المبهم لان الضرب يستلزم المكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل
كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير
في الا ما كان مبهما قوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها
ولفظا اى وحمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون
ومع لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى
انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف
المسجد الى انقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول
جميع الامكنة التي حواليك ولفظ مكان لكثرته اى وحمل على
المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا
لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات لكثرة الامكنة المبهمة
اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى
ان يقال في تعريف المكان المبهم انه مكان له اسم تسميته
به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك
المكان بالخلف انما هو بسبب كون الخلف في جهته وهو

غير داخل في مسماه والمكان المعين ما كان له اسم تسمية به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحايط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها وما بعد دخلت على الاصح مثل دخلت الدار اي محمول على المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد فما بعده حينئذ مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو المختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا لان نظيره وهو عزت ونقيضه وهو خرجت وكلاهما لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا له عليهما قوله وينصب بعامل مضمر وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة قوله على شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به مع تفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل ايوم الجمعة صمته و ما يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمه ولا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه كقصة وحيث يوم الجمعة سافرت فيه صمه وما يتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم

الجمعة

الجمعة صامه زيد صمت وهلا يوم الجمعة صمته
المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا قوله ما فعل لاجله فعل اي قد تشمل المفعول له وغيره نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور هنا له ضربته تاديبا فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور خرج وهو الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس بسبب للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين خلافا للزجاج فانه عنده مصدر اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته وادبته تاديبا وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية
قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول

له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة
لكان مجرورا فلم يمكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم
منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود
اي انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما
ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون
فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به فكما كان الضرب في المثال
المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه
منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع
انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف
والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم
سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة
خوفكم وطمعكم او يكون الخوف بمعنى الاخافة والثاني ان يكون
المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التاديب
مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام
مثلا لو لم يكن فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن
مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس او لم
يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو
جئتك اليوم لاكرامك لي لم يجز حذف اللام بشرطين مذكورين لكنا

والطمع بمعنى الاطماع

وانما اشترطهما في جواز حذف اللام

المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين
الشرطين فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى
الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة
للفاعل على الفعل ولم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما انه اذا لم
يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز اثبات اللام
مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير
ضعيف وقيل غير جائز لانه حينئذ يشبه الحال والتميز لما فيه من
البيان وكونه نكرة كالحال والتميز ولقائل ان يقول ان الامر الاول
ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل
الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك
لان الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله
فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان
الثاني يتحقق ههنا المفعول معه مذكور بعد الواو للمصاحبة معمول
فعل قوله مذكور بعد الواو احتراز به عما لا يكون معمول فعل
نحو زيد وعمرو واخواك او يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبة نحو جاءني
زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو
معه مع ان عمروا ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة
الحاصلة من الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو
للمصاحبة والا لكان ذكر معه تكرارا قوله لفظا او معنى

انه يجوز

عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو جاءني زيد فعمرو وقوله للمصاحبة معمول فعل احتراز به

لانه ليس بعد الواو التي للمصاحبة

تفسير للفعل الناصب المفعول معه

ويدل عليه تقييد الواو

والاتعين النصب مثل جئت وزيدا م

فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان نحو جئت انا

وزيدا وزيد وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف نحو مالزيد وزيد م

وعمرو والا تعين النصب نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا لان

المعنى ما تصنع اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون

فعلا لفظا الفعل ونحوه وفعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل

واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها

والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو مما يستنبط منه معنى الفعل

فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز

العطف جاز وجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه

نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا

لتاكيد الضمير المتصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت وعمرا فانه جاز العطف بالمنفصل م

مع انه لم يجز غير لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا

يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذى يدل عليه قوله

عقيب ذلك وان كان فعلا معنى وجاز العطف تعين العطف لانه

واجب وفيه نظر من وجه اخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز فانه اطلق الجواز على العطف مع م

الوجهين وانما يجوز النصب ان لو ازيد المصاحبة وهو ممنوع و

جواب الحصر ان التردد فى فاعل المذكور بعد الواو التى للمصاحبة

وحينئذ لا اشكال انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما جعل المفعول

معه لنصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذى

وكذا

ذكرناه فى المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه

انما حد كل واحد منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذى

بقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب بيانه ههنا كما

بين فى غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه ههنا جزمنا ان جميع اقسامه

منصوب لكن يلزم مما ذكرته ومن تردده فى الكتاب ان عمرا و فى

قولنا مالزيد وعمرو مفعول معه لكن فى جواز اطلاق هذا الاسم عليه

نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت فاضمم زيدا وعمروا م

وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع

المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجئ فى بابه وان كان العامل لفظا قوله وجاز العطف اسم

الفعل ما فيه معنى الفعل تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان

جاز العطف تعين العطف لضعف العامل نحو مالزيد وعمرو وان كان

لم يجز العطف تعين النصب للضرورة نحو مالك وزيدا وما شانك

وزيدا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار

ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه

مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمروا وانما اورد مثالين

ليعلم ان معنى الفعل موجودا مع حرف الاستفهام والجار والمجرور

ومع الاستفهام والاسم الحال ما يبين هيئة الفاعل

او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار

قائما وهذا زيد قائما اى الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول

نحو جاء زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن
ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به معا نحو لقيت زيدا راكبين
فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتميز او لم
يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به النعت نحو
نحو جاءنى زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة
زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به وانما قيد المفعول بقوله
به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة
الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا
ذو الحال وهو مفعول معه لان مجى الحال عنه من حيث انه فاعل
معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين
لان الحال قد يكون جملة والجملة لا يكون اسما اعلم انه لو قال
ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به او متعلقه احدهما لكان
اولى ليدخل فيه جاءنى زيد راكبا غلامه ورايت زيدا راكبا
غلامه قوله لفظا او معنى اى الفاعل الذى يكون الحال حالا
عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذى يكون
الحال حالا عنه مفعولا لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل لفظا
والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان يكون
حالا من التاء فى ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون
حالا من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد

نحو المفعول معه فخرج المفعول معه لانه لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به صح

فى الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه
مبتدا لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل الذى
هو محذوف من حيث المعنى او مثال المفعول معنى قوله هذا زيد
قائما فقائما حال عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه
او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلى شيخا فشيخا حال
من بعلى وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلى اشير شيخا و
لقائل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود
لان زيدا ليس بذى الحال والا لزم اختلاف العامل فى الحال
وصاحبها لان العامل فى زيد هو الابتداء
وفى الحال معنى الفعل الذى هو فى الدار فى المثال الاول ومعنى
التنبيه والاشارة فى المثال الثانى وهو غير جائز فى كلامهم
واذا كان كذلك كان ذو الحال فى المثال الاول الضمير المستكن فى
الظرف وفى المثال الثانى الضمير الذى فى اشير اليه وانبه عليه ويمكن
ان يجاب عنه بان اطلاق ذى الحال على زيد بطريق المجاز تسمية
للشئ باسم العائد اليه وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير
العائد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه فى المعنى قوله وعاملها
الفعل او شبهه او معناه اى وعامل الحال اما فعل نحو
ضربت زيدا قائما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة
من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب

عمروا قائما واما معنى فعل وهو الذى استنبط منه معنى الفعل
كحرف التنبيه واسم الاشارة والظروف والتمنى والترجى وغير ذلك
نحو فى الدار زيد قائما وهذا زيد قائما قوله شرطها ان تكون
نكرة اى يشترط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها
قوله وصاحبها معرفة غالبا اى وصاحب الحال تكون معرفة
غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم ان معرفة وانما قال
غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجى اعلم ان صاحبها
مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء وشرطها الا ان كون صاحب
الحال معرفة ليس بشرط نحو قوله وارسلها العراك ومررت به
وحده ونحوهما وهذا جواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك فى قوله
ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه
معرفة وجوابه ان نقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال
معرفة احتاج هذا الى تاويل وتاويله ان العراك مصدر عن حال
محذوف وتقديره ارسلها تعترك العراك ومررت به ينفرد
وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل
المجاز تسمية للمعمول باسم العامل اونقول انه مصدر واقع
موقع الحال النكرة اى ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله
فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال عليها وان كان

صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءنى
راكبا رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة فى مثل قولنا مررت رجلا
مجردا من ثيابه فقدم فى ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد
الباب قوله لا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف
اى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى بخلاف الظرف فلا
يقال زيد قائما فى الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اى يجوز
تقديمه على العامل المعنوى نحو قولهم اكل يوم لك ثوب
فثوب مبتدا ولك الجار والمجرور فى محل الرفع بانه خبره
وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل
وهو لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوى لجواز الاتساع
فى الظروف بما لم يتسع به فى غيرها واحتاج الى ذكر جواز تقديم
الظرف على العامل المعنوى لوجود مناسبة بين الحال والظرف
لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة فى الكلام
مع اختلافهما فى هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال
على الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان
مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه
ان او ما المصدريتان واما ما يشابهه فبان كان
مصدرا او اسمى الفاعل والمفعول بلام التعريف او
الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم

مانع جوازه عليها ولضعف الصفة المشبهة فى العمل هذا اذا كان الحال
بغير الواو اما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او
غيره مراعاة لبابه الاول وهو العطف كما روعى فى المفعول معه قوله
ولا على المجرور على الاصح اى لا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب
الاصح فلا يقال مر زيد راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع
لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال
لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال
على ذى الحال المجرور قوله كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل
هذا بسرا اطيب منه رطبا ويكون اى كل ما دل على هيئة وصفة
جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب
منه رطبا اى هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فان
البسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين على الهيئة
والصفة والعامل فى رطبا هو اطيب بالاتفاق وفى بسرا خلاف
وقال ابو على الفارسى هو هذا اى اسم الاشارة او حرف التنبيه
لامتناع العامل فى هذا او اسم التفضيل وامتناع تقديم معمول
اسم التفضيل عليه لضعفه فى العمل وقال مصنف الكتاب
اطيب ٢ هو وجوز عمل افعل التفضيل فى ما قبله لجواز قولهم تمرة نخلتى
بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل فى بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق
قوله وتكون جملة خبرية اى ويكون الحال جملة خبرية كما تكون

مفردا

مفرد الان الحال خبر عن ذى الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشى
بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اى
محتملة للصدق او الكذب لان الحال خبر فيجب ان يكون
محتملة للصدق او الكذب ولا بد ان يكون فى هذه الجملة
وحده ٤ رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير او الواو قوله فالا
رع سمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع
المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما
اى الجملة التى تقع حالا اما ان يكون اسمية او فعلية
مضارعا مثبتا والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا
او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اعنى الاسمية بالواو
فغلامه راكب والضمير نحو جاءنى زيد وغلامه راكب جملة اسمية حال
مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة
او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم فى اول الامر بكونها
حالا بخلاف الاوليين لوجود الواو فى اولهما نحو كلمته فوه الى
فى فقولنا فوه الى فى حال مع الضمير وحده والثالثة وهى ان
يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهة اسم الفاعل
وامتناع الواو فى اسم الفاعل نحو جاءنى زيد يركب فيركب
مع الفاعل جملة فعلية حال مع الضمير وحده وهو مستتر فى يركب
واما الباقية وهى التى فعلها مضارع منفى او ماض مثبت

او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد قد ركب وجاءني زيد ما ركب قوله فلابد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي لابد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال تدل على عدم الانقضاء فلابد من قد في تقريب الماضي من الحال ومثال الظاهرة جاءني زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج اليه بخلاف المثبت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل وسبق قوله ويجوز حذف عامله كقولك للمسافر راشدا مهديا اي يجوز حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله ويجب في المؤكدة اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة هي التي لا ينفك ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك فمثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينفك عن العطف ما دام موجودا غالبا وانما يجب حذف

لقيام قرينة صح

عامل

عاملها لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغني به عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته واحقه او ثبت او حق فحذف عاملها ولم يستعمل فهذه الحال حال عن المفعول او عن الفاعل قوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان يكون تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه واجب الحذف والتمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة اعلم ان التمييز ما يرفع هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن الذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احترز به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احترز به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية يرفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم يوضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب قوله عن ذات احترز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه حينئذ بل صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت

بهذا التحمل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة

قوله والاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد مثل عشرين درهما

وسياتي واما في غيره مثل رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة

مثلها زبدا اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة

وهو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام

عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو ههنا

مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو

الغالب اما في عدد نحو عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسياتي

تمييز الاعداد في باب العدد واما في غير العدد اما ممسوح نحو

ما في السماء قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطل زيتا و

منوان سمنا واما محتمل لهما نحو على التمرة مثلها زبدا واما

مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد

الانواع ويجمع في غيره اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان

كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل

والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل

زيتا وعندي رطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم

احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير

الا ان تقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد حينئذ

لعدم دلالته عليها حينئذ فتقول عندي رطل زيتا ورطلان

زيتين

زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد با

لتمييز جمعا فيقال عندي قنطار اثوابا وعندي بيت كتبا قوله

ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا

اي كان الاسم المفرد الذي يميز عنه يتم بالتنوين او بنون التثنية جازت

اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافة اليه تقول

رطل زيت ورطل زيتا وقفيزا بر وقفيزان برا بالاضافة و

ترك الاضافة وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية بل يتم بشيء اخر

لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبيه نون الجمع نحو عشرون

درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة في نحو على الثمرة

عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا النون

من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف

مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع

ثبوت النون فكذالك لا يثبت ما هو شبيهه فاذن لم يضف مثل عشرين

واخواته الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز

اضافته الى غير المميز لكنه جايز بالاجماع نحو عشريك وعشري

رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما

رايت فلو اضيف الى المميز وفي المعنى لزم الالتباس ولم يعكس

الامر دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في

المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز

اضافته مثلها الى زيد لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة
اخرى وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر قوله
وعن غير مقدار عطف على مفرد اى التميز الذى يرفع الابهام
عن ذات مذكورة اما تميز عن مفرد مقدار ومثال المفرد المقدار
مامر ومثال المفرد غير المقدار نحو خاتم حديدا وفضة وتركها لكن
الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المص بقوله والخفض اكثر قوله
والثانى نسبة فى جملة او ماضاهاها اى والتميز عن ذات مقدرة فى نسبة
فى جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة
ودارا وعلما او فى نسبة فى اضافة نحو اعجبنى طيب زيد ابا وابوة
ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس فى قولنا طاب زيد نفسا
ترفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه
ليس فى زيد ابهام بل فى ذات اسند اليه الطيب لجواز ان يسند
الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات اسند اليه الطيب لجواز
ان يسند اخرى او فى ذات هى سبب نسبة الطيب اليه فتذكر تلك حقيقة
الذات لرفع الابهام المستقر وقوله او ماضاهاها اى شابه الجملة
وضاهاها مأخوذ من المضاهاة وهى المشابهة والمشابه للجملة اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها وقوله او
فى اضافة عطف على قوله فى جملة اى والثانى عن ذات مقدرة
فى نسبة فى اضافة نحو اعجبنى طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما

فالمثال

فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه والثانى اضافة بينه
وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع
متعلق به تعلق الوصف بالموصوف ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه وجاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه اى
ان كان التميز اسما صالحا لان يرجع الى ما انتصب عنه والى
متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد
ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من
ولد زيد ولو نحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد
وابوة من ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق
ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تميزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا
فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهى انه متعلق ما انتصب
عنه هذا ما فهمته من شرح المص فى هذا الموضع وفيه نظر لانه
يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه لا
يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لما انتصب عنه لمتعلقه لجواز ان يكون ...
كقولنا طاب زيد نفسا ولان النص غير مساعد لهذا الشرح
وان حملناه على مقتضى النص اشكل بمثل طاب زيد نفسا فان
نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه و
بالجملة لا يخلو الكلام ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما
ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان تقصد الانواع اى يطابق

التميز في الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه

قوله ما قصد اي ان قصد مفرد افرد التميز وان قصد المثنى ثنى

التميز وان قصد الجمع جمع في الصورتين فنقول اذا كان التميز عين

ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون

اباء وكذلك نقول اذا كان التميز متعلق ما انتصب عنه نحو

طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت

اباه وجده او اباه وامه وطاب زيد اباء اذا اردت اباه واجداده

قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق التميز في الصورتين ما قصد

الا اذا كان التميز جنسا فانه لم يطابق ح كالعلم والابوة

فانه اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق وكذلك اذا

اردت الابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد

الانواع المختلفة وح يثنى ان كان المراد مثنى ويجمع ان كان

جمعا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب بسبب علمين

مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم

الكثيرة وللقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله

الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد

والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون

معناه فيطابق التميز في الصورتين ما قصد الا ان يكون

التميز جنسا فانه ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم

لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد دفا[ده] صح

مطابقة

مطابقة التميز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نم استحبابه التدلان

الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس

اذا لم يقصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع

في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فان ضبط فيلزم المحذور

قلنا لا نم ذلك لتكثير احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان

يقصد اثنان او ثلاثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا

يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل هلا يطابق التميز

ما قصد من افراد نوع واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس

واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها

في العوارض والتشخصات واختلاف الجنس الواحد في الحقائق

والماهيات فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا

قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على

انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقائق قوله

وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال اي كان التميز

صفة كان التميز عين ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه

في المعنى فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب

الزيدون فوارس وكذلك يقول لله دره ودرهما فارسين ودرهم

فوارس واذا كان التميز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون

حالا كما في المثال المذكور لكن التميز اولى من الحال لان الحال

والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة صح

انواعهم

المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا
او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا و
الفرق بين التمييز في قولنا مثلها زيد ان الفارس برفع الا
بهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير
بل في نفس المثل **ولا يتقدم التمييز على عامله** اي ولا يتقدم
التمييز في المعنى على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او
غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون قوة
تعمل مؤخرا وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا
يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا
انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب
نفس زيد واصل تصبب زيد الا انه عدل عنه الى قولنا
طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة و
اما مثل قوله تعم وفجرنا الارض عيونا فحمل عليه المراد الب
والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد
اي التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق
واما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل
خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل
الفعل متمسكين بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما
كان نفسا بالفراق يطيب والجواب عنه ان الرواية ممنوعة

عن نفسه اذ لا الى الضمير
لا عن نفس المثل
ان المثل
الابهام ص
اذا كان الابهام

عرقا تصبب
عرق زيد م

٢٠

٧٤

بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق يطيب **المستثنى متصل
ومنقطع المتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا
واخواتها** اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والاخر
مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا او باحدى اخواتها
عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج
عن متعدد وكثرة لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني
القوم الا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه
موضوع لاولاد كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل تعدد اللفظ و
فيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال
معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم
الا زيدا او عن القوم متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا وانما قال
بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج من متعدد بالصفة نحو اكرم
العلماء فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج بالبدل
كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وفي الجملة ليدخل
في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى استثناء واخواتها
الا هي غير وعدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون
وسوى سواء **والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج**
اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا او احدى

المستثنى بدل
المستثنى بدل

اخوانها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو
المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه
وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او كان
مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلا
وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون اي
المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى
في اي موضع واجب النصب وفي اي موضع جائز النصب وفي
النصب م اي موضع مخفوض فابتدا بالصورة الاولى اعني واجب وهي في مواضع
احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد
بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم
الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كان للصفة لم يجب
النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فانه بعد الا التي هي الصفة اي الهة غير الله فالرفع
بالتبعية على الصفة وانما وجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع
حمل الا على الصفة اما الاول فلا قتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل
منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاءني القوم الا زيدا هو جاءني
الا زيدا ويلزم منه مجيء جميع العالم اليه الا زيدا وهو ظاهر الفساد
واما الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء ههنا و
لا يمتنع ذلك وانما قال في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو جاءني
في كلام موجب لانه لو كان م

القوم

القوم الا زيدا وقد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه
على الاستثناء والثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها
ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله شعر وما
لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق مذهب فآل
احمد مستثنى مقدما على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مذهب
وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه
تقديم البدل على المبدل منه م وتقديم لم يصح ان يكون بدلا او صفة لان البدل امتنع لامتناع تقديم
الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما
على المستثنى منه والثالث من المواضع التي وجب نصب المستثنى
فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني
القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع
امتناع م متاع كونه احد الابدال الاربعة اما الثلثة الاولى فظاهر
واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة و
كون البدل الغلط لذكره والامتناع كونه صفة لعدم م عدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا
تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز
البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس الا
اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى
منقطع لعدم الامر رفعه بالبدل والجواب عنه عند
الاولين ان المراد بالانيس ما يوانس ويلازم المكان

الكل

فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض من

والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا

عند الاكثرين يقول جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اى عدا

بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول

به ويجب نصب مفعول به وانما قال الاكثرين لانهما حرفا

جر عند بعضهم فيكون ما بعدها مخفوضا والخامس من المواضع

وجب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا او

ليس ولا يكون فانهما وجب بعد ما عدا وما خلا لان ما مصدرية

لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا لان وما عدا بعدها

فعلين وفاعلها مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول

جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا ما خلا بعضهم زيدا اى جاءني

القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال اى خاليا بعضهم

زيدا وانما وجب نصبه المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان نا

قصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب النصب خبرهما

ووجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا او لا يكون زيدا

اى ليس بعضهم زيدا ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا من

كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليلا

اى ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما

بعد الا في كلام غير موجب لانه بشرط ان يكون المستثنى منه

التي

بعضهم

خبرهما

ولا يكون بعضهم زيدا

الا قليل

مذكور

مذكور نحو ما جاءني القوم الا زيدا والا زيد الا زيدٌ برفعه

وبنصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل

اولى من النصب لان البدل لا يكلف فيه والنصب فيه يكلف

وهو تشبيهه بالمفعول فانما قال في كلام غير موجب كانه لو

كانت في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب النصب

وانما قال ذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا

لم تكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجئ

ومثال لا يجوز النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل

والا قليلا برفع القليل على البدل من واو فعلوه نصبه على

الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه

اى يعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه

غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى

ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى العامل

المتقدم الفاعل رفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وبعد

ان اقتضى العامل المفعول به ينصب بكونه مفعولا به نحو ما ضربت

الا زيدا وان زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه

مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذا في سائر الاشياء ويسمى مفرغا

قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو غير الموجب

اى عدم ذكر المستثنى منه انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم

فائدة يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى الاثبات ايضا نحو قولك
قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان تقرأ كل يوم الا يوم الجمعة قوله
ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اى من اجل انه لا يجوز عدم
ذكر المستثنى منه فى الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما
لان زال للنفى وما للنفى فيكون ما زال للاثبات لان النفى اذا
دخل على النفى فاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو
غير جائز لما مر قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع
نحو ما جاءنى من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو و
ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به لان من
لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين
بعده لانهما عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا
اى اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث
جاز الابدال تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو
ما جاءنى من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الا
ستثناء ويجوز رفعه على البدل من احد لكن لا
من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرة
بعد الا فيه لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون
تقديره جاءنى من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات
وهو غير جائز عند سيبويه واشار اليه بقوله لان

من لا تزاد

٧٧

من لا تزاد بعد الاثبات واذا بطل ابداله عن لفظ احد تعين
ابداله عن محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاءنى
زائدة لتاكيد النفى وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرو
لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم
تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا
الا شيء فالشيء الثانى لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول
لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو
غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما
قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما انما يعملان
لاجل مشابهتهما بليس من حيث النفى فاذا انتقض النفى
بطل المشابهة بليس فاذا بطل مشابهتهما بليس بطل عملهما
قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية
فلا اثر لنقض معنى النفى لبقاء الامر العامل هى لاجله
اى لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا فانه جاز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل النفى
واذا كان كذلك لم يكن اثر انتقاض النفى مع بقاء الامر الذى
يعمل ليس بسببه وهو الفعلية فهى فى قوله العامل هى
عائد الى ليس والضمير فى قوله لاجله يعود الى الامر والالف
واللام التى فى العامل وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز
لم زم

الاشياء

لاجل الفعلية لا م

ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اى ومن اجل
ان عمل ما لاجل النفى وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفى
جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التى تعمل
ليس لاجلها مع بطلان النفى وامتنع ان يقال ما زيد الا
قائما لبطلان النفى الذى لاجله يعمل ما قوله ومخفوض
بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا فى الاكثر اى المستثنى
مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين
وكسرها وحاشى تقول جاءنى القوم غير زيد وسوى زيد و
سواء زيد وحاشى زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء
مضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد
حاشى مجرور بحاشى لانه حرف جر وانما قال فى الاكثر لان
حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا
عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن
ما بعده مجرورا بل منصوبا بانه مفعول به مضمر كما ذكرنا
فى عدا وخلا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل اى اعراب غير اذا استعمل للاستثناء
بالا غير الصفة اذا كان فى كلام موجب لم يجز الا النصب
فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاءنى القوم غير زيد
بالنصب فقط وكما انه اذا كان تقدم المستثنى بالا على المستثنى

منه

منه وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءنى غير زيد القوم
بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب
النصب كذلك ههنا تقول ما جاءنى القوم غير حمار وكما ان
المستثنى بالا اذا كان فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور
جاز النصب والبدل كذلك ههنا تقول ما جاءنى القوم غير
زيد بالنصب على المستثنى منه مذكور لم يجز الا الاعراب الذى
يقتضيه العامل فتقول ما جاءنى غير زيد وما ضربت غير زيد
وما مررت بغير زيد وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله
وغير صفة حملت على الا فى الاستثناء كما حملت الا
عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اعلم ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة فى جميع
مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء فى بعض
مواضع كونه صفة نحو جاءنى رجل غير عاقل الا انها تحمل على
الا فى الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثناء
لا للصفة لكونها حرفا وواصل الحرف ان لا يكون صفة
الا انها تحمل على غير فى الصفة وذلك اذا كان تابعة لجمع منكور
غير محصور لتعذر الاستثناء وانما قال تابعة لجمع لانها
لو كانت تابعة لمفرد لم يتعذر الاستثناء لان النكرة

فى موضع النفى العموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما
جاءنى احد الا زيد وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع
معرف بلام التعريف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءنى الرجال الا
زيد لانه ح للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها
لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان
على عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور
لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف عليه فى باب العدد
وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء
لان الاستثناء اخراج الشئ من الشئ لولا الاخراج لوجب دخوله
فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول
المستثنى فى المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال
مثلا يحتمل ان يتناول ثلاثة فقط ولم يكن ثمن حمله بالثلثة ومثاله
قوله تعـ لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى لو كان فيهما
الهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لالهة وهى جمع منكور غير محصور
ولان لو لا نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذى هو المطلوب
من الاية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما الهة مستثنى منهم الله
لزم فساد السموات والارض ولم يلزم منه انه لو كان
الهة غير مستثنى منهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه
تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءنى رجال عشرة

الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا
لجمع منكور محصور وبقولنا جاءنى رجل الا زيد بالرفع فانه
يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن ان
يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة فى ثلاثة شرعا لانها
اقل مراتب الجمع فلانه قال ثلاثة الا واحدا وعن الثانى بان
الجمع المنكور غير محصور لذاته بل محصور لكن بسبب الصفة
ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور
لذاته كالعدد وعن الثالث بانا نمنع ان كل مفرد جاز الا
ستثناء منه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا
جاز الاستثناء منه فى بعض الصور وهو المفرد المنفى وفى الجواب
الاخير نظر لانه فى بيان ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجودها
مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد
حملها على غير فى الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور
محصور واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشئ لم يجب تناوله
لما بعدها لم يتوجه عليه شئ من هذه الايرادات قوله
وضعف فى غيره اى وضعف جعل الا للصفة فى غير الجمع المنكر غير
المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر
ابيك الا الفرقدان اى غير الفرقدان مرفوع بانه صفة لكل
اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا غير محصور واعراب سوى
قوله م

بمنع عدم الحصر فى دراهم فى مثال المذكور فانها محصورة فى ثلاثة فما فوقها لانها اقل مراتب الجمع م

وبقوله وضعف فى غيره م

الزوزنى م

وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت جائني القوم
سوى زيد وسواء زيد كانك قلت جائني القوم مكان زيد
ولم يسمع فيهما الا غير النصب وانما قال على الاصح لانه قد جاز
قوم اجراهما مجرى غير الظرف كقوله فاصبح المشرفا مسيح وهو
عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل
لم يبق وكقوله تجانف من اهل اليمامة ناقتي وما قصدت
من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه
قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل
كان زيد قائما اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول
كان او احدى اخواتها فقوله المسند شامل الخبر المبتدأ
وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان
واحدى اخواتها خرج عنه خبر المبتدأ وخبر ان
واخواتها وخبر ولا المشبهتين بليس مثاله كان زيد قائما
فقائما هو المسند بعد دخول كان ولم يطرح خبر المبتدأ
اي حكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدأ في جواز وقوعه
مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية
وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عائد على اسمها
وفي جواز تقديم الخبر على الاسم فتقول كان زيد منطلقا كان
زيد ابوه منطلق وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد و

فائما

يتقدم

وحكم خبر كان م

قوله ويتقدم معرفة اي كحكم خبر المبتدأ الا في جواز تقديم الخبر
على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه
على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب
تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان
معرفة لم يجز تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ اعلم
انه لو قال ويتقدم معرفة او مساويين لكان اولى لتناول
مثل كان افضل منك وافضل مني فانه يجوز تقديم الخبر
ههنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز في المبتدأ
والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب
فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل
كانت الحبلى البكرى لحصول الالتباس قوله وقد يحذف عامله
اي وقد يحذف عامل خبر كان اي يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثله
احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة
الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير الثاني رفع الاول
ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا الثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير
تقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير الرابع نصبهما معا
نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا كان جزاؤه

جراء

خبرا وهذان الوجهان المتوسطان فى القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثانى والحاصل ان نصب الاول ورفع الثانى اولى لقلة الحذف وبيانه انه فى نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه وان رفع الاول يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وانه فى رفع الثانى يكون المحذوف المبتداء فقط وفى نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثانى اضعف لكونه مخالفا للاول فى جزئيه والاخيرين متوسطان لمخالفتهما الاول فى احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت اى ويجب حذف كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من ان فى كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان فى كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار ان انت منطلقا فزيد ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا انطلقت ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم فى الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان هيهنا لان ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله اسم ان اى اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها

ولاسم كان وما ولا وغيرها ولما
قال بعد دخولها ان واحد اخواتها تم

فقوله المسند اليه جنس شامل للمبتداء ولاسم كان واخواتها خرج عنه المبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتداء وقد مر استيفاء البحث عنه فى باب الحروف قوله المنصوب بلا التى لنفى الجنس الفرق بين لا التى لنفى الجنس ولا التى للنفى بمعنى ليس ان الاول لنفى الجنس والماهية والثانى لنفى واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل فى الدار كان معناه ليس فى الدار هم الجنس فاذا لا يجوز ان يكون فيها واحد واثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل فى الدار كان معناه نفى واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد اخر واثنين وثلاثة او اكثر فيها قوله هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتداء ولاسمى كان وان ولاسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة نكرة مضافا او مشابها به هذه الشرايط نصب اسم لا اى يجئ المسند اليه لا فيحال على الضمير المستتر العايد الى المسند اليه وهاء يليها عايد الى لا نكرة منصوبة بانه حال عن ضمير الفاعل فى يليها وانما اشترط فى نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم تنصبه كما يجئ وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجئ وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجئ ومثال المضاف لا غلام رجل فى الدار ومثال المشبهة بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهة للمضاف

من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما
بعدهما متمم ومخصص لهما قوله فان كان مفردا فهو مبني على ما
ينصب به اى وان كان الاسم الذى يدخل عليه لا التى لنفى الجنس
مفردا اى غير مضاف وغير مشبه به بنى على ما ينصب به ان كان نصبه
بالفتح بنى على الفتح نحو لا غلام فى الدار وان كان بالياء بنى على الياء
نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر وانما بنى
على الكسر نحو لا مسلمات فى الدار مع ان الفتح فى الاخير اولى من الكسر وانما
بنى لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل فى الدار مبنى على جواب السوال
سائل محقق او مقدر كانه قال هل من رجل فى الدار فكان من
الواجب ان يقال لا من رجل فى الدار ليكون الجواب مطابق
للسوال الا انه لما جرى ذكر من فى السوال استغنى عنه فى الجواب
فحذف من فقيل لا رجل فى الدار فتضمن فبنى لذلك وبنى على الحركة
فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبنى على
الفتح للخفة قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب
الرفع والتكرير ونحو قضية اى وان كان الاسم الذى يدخل
عليه معرفة وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد فى الدار ولا عمرو
واما الرفع فلان لا لا يعمل فى المعارف لان وضعها لنفى النكرات
فلا يعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبنى على جواب سوال سائل
سال فقال ازيد فى الدار ام عمرو فوجب التكرير فى الجواب ليكون

واذا لم يعمل الا فيها واما التكرار فلانه مبنى على واذا لم يعمل فيها وجب رفعها بالابتداء م

مطابقا

مطابقا للسوال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشى وجب
الرفع والتكرير فتقول لا فى الدار رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان
عملها بالفصل لضعف عملها واما التكرير فلانه مبنى على سوال
سائل سال فقال ارجل فى الدار ام امراة فوجب التكرير فى الجواب
للمطابقة قوله ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع
والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه
وجوابه انه متاول اى هذه قضية ولا مثل ابى حسن فحذف المضاف
اقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابى حسن نكرة لان المثل
لا يكتسب من المضاف اليه التعريف كما يجى فى باب ويمكن ان يكون
هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون
ابا حسن معرفة مع انه ذكر فى الحد ان المنصوب بلا نكرة قوله وفى
مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثانى
ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف وفتح الثانى اعلم انه اذا
عطف على اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اى لا حول الا بالله فلا ضول فى محل الرفع بانه مبتدا
وبالله خبره وكذلك لا قوة فى محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره
ولا قوة على هذا الوجه جملتان والثانى فتح الاول ونصب الثانى نحو لا حول
ولا قوة الا بالله فلا حول على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى
نحو

ولا قوة الا بالله م

وبالله خبره م
ولا حول ولا قوة الا بالله م

فى محل الرفع بانه مبتدا
ولا فى قوة زائدة لتاكيد
النفى وقوة م

هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح
الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا
حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة زائدة لتاكيد
النفي وقوة معطوف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا
ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول وفتح الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله نحو حول مبتدا وقوة عطف عليه
وبالله خبره ولا يكون لا عاملا ووجه عدم عمل لا ههنا
شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسؤال وهو سؤال ارب
في الدار ام امراة والثاني انه لو فتح لتوهم التركيب مع وجود
حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون الاخر
لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره
محذوف وبالله ولا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال
ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع
بانه مبتداء وخبره بالله قوله واذا دخلت الهمزة
لم تغير العمل اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم يبطل عمل لا لانه لم يبطل عمل العامل بدخول همزة الا
ستفهام عليه نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا

لا عوامل م

وعمل لا بمعنى ليس م

ويعتنا ها الا الاستفهام

والعرض والتمني م

سواء كان بمعنى الهمزة مع الاستفهام م

نزولا

٨٣

نزولا عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل ونزولا وماء في
هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس
الاخيران للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا نزولا الا
ستفهام لان القائل لا يقصد عن ترك النزول ولا بقوله الا
ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء
قوله ونعت المبني الاول مفردا الاول مفردا يليه مبني ومعرب
رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف ظريفا اي ونعت المبني مع لا
على الفتح اذا كان نعتا اولا مفردا تاليا له جاز الوجهان
البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر ويجوز
رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل
الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا
رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع سائر الاسماء المبنيات على لفظها
لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب المنادى قوله
والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع
والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام
رجل ظريفا لانه نعت المعرب فلم يجز الا الاعراب لوجوب كون
النعت المعرب معربا واما ان لا يكون النعت مفردا او لا نحو
لا رجل ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب لكونه يشبه الجعل

من حيث الحركة حركة المعرب والمبني

ثلاثة اشياء شيأ واحدا اما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل
ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون
له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى بان لا يكون الا
الاعراب لبعده عما هو سبب البناء واما ان لا يكون تاليا له
نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل
بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة امتنع جعل
الموصوف والصفة شيأ واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ
هذه القيود في قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه قوله والعطف
على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا وابن اي والعطف
من غير تكرير لا على المبني على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله
نحو لا غلام ظريفة برفع جارية على محل لا غلام ونصبها
على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا عطفا مر
مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدا وتازرا قوله ومثل
لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته
له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اعلم انه يجوز
ان يعطى يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا ابا له ولا
غلامي له اي يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف
لمشاركته للمضاف في الاصل المعنى لان المضاف وهو ابوه
وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له ومن اجل ان جواز لا ابا

لا ابا له ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته
في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف
في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا لا تكون بمعنى في
قوله وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اي قولنا
لا ابا له ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه
الى ان ابا في قولنا لا ابا له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد
الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء
واللام زائدة لتاكيد الاضافة والمص اشار الى بطلان مذهب
سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا فالفساد معنا
وذلك ان معنى لا ابا له لا اباه فبقي لا بلا خبر وهو غير جائز
وعمل لا في المعارف وهو غير جائز قوله ويحذف في مثل لا عليك
اي ويحذف اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك قوله وخبر
ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهة ما ولا بليس فلا نعيدها
لئلا يطول قوله هو المسند بعد دخولها اي خبر ما ولا
هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر
المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما بعد دخولهما
خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز اي مشابهة
ما ولا بليس وعملهما عمل ليس على لغة اهل الحجاز لان بني تميم
لا يعملونها عمل ليس لدخولها على القبيلتين اعني الاسم و

والفعل وقد مر هذا البحث قوله واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل هذا اشارة الى اشياء يبطل عمل ما ولا واحدها ان اذا زيدت بعدها فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم وقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولت آخرينا واشار المص اليه بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها لانها انما تعمل بسبب المشابهة بليس لاجل النفي فاذا بطلت فبطل عملها واشار اليه بقوله اذا انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم يقو للتصرف قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع اذا عطف على خبرها ولا يجوز عطف بموجب وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع حملا على محل خبرها ولا من حيث هو خبر المبتدا الذي الا صل نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اي المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا

فقوله

فقوله اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشمل الجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجملة في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شي احتراز عما لم ينسب اليه شي كجز المبتدا امثلا وقوله بواسطة حرف الجر احترازه عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمروا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احترازه عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شي وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون المضاف اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحمد فالمراد انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو

احمدكم وغلام زيد وسلمى زيد وانما حذف التنوين لاجل
الاضافة لان التنوين يوذن بتمام المضاف اليه والاضافة تو
ذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة
يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع قوله فهي
معنوية ولفظية اي الاضافة ينقسم بحسب حالها على ضربين
معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها المضاف اما ان لا يكون
صفة غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة
الى معمولها مضارع مصر فان مضارع صفة غير مضافة الى
معمولها لان مصر ليس بمعمول المضارع ولاجل هذا لم
يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه
اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المصدر
ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة
معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول المضاف كذلك الاضافة
في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان
زيدا ليس بمعمول ضارب لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي
وكذا في مثل قولنا زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا
ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه وان المراد
بدان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة

التنوين

فالمعنوية هي التي يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها م

قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه
او بمعنى من في جنسه او بمعنى في ظرفه وهو قليل مثل
غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم اي الاضافة الى
المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس
المضاف ولا ظرف المضاف كانت بمعنى اللام نحو غلام زيد
اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام
وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق
عليه او لا ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة
اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت
الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم وانحصارها على هذه الثلثة بالاستقراء
قوله وهو قليل اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال للاضافة بمعنى
من وقوله ضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا
مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة اي الاضافة المعنوية ان كانت
الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها
عينته وتوضيحه غاية ~~الاضافة تعريفا للمضاف لانها~~ الايضاح
الا اسماء توغلت في الابهام نحو مثل وشبه وغير وغيرها اللهم
الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او مغايرة المضاف
اليه نحو عليك بالحركة غير السكون او غلام امراة قوله وشرطها

او المضاف

تجريد المضاف من التعريف اى وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف
خاليا عن حرف التعريف لانه لو كانت فيه حرف التعريف لكان معرفة
فلم يحتج الى الاضافة المعنوية ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم تحصيل
التعريف من وان اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف
العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيد تاخير زيد لم ولا المعرف
باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا
لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على المعرفة اعلم ان تجريده
عن حرف النداء ليس بشرط فى هذه الاضافة وان كان حرف النداء
للتعريف لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل هو مع القصد للتعريف
ولان الغرض الاكثرى منه التنبيه والاشارة لا التعريف قوله وما
اجازه الكوفيون هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على ما ذكره من
مثل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف التعريف و الكوفيون
يقولون الثلاثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة
الكتب فاجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال
الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلاثة الاثواب قال ذو الرمة
ثلاثة الاثافى والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك
خمسة الاشبار قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها
اى الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها
احتراز به عن مثل مضارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية

ومثال

مثال الاضافة اللفظية الله ضارب زيد وحسن الوجه وهى فى تقدير
الانفصال اى المجرور فى اللفظ منصوب فى المعنى كما فى المثال الاول
او مرفوع كما فى المثال الثانى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ اى
الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز
عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز عن مثل مضارع مصر فان
اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد حسن الوجه
وهى فى تقدير الانفصال اى المجرور فى اللفظ منصوب فى المعنى كما فى
المثال الاول او مرفوع كما فى المثال اى الاضافة اللفظية لا تفيد تخفيفا
فى اللفظ وهو حذف التنوين او شئ قائم مقام التنوين ولا تفيد
تعريفا وتخصيصا لانها فى تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه اى ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا
تخفيفا فى اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت
هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة
للنكرة كما يجئ فى التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد
الا تخفيفا فى اللفظ تمنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان
زيد معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة
للمعرفة قوله وجاز الضاربا زيد اى وانما جاز الضاربا زيد الضاربو
زيد لافادته التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب
زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء

وامتنع مررت بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد
الضاربو زيد

خلافا للفراء

ديد

اتفاقا

على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب الرجل والضاربك وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضارب يجي عقيبه **قوله** وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنع لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذه الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه **قوله** وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملا

على

على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول ان التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان نقول التخفيف في الاضافة في الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه ستة عشر لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف اليه المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب في الدار **قوله** والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك عطف على الضارب الرجل انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يوذن بالانفصال وما يعده من ما قبله والضمير المتصل

التخفيف

يوذن بالاتصال واذا نظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر الى
في الضاربكم وبت ههنا بعلى الجواب عن حمل الفراء الضارب
زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس
ضميرا متصلا حتى يمكن حمله على ضاربك وانما قال وفيمن قال انه
منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس
بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول
الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على الضاربك قوله
ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها وانما
لا يضاف موصوف الى الصفة لان الصفة يجب متابعتها
للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة
فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى
موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة
يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف ولو اضيف الى الموصوف
كانت متقدمة عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال قولكم لا يضاف
الموصوف الى الصفة منقوض لقول العرب مسجد الجامع
جانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان
الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة

للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي
والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء جوابه متأول لانه لما دل الدليل
على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة وجب تاويل هذه
الاسناد لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان تقدير هذه الاشياء
مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف
الوقت بالجامع وكذا القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة و
واخلاق ثياب متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة
واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاقا صفة
ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه
بانه متأول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى
الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك بالدليل
وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة القطيفة
ولا الاخلاق ~~لانه لما حذف الموصوف~~ صفة للثياب وان كان
صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
واستعملت الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف
ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي
جنس هو والاخلاق من اي جنس هي اتوا بموصوفاتها واضافوها

الى موصوفاتها بنا تالها لا انظر الى انها اضافة الصفات
الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاف ثياب فهذه
الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه فى العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع
لعدم الفائدة لا يضاف احد الاسمين المتماثلين فى العموم
والخصوص الى الاخر لعدم الفائدة فى هذه الاضافة نحو ليث
واسد فى الاعيان وحبس ومنع فى المعانى وانما قال اسم
مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل
فيه المرادفان نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الا
نسان والناطق قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشئ
فانه يختص به اى ليس المضاف والمضاف اليه فى كل الدراهم
اخص وعين الشئ من جملة الاسماء المتماثلة فى العموم
والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشئ المعين
اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما
نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فيفيد قوله وقولهم
سعيد كرز ونحوه متاول هذا جواب عن سوال مقدر
وهو ان يقال سعيد كرز اسمان متماثلان فى العموم و
الخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى
الاخر وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر

فاجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز
وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو
المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت
جاءنى سعيد كرز فكانك قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ ومسماه
ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجى ونسبته الى اللفظ ولم يضف
اللقب الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم
فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم
الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة
او ساكنة المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم فى آخره حرف علة — لم يكن
والمراد بالملحق به اسم فى اخره واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبى ودلو فاذا
اضيفا الى ياء المتكلم كسرها ~~ياء المتكلم~~ قبل الياء لاجل الياء وياء
الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول
غلامى وظبيى ودلوى بفتح الياء وسكونها قوله فان كان اخره الفا
ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت و
ان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اعلم
ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا
ولا ملحقا به وتقدم حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا
به فلا يخلو اما من ان يكون فى اخره الف او ياء او واو فاذا
كان اخره الفا يثبت حالة الاضافة الى ياء نحو عصاى وغلاماى

ولكن هذيل يقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية ويقول في عصا
ورحى لان اصل هذه الالف اما واو واما ياء فان كان الواو
الى الواو ثم يقلب الواو ياء ثم تدغم الياء في الياء وان كانت الالف
الف التثنية لم يقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذه الالف
من الياء او الواو فيرد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان
كان اخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال في الراجي والغازي الراجي
والغازي وان كان الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت
في الياء الاضافة وكذلك التثنية والجمع حالتي النصب والجر فيقال
في قاض وغاز قاضي وغازي وان كان اخره واو قلبت الواو ياء و
ادغمت الياء في الياء وحركة الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة
فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمي لانه لما حذفت النون لاجل
الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون للاخرى
قلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت
وكسرها قبل الياء للتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن الا في جمع سلامة
المذكر حال الرفع قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي وجاز المبرد
اخي وابي بهذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء
فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه
ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم
فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك

يقال

يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل فكذلك المبرد اجاز رد
لام الفعل في اخ واب فنقول فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل
وادغامه في الياء متمسكا بقوله وابيّ مالك ذو المجاز بدار و
اجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون
ابين جمع الاب والذي يدل على ان الاب يجمع على ابين وان كان
شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا
قوله ويقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال
في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل قوله ويقال في الاكثر
فمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما في وهو الاكثر
والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه لحق به ياء المتكلم من
غير تغير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة
الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك
لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذفت الهاء لخفائه فصار فو
فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها حكما لكونها
حرف الاعراب وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين
بينها وبين التنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة
غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم
كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديريا عند اخرين منهم المصنف لكنه لم يبق
على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجبه فيها

وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى
ياء المتكلم صار فوى فوجب قلب الواو ياء وادغامها وكسر الفاء
لاجل الياء قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم و
فتح الفاء افصح منها اى اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة
كان اعرابها بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا
ابا وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء و
وضمها وكسرها فى فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح فى فم
فلكون الفاء مفتوحا فى الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو
المحذوفة المبدل عنها الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو
بما العلة ذكرناها فكانها عوضت الواو ياء وكما انه اذا عوض
ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوض ميما قوله وجاء هم مثل يد
وخباء ودلو وعصى مطلقا اى وقد جاء فى حم لغات غير ما ذكرناها
احدها انه مثل يد مطلقا الى حال الافراد والاضافة فتقول فى
الافراد هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول فى الاضافة هذا
حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه مثل اللغة الاولى حال الافراد
وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل خبء مطلقا
اى حكمه حكم المهموز حالة الافراد والاضافة فتقول فى الافراد
هذا حمء ورايت حمءا ومررت بحمء وتقول فى الاضافة هذا حمءك و
رايت حمءك ومررت بحمءك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم

دلو مطلقا فتقول هذا حمو ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورايت
حموك ومررت بحموك واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اى المقصور
مطلقا فتقول هذا حما ورايت حما ومررت بحما وتقول هذا حماك
ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلث الاخيرة مخالفة
اللغة الاولى فى حال الافراد والاضافة قوله وجاء هن مثل يد مطلقا
اى وجاء فى هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهو ان
يكون حكمه حكم يد مطلقا الى حال الافراد والاضافة فتقول
هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك فهذه اللغة الاولى حال الافراد وغيرها
حال الافراد قوله ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع الى اخره اى
ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع
لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفات للا
سماء نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جائنى رجل ذو مال فوجب
مراعاة وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صل على محمد
وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
اعلم ان الدليل المذكور يقتضى ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه
معنى الجنس فلا نانذح فى العصص بابه لا يضاف الى مضمر واعراب
الثانى مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل
لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثانى

قوله التوابع كل ثان من

اى التوابع كل ثان للاول
واعراب الثانى مثل اعراب
سابقة من جهة واحدة

من باب اعطيت والثالث من باب اعلمت فلما قال باعراب سابقه
خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل
اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا و
المفعول الثاني من باب اعطيت والثالث من باب اعلمت لانها وان
كانت ثانيا لكن اعرابها ليس من جهة واحدة بخلاف التابع فان
العامل في مثل قولنا جاءني زيد الظريف اقتضى الفاعل فهو يعني
هذا الاقتضاء للفاعل فهو يعني هذا الاقتضاء عمل فيهما بخلاف
خبر المبتداء والمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت
لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب
الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاءني في قولنا جاءني
زيد الطويل عمل فيهما لاقتضائه الفاعل واما الثاني فلان
عمل الابتداء في المبتداء والخبر من جهتي اقتضائه المسند
والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من جهة اقتضاء المنسوب
والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلث مفاعيل من جهات
اقتضائه لمصير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا اشكال
بمثل بكانت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد
باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه
لفظا او محلا فان انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل
الجر بانه تاكيد قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه

مطلقا قوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد والبيان
والعطف بالحروف والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه
خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على
معنى في متبوعها بل يدل على معنى لا في متبوعها لكن قد يتوهم
انه قد يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان قائما يتوهم
انه تابع لمتبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه
مثل ذلك لان مثل قائم وان توهم متوهم انه تابع دل
على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور
الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه
او متعلقه كقولنا جاءني رجل عالم ابوه لكان اصوب لشموله
النوعين مثل مررت برجل حسن غلامه فان حسنا يدل على
معنى متعلق الرجل حسن وهو الغلام ولقائل ان يقول
انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لآلهة مع انه لا
يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا
هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة
نعتا حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى
تقديره في الاية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يكن
اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده

لكونه اعراب المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت
عليه مجازا قوله وقد يكون لتخصيص او توضيح و
قد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد مثل نفخة وا
حدة هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه لقيد التخصص
وذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل ظريف ومنها
انه لقيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني
زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم
ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل
اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها
ان يكون للتاكيد وذلك اذا كان يدل النعت الا على ما
يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فيدل على الو
حدة قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وصفه
لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال وخصوصا مثل مررت
برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا ويوصف
النكرة اعلم ان بعض النحاة اشترط في النعت ان مشتقا والمصـ
ـنف الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان
المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي
في جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي
وذي مال وذات مال كما يقال جاءني رجل علوي وتميمي

وجاءني

وجاءني رجل ذو مال وامراة ذات مال فان كل واحد منها يدل
على معنى في متبوعه دائما او تابع يدل على معنى في متبوعه دائما خصوصا
اي بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي
رجل في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي
رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل على معنى
في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك ويا ايها الرجل
ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى
في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع
اخر نحو جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا
فان هذا يدل على معنى وهو اسم الاشارة في متبوعه في هذه
الصورة دون صورة اخرى هذا زيد قوله توصف النكرة بالجملة الخبرية م
له ويوصف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي يحتمل الصدق
والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت
برجل في الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف
في المعنى خبر عن الموصوف وقد عبر ان يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد
وانما اختص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة
نكرة ووجود مطابقة الموصوف قوله ويلزم الضمير اي يلزم
الضمير في الجملة مثل التي تقع صفة لنكرة ليربط تلك الجملة بتلك النكرة
كما في المثال المذكور الا ترى انك لو قلت مررت برجل نائم

بوجل قائم لم يفهم ارتباط بين قائم برجل حتى يقال عنده او
معه او غير ذلك قوله ونعت على الموصوف وحال متعلقه
مثل مررت برجل حسن غلامه اى توصف الموصوف با
عتبار حاله نحو مررت برجل عالم وتوصف باعتبار حال
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان
صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفه لمتعلقه
وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقه قوله فالاول
تتبعه فى الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنيه
والجمع والتذكير والتانيث اى النعت الذى هو حال
الموصوف تتبع الموصوف فى غيره فى عشرة اشياء وهو الرفع
والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثه بقوله للاعراب والتعريف
والتنكير والافراد والتثنيه والجمع والتذكر والتانيث اى يجب
موافقة الصفة للموصوف فى هذه الاشيا لانها هى الموصوف
بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها والثانى يتبعه قوله
فى الخمسة الاول وفى الباقى كالفعل اى النعت التى هو حال متعلق الموصوف
يتبع الموصوف فى الخمسة الاول والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه لما
جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعا
له فى هذه الاشيا مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف فى الخمسة الباقية
وهى الافراد والتثنيه والجمع والتذكر والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل

لانه

لانه مسند الى الظاهر الذى بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا
الى الظاهر الذى بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف
فلذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله فكما
ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند الفاعل
مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مونثا حقيقيا ويجوز اذا كان
مونثا غير حقيقى كما يجى فى موضعه فلذلك الصفة فتقول مررت
برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد
غلامهما ومررت بامراة قائم ابوها وسيجى هذا البحث وافيا
قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون
غلمانه ويجوز قعود غلمانه اى ومن اجل ان حكم الصفة
التى هى حال متعلق الموصوف حكم الفعل فى الباقى اى فى الافراد
والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام
رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان
يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون
لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه
ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه
بلفظ التكسير لان قعود ليس مثل يقعد لا معنى ولا لفظا قوله
والمضمرات لا يوصف اى المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما
الاول فلان بعض المضمرات وهو انا فى غاية الوضوح [illegible]

فلم يجئ له التوضيح محل الباقي عليه لاطراد الباب واما الثاني فلانه
لا يدل على معنى في متبوعه قوله والموصوف اخص او مساو
اى والموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا
لها في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في
الدلالة على الذات المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفة
او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا ترى ان
الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث
المفهوم لان مفهومه شئ له الضحك اعم من ان يكون حيوانا
او غيره قوله ومن ثم لا توصف ذو اللام الا بمثله اى ومن اجل
ان الموصوف اخص من الصفة او مساو لها لم توصف الاسم المعرف
بلام التعريف الا بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
نحو غلام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم
المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف
فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا
على الصفة قوله وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للا
بهام هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم
ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف
بلام التعريف او المضاف الى مثله لان لا اسم الاشارة اخص
من الاسم المضاف الى المعرف بلام التعريف ومساو للمضاف

الى المبهم لكنهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بانه التزم
وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام وتقديره ان
المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة
على الذات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام
قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض اى ومن اجل ان صفة
اسماء الاشارة يجب ان يدل على الذات والجنس بتعيين ذات
المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل
على الذات والنوع لاحتمال ان يكون امراة ورجلا و
ناعما وثلجا وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على
ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يفهم منه انه
انسان او جن قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
يتوسط بين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي مثل قام
زيد وعمرو تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة
يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان
ليست بمقصودة بالنسبة بل اتى بها لغيرها وهو المتبوع
وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا
بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجئ
في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام

وحسن بهذا العالم

زيد وعمرو فمر تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد قوله
واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا و
زيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد
اى اذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل
ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير
اذا كان مرفوعا متصلا ذلك لاسم نحو ضربت انا وزيد
لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل
حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد
ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال
المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه
بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك
وبزيد وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف عليه
بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد اما اذا وقع الفصل بين الضمير
المرفوع المتصل وبين المعطوف جاز العطف عليه بلا تاكيد
بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيد او بعده كقوله لو ما اشركنا ولا اباؤنا قوله
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك
وبزيد اى اذا عطف اسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو
مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذى

صار

صار كالجزء من الكلمة واما قوله تعالى تسالون به والارحام
فى بعض القرآت فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو
للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ فلا
يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين له لا
حتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان
مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن الايام وانما ذكر
الايام ههنا للذم فلا يقسم بها ويرد عليه اول البيت
وهو قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب قوله والمعطوف
فى حكم المعطوف عليه اى حكم المعطوف مثل حكم المعطوف
عليه فى كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا
وجب ان يكون فى المعطوف عليه ضمير لخبر المبتداء اذا كان جملة
او صلة الذى يجب ان يكون فى المعطوف كذلك واعلم ان ليس
المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى جميع الاشياء فانه يجوز
ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع
دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب
على المعارف قوله ومن ثم لم يجز فى ما زيد بقائم او قائما و
ذهب عمرو ولا الرفع اى ومن اجل ان حكم المعطوف مثل
حكم المعطوف عليه فى الجواز والامتناع والوجوب لم يجز
ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب

وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
فى ذاهب لوجوب وجود الضمير فى المعطوف عليه وهو قائم و
امتناع وجوده فى المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له
فوقع عمرو واذا وقع ذاهب بان يكون عمرو مبتداء وذاهب
خبره مقدما والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز
عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد
على المفرد لانه لو عطف عليه لكان خبرها لكنه لم يجز ان يقع
خبرها لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو
ممتنع كما يمتنع فى المعطوف قوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد
الذباب لانها فاء السببية هذا جواب عن سوال وهو ان
يقال يلزم مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذى يطير فيغضب
زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذى
هو صلة الذى مع عدم الضمير فى فيغضب زيد معطوف على
يطير الذى ووجوب الضمير فى يطير لكونه صلة الذى وجوابه
انا لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذى يطير فيغضب زيد الذباب
وانما يمتنع ان كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك
لكونها للسببية ايضا لانه فى تقدير الذى ان طار غضب
زيد الذباب والذى يؤكد ما قلنا امتناع الذى يطير و
يغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير فى المعطوف فتبين

انه

انه جئ به للسببية لا للعطف قوله واذا عطف على عاملين مختلفين
لم يجز خلافا للفراء الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو
وخلافا لسيبويه اى اذا عطف شيئان على معمولى عاملين
مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه
وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم ومعظم الكتاب
اذا كان المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب فى المعطوف
عليه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار و
العامل فى الدار هو فى وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه
الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع فى المعطوف والمعطوف عليه
حجة سيبويه ان حرف العطف اضعف من ان يقوم وينوب
مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل
بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوف مستكرهم على
على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة
شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر اكل امرء تحسبين امرء
ونار توقد بالليل نارا فالنار الاول عطف على امرء وذو العامل
فيه كل والنار الثانية عطف على امرء الثانى والعامل
فيه تحسبين وحجة والمصنف فى جواز العطف على عاملين
فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب فى المعطوف والمعطوف
عليه الاستعمال وفى امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم
يكن المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب فيهما ما ذكره سيبويه

مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف
على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع
وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد العاملين
بالمختلفين لدفع وهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو
فانه ليس من هذا الباب لكون الثاني تاكيدا للفعل الاول
فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولي عاملين مختلفين
والمراد بالاختلاف هاهنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدا
للاول قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع وبقوله فيما
قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرران
امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان
لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع
في النسبة بل يوضحان المتبوع في تعيين ذاتهما الا ترى انك اذا
قلت جاءني زيد الطويل فلا شك في النسبة الجي الى زيد هو
للمقال او الشمول وحصل بل شك في انه اي زيد من الزيود فلما قال
الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل
كل واجمع وتوابعهما نحو جاءني القوم كلهم وان لم يقرر
امر المتبوع في النسبة لكن يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق

التوقيف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول الجموع واخواته
لانها لا يقرران امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو قال التاكيد
تابع يقرر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة
او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التوكيد التي لم يسبب
المتبوع بها شيء نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان زيد
الثاني تاكيد لفظي للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في
النسبة ولا في الشمول وكذا ان الثانية في ان ان زيدا قائم
زيد قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه هاهنا هو
التاكيد المعنوي وحينئذ لم يتوجه الاشكال قلنا لا نسلم
ليس كذلك والا لم يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي وبقوله
وهو لفظي وهو معنوي ولا تخلص عنه الا ان يقال
المراد بالتاكيد المعرفة هو التاكيد المعنوي والضمير
في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلقا التاكيد لا التاكيد
المعرفة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد
المعرفة اعم من المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم من
نسبة المتبوع الى شيء او نسبة الشيء الى المتبوع او نسبة
الى المتبوع شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع كما في جاءني
اجمع فان نسبته الى جمع وهو غير المتبوع قوله وهو لفظي
ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي و

والتاكيد اللفظي ان يكرر الاول وهو يجري في الالفاظ كلها
اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد
وفي الحرف نحو ان ان زيدا قائم وفي المفرد كما ذكرنا وفي المركب
نحو جاءني زيد جاءني زيد واعلم انه يشكل بمثل ضربت انت
وبك انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول
او الاتيان بمرادفه كما في تاكيد ضمير المتصل قوله والمعنوي
بالفاظ محفوظة اي والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة
وهي النفس والعين وكلاهما وكل واجمع واكتع وابتع و
ابصع قوله فالاولان نعمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها
انفسهما انفسهم نفسها انفسهما انفسهن اي النفس والعين يعمان
المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه
لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان
نفسهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها
والهندات انفسهن قوله والثاني للمثنى اي التاكيد الثاني وهو
كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان
كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يستقل الواحد
به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز
اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم الفائدة

نفسهما

لامتناع

لامتناع صدور الاختصام عن واحد فقط بخلاف المجيء فانه يجوز
جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط
فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني
الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه اثنان فلا
يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا
لا نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى
على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر دالا
عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورة الا
ختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه لم يتاكد ذلك الظاهر
في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ولا يتاكد في نحو
المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج الاول الى التاكيد
دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل
الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة
فاذا اكد بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه
ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى للجمع عندهم اصلا و
اطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج في مثل الا
ختصام الى التاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه
لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير
المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ

فى البواقى اجمع جمعاء اجمعون جمع وكل يؤكد بكل اى
الباقى بعد الثلثة وهى كله واجمع يقع تاكيدا لغير المثنى سواء
كان مفردا او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لكن باختلاف
الصيغ فى الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءنى القوم كلهم
واشتريت الجارية كلها وجاءتنى النساء كلهن وباختلاف
الصيغ فى البواقى وهى اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد
كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءنى القوم كلهم اجمعون اكتعون
ابتعون ابصعون واشتريت الجارية جمعاء كتعاء بصعاء
وجاءتنى النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد بكل
واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبد كله لا جاءنى زيد كله اى لا يصح
التاكيد بكل واجمع الا الشئ ذى اجزاء يصح افتراق تلك الا
جزاء حسا نحو جاءنى القوم كلهم فان القوم اجزاء يصح افتراقها
حسا وهى زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت
العبد كله فان العبد فان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها
حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون
بصفة مشترى او اقل او اكثر فان لم يكن للشئ اجزاء او كان
له اجزاء لكن لا يصح افتراقها لا حسا ولا حكما لم يجز تاكيده
بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة فى التوكيد بما فيه شمول

لما اكرم

لما لا اجزاء

لما لا اجزاء له ولا اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذن لا يقال
جاءنى زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر
ولا حكما لانه لا يمكن مجئ نصفه او ثلثه او ربعه قوله واذا اكد
المضمر المرفوع المتصل بالعين اكد بمنفصل مثل ضربت انت نفسك
اى اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك
المرفوع المتصل بالضمير المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد
المضمر المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تاكيده بالمضمر المرفوع المنفصل
اولا لالتبس التاكيد بالفاعل فى بعض المواضع نحو زيد اكرمنى
هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل التبس التاكيد فيه بالفاعل
فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك
لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز التاكيد المضمر المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل
بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل و
انما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين
بلا تاكيد بالمنفصل نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم الا
لتباس بالفاعل هنا لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا
بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا قوله واكتع
واخواتها اتباع لاجمع اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب فى

اللسان العربي والاخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر
اولا كل ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع وا
خواته تبع ابصع توابع لاجمع ككون بسن وليطان وتابع اتباعا
لحسن وشيطان وجايع قوله ولا يتقدم اى ولا يتقدم اكتع
واخواتها على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه
جوز الابتداء بكل واحد منها قوله ولا ذكرها دونه ضعيف
لعمهم ولا التزيينها اى وذكر اكتع واخويه بدون ذكر اجمع ضعيف
لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع
له واعلم ان نحو بسن وليطان من التواكيد مع انه ليس تاكيدا
لفظيا لعدم تكرار الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس
من الالفاظ المحفوظة فاجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول
الا انه غير حرف واحد في الاول لانهم يتجنبون عن التكرار
في اكثر كلامهم قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى
المتبوع دونه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله
تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست
بمقصودة بما نسب الى المتبوع دونه يخرج عنه بالحرف
العطف لان العطف بالحرف فان كان تابعا مقصودا بما
الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو

بدل

بدل الكل من الكل والبعض والاشتمال والغلط فالاول مدلوله
مدلول الاول والثاني للجزء والثالث بينه وبين الاول ملابسة
بغيرهما والرابع تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره هذا قسمة
للبدل الى اقسامه وهو بدل الكل من الكل وبدل الاشتمال وبدل
الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه
او لا يكون فالاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض
من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اى بين
البدل والمبدل منه ملابسة اى تعلق غير الكلية والجزئية او لا
يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط
نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول رجل فسبقك لسانك الى ان قلت
برجل ثم استدركته فقلت حمار والمراد من الغلط في قولنا بدل الغلط
هو المبدل منه لان البدل بغلط بدل الغلط هو المبدل منه فيكون
معناه بدل الشيء من الغلط قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين
اى البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة
والمبدل منه نكرة وقد يكون بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرنا
اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل ضرب اربعة في اربعة
مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد راسه
زيد علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل
غلام لزيد رجل علم له رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل

رجل يد له

منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه
رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل نكرة منه معرفة والبدل
نكرة زيد غلام له زيد بدله علم له زيد حمار له قوله واذا كان
نكرة معرفة فالنعت مثل بالناصية كاذبة اى اذا ابدل النكرة (ناصبة م)
من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة
دون المبدل منه فكره ان يحط عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة
تلك النكرة لتكون كالجابر للنقصان الذى فيه كقوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين
اى البدل والمبدل منه ظاهرا او البدل مضمرا او يكون
بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع
ستة عشر وهو حاصل ضرب اربعة فى اربعة مثال الابدال الاربعة
فى ابدال الظاهر من الظاهر زيدا اخوك زيد راسه زيد علمه
الحمار ومثالها فى ابدال المضمر من المظهر زيد ضربته اياه وزيد
قطعته اياها وجهلا الزيدين كرهتما اياه وحمار الزيدين كر
هتما اياه ومثالها فى ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه وزيد
زيد قطعت زيدا اياها جهلا زيد كرهت زيدا اياه حمار زيد
كرهت زيدا اياه ومثالها فى ابدال المظهر من المظهر زيد ضربته
زيدا وزيد قطعته له وزيد كرهته جهله وزيد كرهته
حماره قوله ولايبدل ظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب

نحو ضربته زيدا اعلم ان المضمر الذى يبدل عنه المظهر اما
متكلم او المخاطب او غائب والبدل ايضا اما بدل الكل من
الكل او غيره فان كان بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر عن المضمر
المتكلم او المخاطب فلا يقال بى المسكين كان الامر ولا عليك
الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة
من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل
غير بدل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم او المخاطب
لعدم كون مدلول الثانى عين مدلول الاول ولهذا جاز
ان يقال اشترينك لضعفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك
فاعجبتك على وضربتك الحمار وضربتنى الحمار وقال الشاعر
ذرينى ان امرك لن يطاعا وما القيتنى حلمى مضاعا
فحلمى بدل من الياء واذا جاز فى المتكلم فهو فى المخاطب احوز
واما بدل الظاهر من الغائب فجائز سواء كان بدل الكل
من الكل او بدل البعض او غيرهما لوجود الاشتباه والابهام
فى الغائب كما فى الظاهر نحو ضربته زيد او راسه وغلامه
وحماره قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فقوله تابع يشمل جميع التوابع
وبقوله غير صفة خرج عن الصفة وبقوله يوضح متبوعه
خرج عن جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها

نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع عن صفة يوضح متبوعه
قوله وفصله من البدل لفظا فى مثل انا ابن التارك البكرى
بشر اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل لفظى ومعنوى
اما اللفظى ففى مثل قول المراد انا ابن التارك البكرى بشر عليه
الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكرى لم يجز لوجود
كون البدل بتكرير العامل فيكون تقدير انا ابن التارك بشر
وهو غير جائز كما مر فى باب الاضافة واذا جعل عطف البيان
جاز لعدم كونه بتكرير العامل وانما قال فى مثل ولم يقل فى قوله
انا ابن التارك لان هذا الفرق جار فى باب اسم الفاعل
المعرف باللام اذا اضيفته الى اسم فيه اللام واجريت على
المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر
الفرق بينه وبين البدل فى اللفظ نحو الضارب الرجل زيد
كذلك هذا الفرق حاصل فى النداء تقول يا هذا زيد بالرفع
على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان يجعل
بدلا عنه واما الفرق المعنوى فلان البدل هو الذى يتعين
الحدث وذكر المبدل عنه للتوطية بخلاف عطف البيان فان
المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح
المتبوع ولهذا كان زيد فى قولكم مررت باخيك زيد كذلك
ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان له

اخوه

104

اخوه قوله المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب اى المبنى
ما ناسب مبنى الاصلين مشابهته وعينها او وقع غير مركب مع غيره
على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبنى الاصل الفعل
الماضى والحروف وامر المخاطب وانما اخذ فى تعريفه احد الامرين
لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته
مبنى الاصل فالمبنى هو الذى لا يوجد فيه احد الشرطين على
سبيل منع الخلو فقط قوله وحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف
العوامل اى وحكم المبنى ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل
فى اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابلا للمعرب فجعل يقابل
حكم المعرب قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اى القاب
البناء ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من
اعلم انه جاز عود الضمير فى القابه الى البناء وان لم يجر ذكره
لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبنى عليه وانما قال فى البناء
القابه وفى الاعراب انواعه لان الاعراب مختلفة بالحقيقة
لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس
المراد منها الا اللفظ قوله وهى المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات واسماء الافعال والاصوات والمركبات
والكنايات وبعض الظروف اى المبنيات وهى المضمرات
واسماء الاشارة الى اخره لكن يجب رفع الاصوات لكونها

لكونها معطوفة على الاسماء لا الافعال لا على الافعال لا لانها ليست
باسماء بل لان لفظ هذا النوع من الاسماء الاصوات وانما
قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب قوله المضمر ما وضع
لمتكلم او المخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وهو
اى المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او مخاطب نحو انت او الغائب
يتقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو ضرب غلامه واما
تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا ومعنى بان ذكر مشتقه لقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل اقرب للتقوى
لدلالة اعدلوا عليه او حكما اى ثابتا فى الذهن فى ضمير
الشان نحو هو زيد قائم وفى تنازع الفعلين نحو ضربنى
واكرمت الزيدين وفى نحو ربه رجلا وفى قوله تعالى حتى توارت
بالحجاب وقوله نعم ولا يعبه لهم ولحصمنا السرالم
وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء
المعانى الموجبة للاعراب فيها لوضعهم للمرفوع لفظا
وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله وهو متصل و
منفصل اى المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان
يستقل بنفسه فى التلفظ به اولا فالاول يسمى المنفصل
والثانى المتصل قوله فهو مرفوع ومنصوب ومجرور اى
المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير

مقام

الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الاسماء قوله فالاول
متصل ومنفصل والثالث متصل اى الضمير المرفوع والضمير المنصوب
اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اى لا منفصل
له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور ونحو ذلك خمسة انواع لازم لما
ذكرنا اى فللمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان
ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله الاول ضربت و
ضربت الى ضربن وضربن وبيان نوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير
المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا يقاس المجهول وهو ضربت قوله والثانى
انا الى هن اى بيان نوع الثانى من الانواع الخمسة وهو الضمير المرفوع
المنفصل انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن
قوله والثالث ضربنى الى ضربهن وانى الى انهن اى بيان نوع
الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربنى ضربنا الى
ضربهن وانى الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير
المنصوب بالفعل او الحروف الرابع اياى الى اياهن اى بيان
نوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياى اياك ايانا م
الى اياهن قوله الخامس غلامى ولى الى لهن اى بيان بيان
النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل غلامى غلامنا غلا
الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصا

الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع المعنى الذى وضع الفاظ
الضماير له تسعون و لا الفاظ الدالة عليها ستون لان
لاول حصل من ضرب الخمس فى ثمانية عشر لان الضمير اما المتكلم
او المخاطب او الغائب وعلى التقادير الثلثة اما المفرد او المثنى او
المجموع فيصير تسعة من حاصل ضرب الثلثة فى نفسها وكل واحد
من التسعة اما المذكر واما المؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر وا
ذا ضربنا الخمسة فى ثمانية عشر بلغ تسعين والثانى حصل من ضرب
الخمسة و اثنى عشر لان لا الفاظ كل واحد من ثمانية عشر على الانزيد
على اثنى عشر لكون لا للفاظ فى الواحد المذكر والمؤنث والجمع المذكر
والمؤنث فى المتكلم اثنين وتسقط اربعة الفاظ فى المثنى الواحد المذكر
والمؤنث فى المتكلم والمجموع المذكر او المؤنث والواحد المذكر او
المؤنث وكون المثنى المذكر او المؤنث فى المخاطب والغائب
واحدا فيسقط لفظان آخران فيصير المجموع ستة واذا سقط
ستة من ثمانية عشر بقى اثنى عشر واذا ضربنا الخمسة فى اثنى
عشر بلغ ستين وهو المطلوب قوله والمرفوع المتصل خاصة
يستتر فى الماضى للغائب والغائبة اى الضمير المرفوع المتصل خاصة
يستتر فى الفعل الماضى للواحد الغائب نحو زيد ضرب وللواحدة
الغائبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعنى مثناهما ومجموعها
للدفع لا لتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب

والمجرور

١٠٦

والمجرور المنفصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله
بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل
فى العامل لانفصاله عنه قوله وفى المضارع المتكلم مطلقا اى و
يستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد و
للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث لوجود قرينة دالة على من هو
له واشار اليه بقوله مطلقا الى ما تاه من الاقسام قوله والمخاطب اى
يستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للمخاطب نحو تضرب دون المخا
طبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات لدفع الالتباس
قوله والغائب والغائبة اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع
الغائب نحو زيد يضرب وفى الغائبة نحو هند تضرب ولا يستتر فى
فى الغائبين ولا فى الغائبين ولا فى الغائبات لدفع الالتباس
قوله وفى الصفة مطلقا اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى الصفة
مطلقا اى مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا كان مخا
طبا كان او غائبا او متكلما لوجود قرينة دالة على الضمير وهى علامة
فى التثنية والجمع او قرينة المتكلم ولانه لو ابرز لزم اجتماع الا
لفين فى المثنى والواوين فى المجموع محل المفرد عليهما اطرادا
للباب بقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضا
ربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات
وليست الحروف فيها ضماير بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل

الصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر
المتصل اى لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان
بالضمير المتصل لانه اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقديم على عامله
اى وتعذر المذكور اما بتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما
بالفصل بين الضمير وبين عامله لغرض نحو ما ضربك الا انا والمعنى
ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين
عامله لا لغرض لمجيئه لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة واما
بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ واما
بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه
واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوعا نحو ما قائما لوجوب
استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا نحو
ضرب ولامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف
فحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب
وان كان لم يجب استكنانها اطرادا للباب وانما قيد الضمير بكونه
مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز الفصل نحو انه
وله لعدم وجود استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل
واما بكون الضمير اسند اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند
زيد ضاربته هو فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته
خبر مبتدأ ثان وهو فاعل ضاربته وضاربته مسندة

اليه

اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفعلها
هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول وانما وجب
ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ودفع
الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم
ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا
ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي اطرادا للباب
ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو
هند زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة
الاولى لكن العامل هنا اقوى لانه فعل وعلة وجوب الابراز
ثمة مجموع الامرين وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض
الصور والاول منتف هنا فلا يلزم من تعداد الاسباب الموجبة
لتعذر اتصال الضمير افرد امثلة على الترتيب المذكور وهو قوله
مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي قوله واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان
احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني اعطيتكه وضربتك
اى اذا اجتمع ضميران لا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما
اعرف وقدمته وضربتك واعطيتك اياه وضربني اياك وانما اورد
مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون
احدهما منصوبا والآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا

لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز الا ان لا ان مع عدم الفصل
تعين الاتصال نحو بتك ومع الفصل لتعين الانفصال نحو ما
ضربت الا اياك واعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف بمثال
قولنا اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله
اجمع لامتناع الاجتماع مع الفصل قوله والا فهو منفصل اى
وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف
نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياى او بان يكون
احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك فالضمير
الثاني منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد المتساويين من غير
مرجح على الاخر وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة
الواحد قوله والمختار في خبر كان الانفصال اى وجاز انفصال
خبر كان واتصاله شبها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته و
كنت اياك لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ
وحق خبر المبتدأ الانفصال قوله والاكثر لولا انت الى آخره
اى الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا
ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الى آخره لكونه مبتدأ وبعد
عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى آخره لكونه فاعل عسى
قوله وجاء لولاك وعساك الى آخرهما اى وجاء بعد لولا ضمير
مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى آخره وعساك

الى آخره

لكونه فاعل عسى قوله الى آخره فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا
ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر
موقع بعض نحو ما انا كانت وبك انت فهو محل الرفع بالابتداء
وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه
الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر ههنا وبعد عسى
في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل ههنا قوله ونون الوقاية مع اليا
لازمة في الماضي والمضارع عريا عن نون الاعراب اى نون الوقاية
مع الياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضربني وضربوني
وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني للحفظ عن دخول
الكسرة وبهذا اسمي هذا النون نون الوقاية قوله وانت مع النون
فيه ولدن وان واخواتها مخير اى وانت مع نون الاعراب في
المضارع نحو يضربني ويضربونني وتضربينني مخير في اثباته وحذفه
اما اثباته فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه فللاستغنا
عنه بنون الاعراب ولكراهة اجتماع النونين ولذلك انت مع لدن
مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنايه على السكون وفي حذفه لكونه
اسما على نذرة وكذلك انت مع ان واخواتها مخير في اثبات نون
الوقاية لتشبهها بالفعل الماضي وحذفها لكراهة اجتماع النونات
في الاربعة الاولى وحمل عليها الاخرين على الاربعة الاولى قوله
يختار في ليت ومن وعن وقد وقط اى ويختار اثبات النون

في ليت تشبيها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي ومن وعن لحفظ
سكونهما مع من غير نون جاز حذفه لانفصاله عنهما لكونهما حرفين
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو لي وفي
بي ويختار ايضا في قد وقط اثبات نون الوقاية لحفظ سكونهما
بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعل
اي وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل فا يختار في لعل حذف النون الوقاية لكونها حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف
من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات
فحذف النون الاولى من لعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها
واما جواز اثبات النون فلتشبيهه بالفعل قوله ويتوسط
بين المبتدا والخبر قبل العوامل او بعدها صيغة مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا اي ويتوسط بين المبتدا والخبر
قبل دخول عوامل اللفظية عليها نحو زيد هو المنطلق وبعد
دخول عوامل اللفظية عليها نحو كان زيد هو المنطلق صيغة
مرفوع منفصل مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والخطاب والمتكلم والغيبة بقوله زيد القائم
الزيدان هما القائمان الزيدون هم القائمون هند هي
القائمة الهندان القائمة وكنت انت الرقيب وان ترك
انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق

بين كونه نعتا الخ اي م
كونه ضميرا قوله ويسمى فصلا لانه بين كونه نعتا او خبرا اي ويسمى
هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كونه ما بعدها نعتا لما قبلها
او خبرا عنه فانه اذا وجدت هذه الصفة علم ان ما بعدها خبر
لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت قوله وشرطه ان
يكون معرفة او افعل من كذا مثل كان زيد هو افضل من عمرو
اي شرط اثبات هذه الصفة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو
القائم او يكون الخبر افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة
لفظا من حيث انه مضافا كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو
مثل وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب
زيد الان او غدا او كان المضاف الى النكرة نحو غلام رجل
او مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد
هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة و
لا مشابها لها لم يحتج الى فصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة
المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون
الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب واعلم ان كون المبتدا
معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره ان شرط
كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا وان يكون المبتدا
معرفة غالبا قوله ولا موضع عند الخليل اي ولا موضع لهذا
الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما دخل

للفصل كالكاف في ذا ولتك والتاء في انت فكما ان هذه لا محل لها
من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب قوله وبعض العرب
يجعله مبتدا وما بعده خبره اي بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا
فيجعل ما بعده خبره والسبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون
وان نون انما قال برفع الظالمون وانذر قوله ويتقدم قبل الجملة
ضمير غائب يسمى ضمير الشان والقصة يفسر بالجملة بعده اي يتقدم
قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره
مفسرا يوقع ويسمى هذا الضمير الشان ان لم يكن في الجملة في النفس
اجلالا وتعظيما ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند
غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مؤنث وضمير
القصة ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما
يجب ان يفسر هذا لكون مفسر الضمير بالجملة لانها هي المرادة من
ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجود كون مفسر الشيء بعده
قوله ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل
مثل هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا
ضعيف اي يكون هذا الضمير لوجود منفصلا ان كان مبتدا نحو
هو زيد قائم لكون عامله فعلا معنويا ومتصلا مستترا ان كان
عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قائم لوجوب استكنان الضمير
الغائب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان

منصوبا

115

منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قائم لامتناع استكنان
الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قائم لعدم استتار الضمير المنصوب
اليه اشارة بقوله على حسب العوامل اي انفصاله واتصاله مستترا واتصاله
بارزا انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف اي و
حذف هذا الضمير والحال انه منصوب لانه مراد اليس عليه دلالة فوته
مثاله قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز
حذفه اما اذا كان مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان
اسم كان فلانه لا يجوز حذف العامل بل ذكر لبيان ان حذفه
منصوبا جائزا على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه
قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي حذف هذا الضمير منصوبا
ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه
معها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه
ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومد
وعلى لفظان بان اينما ومعنى لدلالتها على معنى زائد على
التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل الا على التاكيد الذي هو معنى
الزوائد والمكسورة المخففة وجه عملها كقوله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم فوجب ان يعمل المفتوحة لئلا يلزم مزية للاضعف
على الاقوى وايجاد اعمالها في الطرفين وهي في الضمير كقوله

فى نبتيه كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتقل
وكقوله تعم علم ان سيكون منكم اى علم انه سيكون منكم
اعلم ان كل من يحفى مبتدا وهالك خبره مقدما عليه والجملة
خبر ان وليس كل فاعل هالك لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد
قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اى اسماء الاشارة
اسما وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشى تعريفا دوريا او
هو اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسما الاشارة الاصطلاحية
قوله بالمشار اليه اللغوى المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة
للحروف من حيث احتياجها الى ما يبين ذا المشار اليه قوله وهى
خمسة ذا للمذكر وللمثناه ذان وذين وللمونث تا وتى وذى وذه
وذه وتهى وذهى وللمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء واولا
مدا وقصرا اشارة الى تعديدها فذا يشار به الى المذكر ومثناه
حال النصب والجر وتا وتى وذى وته وذه وتهى وذهى يشار بها الى
المونث الواحدة عاقلة وغيرها وتان الى مثنى المونث حال
الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الى
جمع المذكر والى المونث عاقلا وغير قوله ويلحقها حرف
التنبيه اى ويلحق اوائل اسماء الاشارة المذكورة حرف
التنبيه وهو الهاء ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا
هذان هاتا هاتان هولاء قوله يتصل بها حرف الخطاب

اى وحال متصل باواخر اسماء الاشارة حروف الخطاب ليدل على حال
من يخاطبه من الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث
قوله وهى خمسة فى خمسة فتكون خمسة وعشرين وهى ذاك
الى ذاكن وذلك لان تكن وكذا الذى البواقى اى اسماء الاشارة ره
خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مونث وعلى التقديرين
اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمونث
فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة
ايضا والخمسة اذا ضربت مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون
المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة فى خمسة ولنا
بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب ستة
للاشارة فى ستة للخطاب نقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك
ذاكما ذاكن وهكذا نقول فى الاربعة الباقية اعنى ذين وتا
تين واولاء قوله ويقال ذا للقرب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددا واولالك مثل ذلك وهذا
اشارة الى الفرق بين ذا وذلك وذاك فذا للمشار اليه
القريب وذاك للمشار اليه المتوسط فى القرب والبعد مع
كونه حال الخطاب وذلك للمشار اليه البعيد فيك
اللام لبعيد المخاطب قوله وتلك وذانك وتانك مشددتين و
اولالك مثل ذلك وقوله وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك

خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك وذنك مشدده
بين واولئك للبعيد واما للقريب فهو تا وتان وذا وذان واو
لاء واما للمتوسط فهو تاك وذاك غير مشددتين واولاك
قوله ولما ثم وهنا وهنالك وهناك للمكان خاصة اى هذه الاسماء
الثلثة للاشارة بها الى المكان خاصة اى لا يشار بها الى غير
المكان فهنا يشار بها الى المكان بالقرب وبهاهنا وهناك
الى المتوسط بثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد وفي هنا
ثلث لغات احدها ما علم بها مع تخفيف النون والاخران فتحها
وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله الموصول ما لا
يتم جزءا الا بصلة وعائد اى وانما بنيت الموصولات لمشابهتها
الحروف من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول
اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند ومسند اليه
الا مع صلة وعائد فقوله اسم كالجنس وقوله لا يصير جزءا
تاما من الكلام من مسند ومسند اليه الا مع صلة يخرج الا
سماء التي يصير جزءا تاما من الكلام كزيد ورجل وقوله و
عائد يخرج مثل اذ واذا الان وان لم يكن يتم جزءا من الكلام
الا مع الصلة فانه يتم بلا عائد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير
جزءا لانه لكنه لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكنه لا يصير جزءا
تاما قوله وصلته جملة خبرية وصلته انما احتاج الى تعريفها

لانها لو لم يكن مبينة وكانت ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها
بان قال الصلة جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة
والجهالة او بما هو اخفى وانما وجب ان يكون صلة جملة لان
الذي والتي ومثالهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة
المعرفة بواسطتها لجمال اخواتها عليها وانما وجب ان يكون خبرية
لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضحة للموصولات
والصلة يجب ان يكون موضحة قوله والعائد ضمير له هذا تعريف
للعائد وانما عرفه لانه غير بين وماخوذ في تعريف الموصول اى
العائد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره لربط
الصلة بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
اى صلة الالف واللام الذي او التي لا يكون الا اسم فاعل او
مفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف واللام الجملة لكون
صيغة مثل صيغة لام التعريف فسبك من الجملة مفردا ليدخل عليه
ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك
المفرد هو اسم الفاعل والمفعول قوله وهي الذي والتي
واللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللا ني
واللواتي واللائي واللاء واللاى وما ومن واى واية وذو
الطائية وذا بعد ما الاستفهام والالف واللام شروع
في عدها اى الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث

واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال
النصب والجر وبهذيل اللتان بالالف للمثنى المونث حال
الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر وبلا نون واللتين
كذلك وفي جمع المونث لغات اللاى واللاتى واللواتى واللات
واللاء بالمد والهمزة واللاى بالياء المكسورة والساكنة
من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولى العلم وغيرهم
الا الالى واللذين فانه مخصوص باولى العلم وقيل
ومن التعجب ان المفرد وهما الذى واللذان لمن يعقل
لمن يعلم والجمع مخصوص باولى العلم ومن فيمن يعلم غالبا
وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعنى من وما مستعملان للمفرد
والمثنى والمجموع والمذكر واى للمذكر بمعنى الذى وايه للمؤنث
بمعنى التى وذو الطائية اى ذو بمعنى الذى في لغة طي
كقوله فان الماء ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت
وذا بعد ما الاستفهامية خاصة بمعنى الذى عند البصريين
ولما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف و
اللام في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الذى او التى
قوله والعائد المفعول يجوز حذفه اى الضمير العائد
من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا لكونه
يبسط الذى به لمن اشار ويقيد لحصول العلم بمعلوم

فضلة

فضلة وانما قيد العائد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع
او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف
الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعنى الجار والمجرور
وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدا وخبرا وجواز حذفهما و
لجواز حذف الجار والمجرور معا كقوله صفحنا عن بنى ذهل وقلنا
القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا
اى كالذى كانوا عليه فالصواب ان يقول العائد المفعول
كثير حذفه لانه قد حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها
وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته عنه فاذا اخبرت
عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى ضربته زيد وكذلك الا
لف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء الفاعل
والمفعول اى اذا اخبرت باستعانة الذى عن شى معلوم
من وجه وغير معلوم من وجه آخر صدرت الذى اى جعلت
الذى في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه
ضمير يعود الى الذى للمطابقة اخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به
فاذا اخبرت عن زيد من قولنا ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت
والذى ضربته زيد وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف و
اللام الضاربه ذا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص
بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسمي الفاعل والمفعول منها

باستعانة الذى

ليصح دخول الالف واللام واذا كان لذلك كان الذي اكثر مما لا
لف واللام واعلم ان المراد بالذي هو الذي والذان والذين
والتي واللتان واللاتي اعلم انه يجب تقديم المبتدا وتاخير
الخبر هنا مع انه لم يذكره في المواضع وجوب تقديم المبتدا
ومواضع تاخير الخبر قوله فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
اي فاذا تعذر امر من الامور المذكورة وهو تصدير الذي واقا
مة الضمير مقام مخبر عنه ليعود الى الموصول تاخر المخبر عنه
حتى يبعد الاخبار عنه بالذي لانتفاء لازمه وشرطه قوله
من ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر
العامل والحال والضمير والاسم المشتمل عليه وما اي ومن
اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن
الضمير الشان في قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة
بالذي وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف
في نحو جاءني زيد الظريف فلم لامتناع جعل الضمير مكانه لا
متناع وصف الضمير وانما يمتنع الاخبار عن الموصوف ان لو لم
يخرج الصفة ولما اذا اخرج الصفة نحو الذي جاءني هو زيد
الظريف فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف
مع الصفة وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل
الضمير مكانها لامتناع جعل الضمير مكانه ان علمناه الضمير

في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه في معموله
لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل نحوا نا
لاخبار عن المصدر الضمير العامل نحو ان يقال في رايت ضربك
الذي رايته ضربك وانما يمتنع الاخبار عن المصدر العا مل
ان يجز المصدر مع معموله اما اذا اخر المصدر مع معموله
نحو الذي اعجبني ضرب زيد فلم يمتنع لعدم المانع وامتنع
الاخبار عن الحال في نحو ضربت زيدا قائما لامتناع جعل الضمير
مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع الاخبار عن التميز
في نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير الضمير المستحق
لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير
مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول
ولو عاد الى المطلوب الموصول لبقي ذلك الخبر بلا عائد ولامتنع
الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لا يعود الى غيره الموصول
في نحو ضربت غلامه لعين ما ذكرناه قوله وما الاسمية
موصولة فاستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى
شيء وصفه اي وما الاسمية انواع احدها موصوفة
وهو لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته وقد يكون له
للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني شرطية
كقوله تعالى ~~والسماء وما بناها~~ ما يفتح الله للناس من رحمة

فلا شيء لها والثالث استفهامية وغير العالمين كقوله تعالى
وما تلك بيمينك ياموسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما با
لمفرد نحو مررت بما معجب اى معجب واما بالجملة كقوله
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس
تامة بمعنى شيء نحو دققته دقا نعما اى نعم الشيء شيئا الدق
والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اى ضرب ومن كذلك
الا في التمام والصفة اى انواع من كانواع ما الا في التمام
والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصول
جائني ومثال الموصوفة بالمفرد وكفى بنا فضلا على من
غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة قوله
رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع فانها
بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه و
هي بجميع وجوهها تختص باولي العلم وقد تستعمل لغير اولي
العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ويطلق على الواحد
والمثنى والجموع والمذكر والمؤنث انما بني من وما شرطيتين و
استفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط
وبنا موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما الى الصفة والصلة
قوله واى وايه كمن اى عدد انواع اى واية كعدد انواع ما الا
في التمام فان ايا واية لا يقعان تامتين مثال الاستفهامية

ايهم وايهن عندك ومثال الاستفهامية الشرطية ايهم يكرمني اكرمه
والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ويا ايتها المرأة والموصولة
ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اى رجل
قوله وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها اى واية
معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت
موصولة وحذف صدر صلتها فانها يبنى حينئذ اما اعرابها مع قيام
الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب وما
اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة المنافية
لمشابهتها الحرف من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف قوله
وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر
اى شيء وجوابه نصب اى في ماذا صنعت وجهان عند
سيبويه احدهما ان اذا بمعنى الذي وما الاستفهامية الذي
صنعت فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف
تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع لمطابقة السؤال وقد
يجوز نصبه جوابا بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن
الاول اولى وثانيهما ان ذا بمنزلة اسم واحد وهو اى
شيء وحكم على موصوفة بحسب ما تقتضيه العامل و
ههنا في محل الرفع النصب بانه مفعول صنعت وانما
قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما موصولا

وجوابه ح منصوب ليطابق السوال ويجوز الرفع ايضا
على تقدير جنس مبتدا محذوف لكن الاول اولى اسماء
الافعال ما كان بمعنى الامر والماضى مثل رويد زيدا اى امهله
وهيهات ذلك اى بعد اى اسماء افعال اسماء
بمعنى امر المخاطب او بمعنى الماضى مثال الاول رويد زيدا اى
امهله ومثال الثانى هيهات اى بعد وانما بنيت لوقوعها
موقع المبنى وكونها بمعناه وفعال بمعنى الامر من الثلاثى
قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار
وصفة مثل يا فساق بمعنى لمشابهة له عدلا ووزنه وعلما
للاعيان مؤنثا لفظا كقطام وغلاب مبنى في الحجاز معرب
في بنى تميم الا ما اخره را نحو حضار اى فعال بمعنى الامر من
كل فعل ثلاثى قياس وهو مذهب سيبويه لكثرة
مجى فعال بمعنى الامر فى الثلاثى دون الرباعى فقوله فعال
مبتدا وقوله قياس خبره والثانى ان يكون مصدرا
معرفة اى علما للمعانى نحو فجار علما للفجرة او الفجور و
الثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فا
سقة بنى الفساق لمشابهتها فعال الذى بمعنى
الامر من حيث وجود العدول فى كل واحد منهما ومن حيث
الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتدا ومصدرا

منصوبا

منصوب على الحال وصفة عطف على مصدرا وقوله مبنى خبر
فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا لفظا وغلاب
وهو مبنى عند اهل الحجاز ومعرب عند بنى تميم الا فعال
الذى فى اخره را نحو حضار فان اكثر بنى تميم بنوا فقرن
الحجاز عن فى بنائه اما بنا ما وعند اهل الحجاز فلمشابهة
فعال الذى بمعنى الامر فى العدل والمؤنثة واما اعرابه و
منصرفه عند بنى تميم فلعدم علة والبناء ولكونه
علما مؤنثا معدولا فوجب ان لكون ويمنع الصرف قياسا
على اخواته نحو عمر وزفر واما بناء ما فى اخره را عند
اكثر بنى تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيما ذا بنى على
الكثرة فى الاحوال الثلث وتقدير كلامه فى الرابع وفعال
علما للاعيان مؤنثا صفة علما ولم يحترز بقوله مؤنثا
عن شى بل العرض من ذكره ههنا ان يعلم فعال علما
فى الاعيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يمنع ذلك
لان سفار اسم وحضار اسم كوكب والماء والكوكب
مذكران وجوابه سيبويه يقال سفار مؤنثا لان العرب
تؤنث بعض البار فيقول ماره فلان و تؤنث بعض
الكوكب فيقول الشعرى والزهرة وسفار اسم الماء و
حضار اسم الكوكب فى التقدير والله اعلم بالصواب

كل لفظ حكى به صوت وصوت به للبهايم فالاول كغاق والثانى
كنخ الاصواب اسماء حكى بها عن اصوات نحو غاق فانه حكاية
صوت الغراب او صوت بها البهايم نحو لا ناخة البعير وقاع زجر
الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذى يقتضيه
ما اجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثانى منتفيها هنا لانه يقال قلت
غاق ولا كتبت غاق ولا يقال جاء فى غاق او غلام غاق او غير ذلك
مما يراد به معنى غاق قوله المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس
بعينهما نسبة اى المركبات المبنى كل اسم مركب كلمتين ليس
بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبنى بنائه التركيب الذى سببه
قوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة
وبقوله ليس بينهما نسبة خرج الاسماء عن مثل تابط
شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما وجب
اخراج الاول لان سبب بناء اجزاء ليس التركيب والثانى
لكونه معربا وكلامنا فى المبنى وانما قال من كلمتين ولم
يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه ونفطويه لان
لان الثانى صوت قوله فان تضمنه الثانى حرفا بنيا كخمسة
وعشر وحادى عشر واخواتها الاثنى عشر اى فان
تضمن الجزء الثانى من المركب الذى سبب بناء التركيب حرفا
بنى الجزءان كخمسة عشر وحادى عشر الى تسعة

عشر

عشر وتاسع عشر الا اثنى عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه
بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثانى فلتضمنه
مع الحرف فان الاصل خمسة عشر الخمسة وعشرة وحادى
انما اورد مثالين وهو خمسة عشر حادى عشر ليعلم
ان البناء ثابت فى هذه المركب سواء كان المراد العدد واحد
من المتعدد وفى بناء المركب الذى يراد به واحد من المتعدد
نظر لان الثانى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى
عشر وجوابه انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد
حادى عشر لان معناه ذى وعاشر كان معنى احد عشر
لانه مركب من المفرد من المتعدد واحدهما الحادى والثانى
العاشر وكما يقال احد عشر كان ينبغى ان يقال حادى عاشر
لانه لعدم حذف الواحد عشر لفظ العاشر الى لفظ العشر
للتحقيق وانما استثنى اثنا عشر من هذا الحكم لانه اعراب
الجزء الاول منه وبنى الثانى وانما لم يبن مع وجود علة البناء لتشبهه
اياه بالمضاف فى حذف النون منها وبنى لئلا يؤذن با
بالانفصال فتشبه بها ايضا بالاعراب لكونه لفظيا مثل فى لا ابد
حذف النون والاعراب بالثانى ليفعلك
وبنى الاول فى الاحصاى دان لم يتضمن الجزء الثانى من المركب
الذى بسبب بناء التركيب حرفا اعراب الجزء الثانى منه لعدم

علة بناء وبنى الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم
المفرد على الاصح بعلبك وانما قال في الاصح لان فيه ثلث
لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة وبهذا
قال في الاصح والثانية اعراب الجزئين معا اضافة
الاول الى الثاني ومع صرف المضاف اليه و الثالثة اعراب
الجزئين واضافة الاول الى وصرف الثاني واعلم انه لو
قال واعراب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا
نحو عمرويه ونفطويه لكان وجوابه ان كلامه في المركب
الذي بسبب بنائه التركيب حرفا اعراب الجز الثاني لعدم
علة بنائه وبنى الاول بكونه بمنزلة الحرف الاول من الاسم
المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال في الاصح لان فيه ثلث
لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة وبهذا قال
في الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني ومع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني اعلم انه
لو قال ولا اعراب الثاني وان لم يكن الثاني قبل التركيب
مبنيا نحو عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه
في المركب الذي بسبب بناء التركيب وههنا كذلك قوله
لكنايات كم وكذا والمراد بالكنايات المشبهة و

هي

وهي عبارة عن الفاظ مبهمة نعبر بها عن شيء وقع مفسرا في
كلام متكلم اما يجعله مبهما على المخاطب او لنا يد فعل
هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء واقع مفسرا
في كلام المتكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في
كونه موافقا لكذا في كونه للعدد كم وكذا للعدد اي كم و
كذا للعدد اي كم وكذا لكنها كنايتان عن العدد وانما
بني كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهامية والخبرية لكو
نها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه
منقولا عن مبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه
فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا
لكونه فاء بمنزلة المضاف اليه في مثل مائة علا لكونه
قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة المضاف
اليه في مثل مائة علا لكونه قد يكون مجرورا باضافة
كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه
مبتدأ ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم فدرهم
مبتدأ وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قولوه
وفيه نظر لان المعنى لا يساعده والا وجه عندي ان
يكون كذا مبتدأ درهم بدلا او عطف بيان وله خبر
وعندي ظرف لله قوله وكتب وذنب للحديث

قفس
اى كتب وذنب كتابنا عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين
موقع المبنى وهو الحرف قوله حكم الاستفهامية بمميزها
منصوب مفرد اى مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه
للعدد فجعل مميزه بمميز الاعداد الوسط لئلا يلزم
الترجيح بلا مرجح وللخبرية مجرور مفردا ومجموع اما
كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا
ومجموعا فلكونه للعدد وجواز كونه مميز الاعداد مفردا
اومجموعا قوله وتدخل من فيهما صدر الكلام اى تدخل
من فى مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام اى لكم الا
ستفهامية والخبرية صدر الكلام لكونهما للاستفهام
لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير قوله وكلاهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اى كل واحد من كم الاستفهام
وكم الخبرية يقع مرفوعا اى مبتدا او خبرا او منصوبا
ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام
وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام قوله وكل ما بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا
على حسبه اشارة الى مواضع كونهما منصوبا اى
كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره
او

اوينقلب ضميره كان فى محل النصب بذلك الفعل بحسب ما
يقتضيه العامل يعنى ان اقتضى مفعولا به نحو كم رجلا ضربت
وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا
مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان
ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل ما قبله حرف جر
اشارة الى موضع كونهما مجرورين وهى كل موضع قبله حرف
جر او اسم مضاف اليه فيكون مجرورا فيه نحو بكم رجلا مررت
وغلام كم رجل ضربت ولا تمر فى غيره ومعناه انه اذا لم يكن
بعده فعل غير مشتغل عنه بشى اخر ولا قبله حرف جر ولا
اسم مضاف اليه حكم بمرفوع فى ذلك الموضع بانه مبتداء
ان لم يكن ظرفا نحو لكم رجلا اخوك وكم رجل قام مبتدا
ان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويجعل كونه ظرفا بالمميز فان
كان المميز ظرفا كان كم ظرفا والا فلا قوله وكذلك اسماء
الاستفهام والشرط اى واعراب اسمى الاستفهام والشرط
نحو من اما استفهاميين وشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعد
هما فعل غير مشتغل عنهما بشى اخر كان محلهما النصب بانهما
مفعولا له نحو من ضربت ومن ومن ضربت اضرب وان
كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف اليهما فمحلهما الجر
نحو بمن مررت وبمن تمرر وغلام من تضرب اضرب